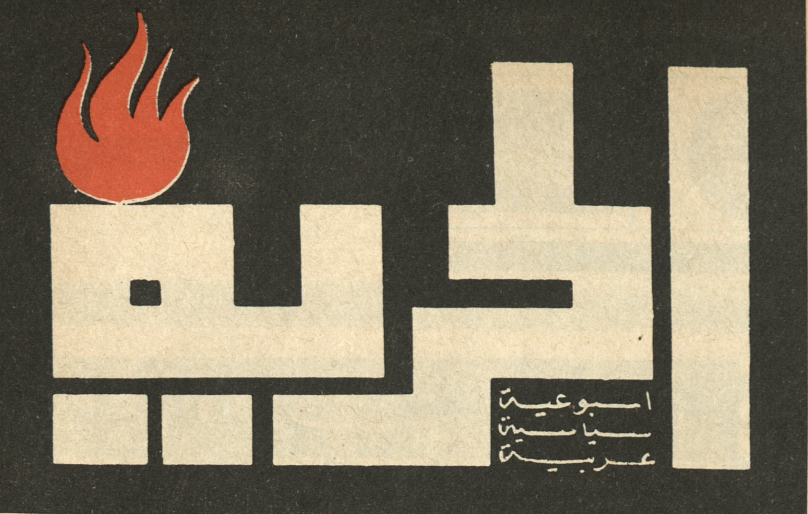



احصاءات جديدة عن الأوضاع الاقتصاديّة في مصر وسوريا

بيروت - ٣١ / ٥ / ١٩٧١ - العدد ٥٦٩ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل ● AL-HOURRIAH - No. 569 - 31-5-1971 - BEYROUTH

## التراجع عن إضراب ٢٥ أيار :

# بينما يزداد وزن الطبقة العاملة ، مازالت القيادات هزيلة والتركيب النقابي متخلفاً

## زيارة بودغورني للقاهرة :



# من التحفظ والقلق إلى الاعتراف بالأمر الواقع




# انقلاب السادات بين المعركة الوطنية ومصالح القوى البورجوازيّة الجديدة

في الحديث الذي القاه انور السادات مساء الجمعة الاسبق ، قدم الخلاف الذي ادى الى ازاحة رؤوس جهاز الدولة في مصر على انه خلاف حول قيام اتحاد الجمهوريات العربية . ولم يعرض السادات وجهة نظر المبعدين بل اكتفى بالقول انهم — وعلى رأسهم علي صبري — كانوا ضد انشاء الاتحاد ... لماذا اختار رجال الطاقم الناصري مسألة الاتحاد هذه ليشعلوا بها الصراع بينهم وبين الذي اختاروه هم خلفا لعبد الناصر ؟

أختاروها أولا لانها مسألة مناسبة . فالاتحاد يعني ربط مصير الحل السلمي باعادة الجولان الى سوريا .. وهذه عقدة من أعوص العقد حلا في الموقف الصهيوني . وهو يعني أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار راي القادة الليبيين الذين بنوا جانبا هاما من رصيدهم العربي على التشنج اللفظي في موقفهم من القضية الفلسطينية . ولا شك أن السادات نفسه كان يعلم ذلك . والمراقبون الذين لاحظوا التعارض بين ما اتخذه الحكم المصري ، خلال الاشهر الاخيرة ، من تدابير تسير به نحو تسوية ثنائيه وما ساره من خطى على طريق الاتحاد ، وجدوا ان هذا الأخير لا بد ان يتعرض لامتحان صعب اذا ثبت الاتجاه نحو اتفاق مصري — اسرائيلي . ولعل علي صبري ومن حوله كانوا يريدون أن يوفروا على الحكم المصري هذا الامتحان وأن يحفظوا له حريته في الحركة .

غير أنهم أختاروا مسألة الاتحاد لسبب اخر أيضا . ذلك أن مبادرة السادات تقرن اسمه بانشاء صيغة من اللقاء بين الانظمة الثلاثة لها صدى مصري وعربي معين ، رغم خفوت هذا الصدى . فاذا كان القادة الليبيون مثلا يريدون الاتحاد خطوة تجعل لهم حجما قوميا عربيا يزيد في صعوبة الانتفاض عليهم في الداخل ويحمل المنتفضين — اذا وجدوا — مسؤوليه عربية المدى ، ويجبرهم على وضع التدخل العسكري المصري في حسبانهم ، فأن حكم السادات لا يختلف كثيرا عن حكم القذافي من هذه الزاوية . ذلك أن الارث الناصري ليس حكرا عليه ، حتى الان ، وأن أي جناح من أجنحة الحكم المصري ، يستطيع ، اذا أزاح السادات عن موقعه ، أن يدعي لنفسه الشرعيه الناصرية . هكذا وجد السادات نفسه ، حين صعب عليه الامساك فعلا بأجهزة الحكم التي يسيطر عليها الاخرون ، مضطرا الى ارساء شرعيته « الخاصة » على خطوة ذات مدى جماهيري هي انشاء الاتحاد . ولم يكن للاخرين أن يمنحوه هذه الفرصة . فهم قد جاؤوا به الى الرئاسة اعزل من كل مركز قوة . وكان هذا الضعف الموروث من ايام عبد الناصر ، هو مبرر اختياره . لكن هذا الاختيار اريد له أن يعني استمرار الصراع تحت السادات الى أن تتاح الفرصة لبروز شخصية أخرى تحل محله على راس تيار فعلي من التيارات القائمة في السلطة المصرية . اي ان السادات كان حصيلة مؤقتة لنزاع الاجنحة فرضتها استحالة الخروج بهذا الصراع الى العلن بعد وفاة عبد الناصر مباشرة .

عليه فان المسالة ، في الاصل ، هي مسالة صراع على السلطة . والخلاف على الاتحاد لم يكن الا ذريعة للانفجار ، اكتسبت أهميتها من دخولها عنصرا في رصيد طرف جديد هو السادات . هذا الاخير طرف جديد فعلا لانه حصل قوته من مركز الرئاسة في دولة شديدة المركزية لرئيس الجمهورية فيها سلطات بالغة الاتساع . ما هو مدار الصراع على السلطة في هذه الحالة ؟

في الواقع أن عزلة جهاز الدولة عن كل رقابة جماهيريه ، في النظام المصري ( وهذه سمة تشترك فيها انظمه برجوازيات الدولة جميعا ) تميل الى تغليب النزاع بين المواقع على النزاع بين الاتجاهات . أي ان الرغبة في السلطه .. في مزيد من السلطة تصل الى حاله من « النقاء » الحاد نسبيا وتمسي السلطه غاية في ذاتها ، مثلما أرادها الطيب الذكر مكيافيلي . فلا يعود تبدل الطاقم المهيمن فيها يعني تغيرا جذريا في نظام الحكم ووجهته ، ما دام الصراع محصورا داخل اجهزة الدولة نفسها .

غير أن هذا الواقع نسبي . فلكل من المواقع المتنازعه تاريخه ، وهو يعقد اثناء نموه صلات مع أجنحه دون سواها من الطبقة المسيطرة ( أو من التحالف الطبقي المسيطر ) على المجتمع . وهو ينحو أيضا منحى معينا في ممارسه الاوجه المختلفه من سياسته يميزه عن سواه ويشده الى قوى محليه وخارجيه بعينها ويجعل له صوره خاصة به في ذهن الجماهير . هذه العناصر التي تحدد تميز الموقع غير موجودة في حالة السادات شخصيا . وانعدامها ( أو شبه انعدامها ) هو ما جاء به الى الرئاسة ، على ما رأينا . لذا يجد نفسه مضطرا الى التوجه نحو مواقع كان عبد الناصر قد وضعها خارج الصراع اصلا أو على هامشه . وهو — اي السادات — في أستعجاله ملء المراكز التي شغرت واعاده التماسك الى أجهزة الدولة ، لا يكاد يميز بين واحد واخر من هذه المواقع السابقه . فنراه يستدعي جهاز زكريا محي الدين المعزول الى وزارة الداخليه ، ويرقي بعض « الشيوعيين » السابقين ( حالة اسماعيل صبري عبد الله ) أو يوليهم مسؤولية بارزة في اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ( حالة خالد محيي الدين اذا تاكدت ) .. لكن الشبهة « اليسارية » التي كانت لصيقة بالمبعدين ( جناح علي صبري خاصة ) واللسان المحافظ الذي يتحدث به السادات ( دولة العلم والايمان ، باب الاخلاق في الدستور ، مصر قرية واحدة ! ) يميلان بالحكم الجديد الى الوجهة الرجعية التي تسير فيها أنظمة تنطق اللغة نفسها في الاقطار العربية . هذه الوجهة تتكيء اليوم في مصر الى قوى اجتماعية جديدة — قديمة تنمو منذ عام ١٩٦٤ . والقوى المذكورة تتركز في مواقع البرجوازية الريفية التي استعادت في أجهزة الادارة والتعاونيات معظم امتيازات الاقطاع القديم . وهي تتركز أيضا في ادارات القطاع العام حيث استطاعت فئة من كبار المسؤولين عن الاقتصاد أن تراكم رساميل خاصة وفرت لها مواطيء قدم في القطاع الخاص او المختلط . وقد شكل استمرار الصلة الوثيقة مع السوق الرأسمالية العالمية مجال نمو للفئة الأخيرة وجعلها تتطلع الى فرض مزيد من الليبرالية الاقتصادية على سلطة الدولة ومزيد من الانفتاح السياسي على الغرب الامبريالي .

هذا هو مضمون « الحريات » التي يتحدث عنها أنور السادات منذ عشرة أيام . وقد لا يعود زكريا محي الدين الان الى وزارة الداخلية ، الا ان « جهازه » قد عاد . واسلوب هذا الجهاز في الحفاظ على الحريات لا يحتاج الى تعريف . فحريات الجماهير كانت دائما « شغله الشاغل » . وما منع التظاهر ( تأييدا للسادات ! ) الا أول الغيث .

والقوى الاجتماعيه التي وجد السادات نفسه مضطرا الى الاستناد عليها هي التي ستملي عليه ايضا موقفه من الحرب والسلام .. واستعجال فتح قناه السويس ( الذي لا يذكر الكثيرون ان دايان كان اول من اقترحه منذ أكثر من سنة ) هو خطوه كبرى في هذا المضمار . فتوسيع القناة وفتحها لا يكلف الا حوالي ٦٦٠ مليونا من الدولارات تستطيع مصر توفيرها من دويلات الخليج ومن الدول الاوروبيه المستفيدة و — ربما — من البنك الدولي . هذا بينما سيبلغ دخل مصر السنوي من القناة ، اذا سلكتها الناقلات ذات الحموله البالغة ٢٥٠ ألف طن ، حوالي مليار دولار في العام الواحد مقابل ٢٥٠ مليونا عام ١٩٦٦ !.. هذه الملايين كلها يفتح غول المقاولات شدقيه لابتلاعها تحت ستار أعمار المدن المدمرة على القناه وما شاكله من مشاريع . والمقاولات كانت ، خلال السنوات الاخيرة ، مجرى رئيسيا تسربت فيه أموال الدولة والقطاع العام الى جيوب مجالس الادارة في القطاع العام نفسه (!) ومن ثم الى القطاعين الخاص والمختلط .

طبعا لا يزال السادات يقول أن فتح القناة لن يتم الا في اطار حل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي . ولا يزال يحاول الاستفادة وسع طاقته من « اجماع » الولايات المتحدة ( التي تريد رفع أرباح شركاتها من استثمار البترول في الخليج ) والاتحاد السوفياتي ( الذي يريد تيسير المرور لسفنه من البحر المتوسط الى المحيط الهندي وبالعكس ) ودول أوروبا الغربيه ( التي تريد تخفيف كلفة النفط العربي — الايراني الذي تتزود به ) على ضرورة التعجيل بفتح القناة . الا أن تلمظ القوى التي تتجه الان الى الاستيلاء على انقلاب السادات أمام اغراء المليار السنوي الغريق في رمال القناة قد يمتحن بشدة موقف السلطة المصرية في النزاع الوطني . هذا الامتحان بدوره ينذر بتدخل الجيش المصري الذي لا بد من وضعه في كل حساب . وهو ينذر أيضا ، وأن على مدى أبعد ، بتدخل الجماهير المصرية . لهذا فأن الوضع الذي يقبل عليه الحكم في مصر هو أبعد الاوضاع عن الاستقرار ، وان كانت الانتخابات المقبلة واستفتاء الاتحاد العتيد قد تمنح جميع الفرقاء فرصة للتنفس قبل الهجرم .

واذا كان الوضع المصري بالغ التعقيد — بسبب المعركة الوطنية خاصة — فليس في جوهره جديد على أي حال . فرأسماليات الدولة في العالم الثالث لا تسفر عن اتجاه نحو الاشتراكية والحرية الوطنية . انها تسفر — بعد مخاض يطول أو يقصر — عن عودة متعثرة الى نظام راسمالي تابع ، ولا فضل لهذا النظام على سابقه سوى انه يضع الجماهير مجددا أمام مسؤولية لا يستطيع حملها سوى سلطة الجماهير ..

« الحرية »

## النداء وشغلها الشاغل في التشويش على التقارير الواقعيّة

■ ما يلفت النظر في مقال « ابن زبقين » الصادر في النداء عدد ٢٥ ـ ٥ ـ ٧١ ان جريدة « النداء » الغراء لم يعد لها من شاغل الا التشويش على التقارير الواقعية والموضوعية الواردة في « الحرية » حول وضع الارياف الاقتصادي والاجتماعي شارحة ومبرزة مجموعة التناقضات الرئيسية والثانوية التي تحكم هذا الوضع .

فمن الوجهة المنطقية لا يمكن ان يدافع مقال « النداء » عن مبرر وجوده الا من وجهين :

١ ـ ان يكون الهدف منه اغناء القارىء بمعلومات جديدة واجتهادات مستحدثة عن وضع البلدة وهذا لم يرد بالطبع فمقال صاحبنا لا يتعدى كونه موضوعا انشائيا تصح كتابته فيما لو طلب اليه ان يصف مزارعا يحرث ارضه وعودته عند الغروب .

ـ ان تكون غايته الرد الموضوعي والعلمي على ما سمي بغيبية مقال الحرية والواضح ان التهمة لم تكن الا دفاعا عن الغيبية الحقيقية التي انزلق اليها كاتب المقال مركزا على دور « الصخور والطيون والبطم » في اعاقة عمل الفلاح في حين ان مقال الحرية كان يرفع الستار عن جذرية هذه الاعاقة المتمثلة بوجود الاحتكارات الخارجية وقصور الدولة وزعامة الاقطاع السياسي .

فاذا كان مقال النداء لا يعطي تبريرا اوليا لوجوده فلا يبقى لدينا الا ان ننحي باللائمة على من يحاول جر الفئات العمالية والفلاحية الى مساجلات نظرية محضة بين النداء والحرية بينما كان الواجب يقضي بتنسيق الجهود وتوحيدها والتركيز على المطالب النقابية المحضة التي تحكم علاقات الانتاج الوطنية واعطائها البعد السياسي الواضح في كشف التناقض الحاصل بين الكادحين من جهة ومستغليهم من جهة ثانية .

من هنا كان لا بد من التعرض لحيثيات العلاقات الاجتماعية السائدة والتي ما هي الا خلفية مشوهة للواقع الاقتصادي ، [illegible] من قبل الدولة والشركات الاحتكارية . وهذا ما ورد حرفيا في المقال .

وهنا لا بد لي من ان اتوجه مباشرة الى جميع الفئات القاطنة في البلدة مذكرا اياها بالامور التالية :

١ ـ ان الهدف الرئيسي من توضيح نمط العلاقات الاجتماعية القائمة لم يكن الكشف عن مساوىء الاهالي ومثالبهم بل هو دعوة صريحة للتخلي عن النمط الاجتماعي الذي يسود الريف اللبناني نتيجة عزلته عن العالم الخارجي واهمال المسؤولين لشؤونه التثقيفية والدعوة الى نبذ التناقضات الشكلية والخلافات وتوحيدها ضد اشكال القهر والتخلف . فما اوردته النداء اذن من التهجم على حكايا الحرية وقصصها لم يكن الا تشويها صريحا لحقيقة الدور الذي قام به التقرير في الكشف عن نشوء الملكيات وتوضيح علاقات الانتاج المتخلفة وانعكاسها على الوضع الانتخابي والسياسي والاجتماعي .

٢ ـ ان الثقة كاملة بان بذور الوعي الحقيقي بدات تلامس جوهر الفكر الفلاحي وان الصراع الوطني لا يمكن الا ان يفسر طبقيا على اساس علاقة بين السلطة والاقطاع السياسي ووسائل الاستثمار من شركات احتكارية وغيرها من جهة والعامل والفلاح من جهة اخرى وانه اذا كان على المثقف الثوري أن يتبنى موقف الفئات الكادحة فعلى الفئات الكادحة ان تدافع هي بدورها عن نفسها وان تختار مواقعها الحقيقية في عملية الصراع .

وان ما ورد من معلومات عن بعض الاشخاص كان من قبيل الالتزام بالواقع التاريخي وتسمية الاشياء باسمائها وقد حان الوقت لقول الكلمة التي يجب ان تقال في المكان المناسب واختراق جدران التكتم والحذر والمرية ، فنحن لا نقصد التهجمات الشخصية واثارة الحساسيات الفردية بقدر ما كان القصد هو الالتزام بالصدق والموضوعية اللازمين لكل عمل جدي .

ان البناء الذاتي للاجسام الفلاحية والعمالية هو الطريق السوي للنضال المطلبي عبر تهيئة هذه الفئات لاستلام مقدراتها التاريخية . وعليه كان لا بد من دعوة الشباب لانشاء ناد ثقافي اجتماعي يحمل مهمات الوعي السياسي والنقابي الذي لم يشر اليه صاحبنا في النداء مطلقا واكتفى بايراد معلومات سطحية عن ضربات الشمس ولدغات [illegible]

والغريب انه في الوقت الذي يستهجن فيه شباب البلدة [illegible] المتكررة بانشاء ناد اجتماعي ثقافي فيها ياتي صاحب مقال النداء لكي يضع معيقا رئيسيا في وجه هذه الدعوة عبر تحويلها الى انقسامات لا مبرر لها ولا ترضي الا هواة تسجيل المواقف .

وانتهازية كاتب المقال تبرز في انصرافه عن مواجهة الوقائع باسمائها وغرقه في التعميم والانشائية في محاولة مكشوفة لاستمالة الناس وكسبهم وتحريضهم على مقال كان خطوة جريئة تتصدى لكل اشكال التخلف وتدعو الى تذليل العقبات وتجاوزها . يبقى ، انه لا جديد في مقال النداء الا الكشف عن انتهازيتها وانحرافها وتضليلها ومن ثم استعمال الالفاظ الحزينة والمعالة من قبل كاتب المقال على طريقة « الشبح الباكي » في مطلع القرن العشرين ، وابدال عدد سكان البلدة الذي ورد في الحرية بما يقل عن ثمانمائة نسمة بعبارة ما يزيد على سبعمائة نسمة وهنا لا بد لنا من ان نهنىء النداء وشبحها الباكي الجديد على مقدرتهما الاحصائية .

## عكار
## الدولة تجمد تنفيذ الأجراءات باخلاء البيوت تحت ضغط الفلاحين

على اثر النقمة العارمة التي عمت عكار من جراء طرد الفلاح فياض السعيد من منزله في تل حبيرة ، وبعد المؤتمر الصحفي الذي عقده مندوبون عن لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار ، يبدو ان الدولة قررت تجميد تنفيذ الاجراءات القضائية التعسفية بحق الفلاحين وعوائلهم .

وفي المؤتمر الصحفي ، عرض الفلاحون حقائق المؤامرة لتشريدهم وتهجيرهم من اراضيهم فاضحين تمثيل السلطة للاقطاع ومعربين عن تصميمهم على مقاومة طردهم من منازلهم واراضيهم .

سأل صحفي الفلاحين لماذا لا يلجأون الى نوابهم ، فاجاب احدهم :

ـ النواب هم البكوات . عندنا اربعة نواب كلهم من البكوات . يعني لا يعطون الفلاح من حقه غير هذه السيجارة .

وتحدث عن دور الدولة ، فقال ان احدهم راح يتوسل لنقيب الدرك في حلبا قائلا : اين اذهب اذا طردوني من بيتي ؟ فاجاب النقيب ببساطة : على جهنم !.

اخيرا ، ابدى الفلاحون استعدادهم للتظاهر اذا لم تتخذ الدولة مطالبهم وتصميمهم على مقاومة عملية اخلاء المنازل حتى الموت .

اذا كانت الدولة قد جمدت تنفيذ عمليات الطرد مؤقتا ، فهذا لم يمنعها من تنفيذ احكام باخلاء الارض بحق الفلاحين في قرية [illegible] ايضا .

لقد حقق الفلاحون الخطوة الاولى من نضالهم بنجاح ـ منع تنفيذ الاجراءات التعسفية الرامية الى حرمانهم من اراضيهم . ان الضمان الا تعود دولة البكوات الى تنفيذ مؤامراتها رهن بالنضال من اجل استصدار الغاء كامل للتبعات بشأن المنازل والاراضي واستصدار قانون يمنع تهجير الفلاحين . وهذا لا يكون الا ببناء نقابة العمال الزراعيين واتحاد الفلاحين في عكار .

## بيان صحفي صادر من الاتحاد العام للطلاب العرب في المملكة المتحدة وايرلندا

### حول مظاهرة ١٥ مايو ١٩٧١ في لندن

■ في خضم المؤامرات التي تحاك ضد العمل النضالي الفلسطيني والعربي ومؤامرات الحل السلمي ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية ، وبمناسبة الذكرى المشؤومة لقيام دولة اسرائيل .. قامت جبهة مساندة فلسطين بمظاهرة كبرى في شوارع لندن شارك فيها الاتحاد العام للطلبة العرب في م.م. وايرلنده وذلك في عصر يوم السبت ١٥ ـ ٥ ـ ١٩٧١ .

ولقد بدأ التجمع في ساحة الطرف الاغر بكلمات تحية الى حركة المقاومة الفلسطينية الباسلة اشترك فيها ممثلو المنظمات اليسارية البريطانية « الحزب الشيوعي البريطاني » ( الماركسي اللينيني ) ـ ممثل عن اتحاد نقابات العمال ، المنظمة التروتسكية البريطانية ـ شبيبة حزب الاحرار ـ منظمة الفهود السود ـ دكتور نبيل شعث ، عن حركة المقاومة . وممثلو بعض المنظمات الاخرى .

ولقد رفعت في الساحة لافتات التاييد لحركة المقاومة والتنديد بالحكم الفاشستي العميل في الاردن ـ والتنديد بمحاولات بيع القضية الفلسطينية بما يسمى بالحل السلمي ـ الذي هو بحقيقته حلا استسلاميا للحركة الصهيونية والامبريالية بقيادة عدوة الشعوب اميركا .

ولقد تحركت المظاهرة في الساعة ٣ر٣٠ بما يقارب ٧٠٠ شخص من الاجانب والعرب الى السفارة الاميركية حيث ارتفع هتاف « من فيتنام الى فلسطين نفس العدو والنضال » ـ وهناك حدثت مشادة مع بعض الصهاينة الذين رفعوا علم اسرائيل وتصدى لهم قسم من طلبة اتحاد الطلبة العرب مما ادى الى انزال العلم والهرب من المكان ، ولقد تكررت هذه المحادثة ثلاث مرات اثناء المظاهرة .

وواصلت المظاهرة سيرها الى السفارة الاسرائيلية حيث ارتفعت الهتافات بحياة الثورة الفلسطينية وسقوط اسرائيل والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ـ وكان البوليس يحاصر السفارة الاسرائيلية باعداد كبيرة .



وحين وصول المظاهرة الى نقطة النهاية وهي السفارة الاردنية التي سد البوليس جميع المنافذ اليها ارتفع حماس المتظاهرين بشعار « الطريق الى تل ابيب يجب أن يمر بعمان » وبشعاوات التنديد بالحكم العميل في الاردن ...

## ● اضراب عمال معمل الزجاج في البقاع ●

اضرب عمال معمل الزجاج في البقاع تلبية لدعوة الاتحاد العمالي وبناء على تحرك بعض العمال فما كان من الادارة الا ان هددت العمال بالصرف وقد قال لهم احد المدراء « من لا يريد العمل فليذهب الى منزله » ولكن العمال ثبتوا واصروا على متابعة الاضراب فما كان من الادارة الا ان استدعت اعدادا ضخمة من الدرك حوالي ١٩ جيب ) ومارس هؤلاء ضغطا على العمال.. مما جعل موقفهم يتزعزع واعطاء الادارة مهلة اسبوع لتحقيق مطالبهم التالية :

ـ زيادة الاجور
ـ تخفيض ساعات العمل في دوام الليل
ـ تحديد صلاحيات الفنيين
ـ الغاء قانون التسريح الكيفي
ـ عدم تغريم العمال اجرة الشهادة الصحية لبلدية تعنايل
ـ تأمين غرف الطعام والملابس لجميع الاقسام
ـ دفع رواتب العمال الشهرية على اساس ٣٠ يوما في الشهر
ـ زيادة ايام الاعياد الدينية والوطنية مع دفع اجورها .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاماية ـ محلة رأس النبع ـ بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان



## زيارة بودغورني للقاهرة
## من التحفظ والقلق الى الاعتراف بالامر الواقع

■ التحفظ والقلق وعدم التعليق الذي أبدته موسكو تجاه التطورات الداخلية الاخيرة في مصر ، انتهى الى الاعتراف بالامر الواقع والاطمئنان بان السادات « يسير على طريق عبد الناصر المعادي للاستعمار وانه يواصل انتهاج خط التقدم الاجتماعي والتطوير الاشتراكي للمجتمع » ـ كما جاء في البيان المشترك ـ .

واثمر ذلك « معاهدة صداقة دائمة » وقعها بودغورني والسادات في ختام زيارة الاول للقاهرة .

وكان قد سبق ذلك تمهيد اطلقه هيكل الناطق بلسان الحكم مجددا عبر نظرية « تحييد الموقف الاميركي » والحوار والتفاهم مع اميركا .. فقد حدد هيكل « بصراحته المعهودة » العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بالنقاط التالية :

ـ « العلاقة مع السوفيات اعطت التوازن لقوة السياسة المصرية .
ـ صداقة دائمة ..
ـ العلاقة مع السوفيات هي التي جعلت اميركا تسعى الينا » .

وما يقصده هيكل ـ هنا ـ واضح تماما ، العودة الى سياسة التوازن ، الحوار والتفاهم مع اميركا لا يلغي الصداقة مع السوفيات ، بل يعززها !

وردت البرافدا تحية هيكل باحسن منها ، فاوردت ما قاله هيكل الذي هوجم مرات من انصارها على انه « رجل الاميركيين » .. ثم طار بودغورني للقاهرة ..

ان زيارة بودغورني تؤكد تماما الخط الدائم للسياسة السوفياتية الخارجية ، اقامة العلاقات مع مختلف الانظمة ولو على حساب الاحزاب الشيوعية في الداخل ، او على حساب « أصدقائها » من امثال جناح علي صبري .

هذا ما يحدث في العلاقات مع شاه ايران ـ مثلا ـ وهذا ما حدث في سوريا والسودان مؤخرا ..

والسياسة السوفياتية مستعدة في نهاية الامر ، للاعتراف بالامر الواقع ، وبالاوضاع الداخلية كما تستقر ، وبالتوازن مع النفوذ الامبريالي الاميركي الذي تتنافس وتتعايش معه بنفس الوقت .

من هذه الزاوية يحافظ الجناح المنتصر في مصر ، الذي يريد التفاهم مع الاميركيين ، على العلاقات مع السوفيات على جثة الجناح المؤيد لهم داخليا ..

وعند هذه النقطة التقى الطرفان المصري والسوفياتي من جديد ، فالجناح المنتصر لا يريد بالطبع انهاء العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، فهو لا يقدر على ذلك ، وليس من مصلحته ذلك بعد ١٥ عاما واكثر من العلاقات الاقتصادية والعسكرية .. والديون المتراكمة .. انما كل ما يريده هو فتح « باب اخر » للنفوذ الاميركي لتحقيق التسوية السلمية وفتح قناة السويس ، التي تؤدي الى فتح باب المساعدات والقروض الاميركية من نافذة النفط المصري المتزايد تدفقه .

ان الحفاظ على العلاقات المصرية ـ السوفياتية لا يتعارض مع فتح الباب للنفوذ الامبريالي الاميركي .

هذه خلاصة معاهدة « الصداقة الدائمة » التي اثمرت عنها زيارة بودغورني . ومن اجل ذلك ، فان موسكو مستعدة لنسيان «أصدقائها» وتركهم في السجون ، ومستعدة للاعتراف بان كل ما يجري هو على ما يرام ، وأن ما يحدث في مصر هو « تحول اشتراكي للمجتمع » .. وان الاتحاد الاشتراكي لم يزل هو الاتحاد الاشتراكي العربي ، لذلك فقد تم « اثناء اللقاءات بحث تطوير العلاقات بين الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ، واتفق على التدابير العملية والمحددة من اجل تنفيذ برامج الاتصالات الحزبية خلال عام ١٩٧١ »!

اما حقيقة الاتحاد الاشتراكي العربي فقد كشفها صراع الاجنحة الحاكمة : مركز من مراكز القوى الحاكمة ، بيروقراطية ، تزوير انتخابات ، تبذير الاموال العامة ، فساد ، بالاضافة الى تنظيم سري أشبه بعصابة من عصابات المافيا ـ كما يقول هيكل ـ ( وهو ـ على فكرة ـ التنظيم الذي كان يعتبر ـ في عهد عبد الناصر ـ أنه التنظيم الطليعي أو بمثابة الحزب الطليعي داخل الاتحاد الاشتراكي ) .

وكان الاتحاد الاشتراكي العربي يضم فيمن يضم ـ بالاضافة الى من سماهم هيكل بانتهازيي السلطة ـ « الشيوعيين الشرعيين » الذين اندمجوا بالنظام القائم .. والذين كانوا يسيرون وراء السياسة السوفياتية ، وحلوا الحزب الشيوعي المصري وفقا للنظرية التحريفية السوفياتية التي تقول بامكانية الطريق اللارأسمالي والتحول الاشتراكي بدون قيادة البروليتاريا وحزبها الشيوعي .

وعلى حساب هؤلاء « الشيوعيين الشرعيين » الذين اندمجوا بالاتحاد الاشتراكي ، والذين هم الان في السجون ، يعود الاتحاد السوفياتي للاعتراف بالاتحاد الاشتراكي العربي «على اساس برامج العلاقات الحزبية»!

ومن اجل ايجاد مخرج للامر ، قدم السادات وجوها « شيوعية شرعية » اخرى من الذين لم يصبهم اي اذى من جراء التطورات الاخيرة. وهم «شيوعيو هيكل الشرعيون» الذين يعملون في مؤسسة « الاهرام » عبر مجلة الطليعة .

( وكان الشيوعيون الشرعيون قد توزعوا ، او وزعوا على مراكز القوى ، فكان نصيب هيكل مجموعة الطليعة ).

وهكذا قدم السادات وجوها منهم ، فعين الدكتور فؤاد مرسي في الامانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكي العربي الى جانب الدكتور أحمد كمال أبو المجد المستشار الثقافي بواشنطن ( تحقيقا للتوازن ، ولكن عبر « الدكاترة » هذه المرة ) ، كذلك عين الدكتور اسماعيل صبري عبد الله كنائب لوزير التخطيط .

وهكذا اذا غابت وجوه صديقة للسوفيات ، فان وجوها اخرى حاضرة، وتظل العلاقات دائمة دون ان تزعج خط التفاهم والحوار مع أميركا ، ودون ان تقف عقبة أمام التراجعات الداخلية والخارجية !.

## من ثمار بيان ٣٠ مارس
## وزير الداخلية الذي اعتقله الطلاب في انتفاضة الاسكندريّة

■ وزير الداخلية الجديد ممدوح سالم كان محافظا لمدينة الاسكندرية منذ عام ١٩٦٧ الى حين تعيينه مؤخرا في منصبه الجديد.

وفي انتفاضة الاسكندرية المعروفة تشرين عام ١٩٦٨ ـ أقفل الطلاب كلية الهندسة في جامعة الاسكندرية . وتمكنت الجماهير المتظاهرة من اعتقال المحافظ بعد ان هاجمت مكتبه الفخم في دار المحافظة ، وأحرقت « أثاثه المستورد من ايطاليا » . وسلمت الجماهير المحافظ الى الطلاب الذين احتلوا كلية الهندسة ، فاحتجزوه في غرفة حرس الكلية مطالبين باطلاق سراح الطلاب الموقوفين في مقابل اطلاق سراحه . واثناء الاعتقال انهار المحافظ امام الطلاب وبكى ، وسرت في المدينة كلها اخبار سلوك المحافظ المخزي .

والان يعين المحافظ المنهار وزيرا للداخلية ليشرف على تنفيذ بيان ٣٠ مارس الذي ينص على الحريات العامة والانتخابات النزيهة الخ ..

وكان بيان ٣٠ مارس قد صدر على أثر انتفاضة الطلاب والعمال في شباط ـ فبراير ـ من عام ١٩٦٨ والتي طالبت بالحريات الديمقراطية ، وهاجمت فيمن هاجمت دار « الاهرام » هاتفة ضد هيكل « رجل الاميركيين » ، كذلك هاجمت السادات عندما كان رئيسا لمجلس الامة ووصفت المجلس بمجلس الانتخابات المزورة .

والان تضطر الاجنحة الحاكمة في صراعها على السلطة ان تعترف بان انتخابات الاتحاد الاشتراكي كانت مزورة ( وانتخابات مجلس الامة الذي طهر منه ١٧ من اعضائه في الاحداث الاخيرة ، ألم تكن مزورة ؟ )

ويعود عهد السادات الى بيان ٣٠ مارس ، ويعهد في الاشراف على تنفيذه اي على تامين الحريات العامة واخراج البلد من عهد « الظلام والمخابرات » الى محافظ الاسكندرية الذي اعتقله الطلاب في انتفاضة الاسكندرية عام ١٩٦٨ !

## عمان ـ الخليج العربي
## النضالات السياسيّة لسند الانتصارات العسكريّة
## ■ تظاهرات واضرابات عماليّة

■ شهدت منطقة عمان، خلال الشهرين الاخيرين، سلسلة من الاضرابات العمالية والتظاهرات الطلابية .

كان ابرز الاضرابات ، اضراب عمال النفط في منطقة الفهود ، حيث توقف استخراج النفط طيلة اسبوعين، واضراب عمال سيح المالح ، المعروف الان بميناء الفحل ، وهو مركز شحن النفط . وكانت الحركة العمالية تطالب بما يلي :

ـ تخفيض ساعات العمل الى ٨ ساعات .
ـ زيادة الاجور
ـ الضمانات الاجتماعية والصحية
ـ المساواة بين العمال العرب والعمال الاجانب في الرواتب والاجازات والترفيعات والامتيازات
ـ توفير سيارات لنقل العمال الى اماكن العمل وبالعكس
ـ السماح للعمال العرب بانشاء النوادي
ـ عطلة مدفوعة بعد ظهر يوم الخميس .

وكان من جراء موجة الاضرابات ان اضطر السلطان العميل قابوس بن سعيد الى التحدث عنها في قاعدة بيت الفلج ، عشية سفره الى لندن . حيث اشار الى ان « داء » الاضراب قد ظهر ، مهددا بانه سيتبع كل الوسائل اللازمة لمنع تكرار الاضرابات في المستقبل .

وكانت الخطوة الثانية للحكم العميل ان ارسل العميل تويني بن شهاب ، محافظ العاصمة ومستشار قابوس الخاص . حاول تويني استدراج العمال للبوح باسم اللجنة المنظمة للاضراب ، فجوبه بتضامنهم العنيد اذ ردوا عليه بالقول ان المطالب التي قام الاضراب من اجلها ينادي بها جميع العمال .

ومن جهة ثانية فقد واصلت قوات الاحتلال البريطاني تدعمها قوات القمع البوليسية حملة الاعتقالات الاجرامية التي لم تتوقف منذ اعلان الكفاح المسلح في يونيو الماضي . فقد اعتقل خميس علي الحشار في مسقط وفتش منزله ونقل الى حصن كوت الجلالي الرهيب حيث يلاقي شتى انواع التعذيب . وكان خميس علي المذكور قد اعتقل في اواخر ١٩٦٩ في ابو ظبي وتعرض لتعذيب شديد .

رد المواطنون على حملات الاعتقال والقمع بعدد من التظاهرات .

شهدت نزوى اول تظاهرة جماهيرية في تاريخ نضالها . اذ خرجت جموع غفيرة تحتج على اعتقال ١٢ من سكان المنطقة بتهمة الانتماء الى الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج . خاصة وان بين المعتقلين عددا من الفنيين والحرفيين لا يستطيع المواطنون الاستغناء عن خدماتهم . وطالبت تظاهرة نزوى بما يلي :

ـ اطلاق سراح المعتقلين باسرع وقت ممكن
ـ ابعاد الضابط السياسي البريطاني عن نزوى . الرجل يدعى « كرو » ، وهو الحاكم الفعلي لمنطقة نزوى ـ الجبل الاخضر .
ـ ابعاد الوالي ويدعى هلال حمد السمار .

وقد اضطرت السلطات الى نقل الوالي لكن اتت بسلطان بن سيف الحوسني محله . وهذا لا يقل عنه اخلاصا لقابوس والانكليز .

هذا وشهدت صلالة ـ عاصمة ظفار ـ اول تظاهرة طلابية في تاريخها . اذ خرج عدد من التلامذة يحتجون على حرب الابادة التي يشنها جيش المرتزقة على ظفار ، منددين بالحركة الانقسامية وبالردة المضادة للثورة مطلقين الشعارات المؤيدة لثوار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. وقد اعتقلت السلطات عددا من التلامذة .

وفي ظفار ايضا ، اضرب عمال قاعدة صلالة البريطانية تضامنا مع عامل تعرض للاهانة على يد احد الضباط البريطانيين .

### تصويب اخطاء

ورد في المقال السابق عن الجزائر عدد من الاخطاء نعتذر عليها هي :

ـ هول حجم التوظيفات في صناعة استخراج المحروقات الرقم لسنة ١٩٦٢ هو ١٠ بالمئة من كامل حجم التوظيفات بدلا من ٥٠ بالمئة .

ـ حاجات الطاقة الفرنسية تعتمد بنسبة ٦٥ بالمئة على البترول لا ٧٥ بالمئة .

ـ معدل استيراد النبيذ الجزائري ..٦٠ مليون فرنك جديد بدلا من ٦ ملايين .

ـ اسم شركة البترول الاميركية « فيليي اويل » بدلا من « سيتي اويل » .

## إضراب ٢٥ أيار الذي لم يتم

# الحرية ، الحوار ، الوطنية .. أسلحة السلطات ضد العمال

**تتميز الاحداث الهامة ، والدعوة الى اضراب ٢٥ أيار كانت حدثا هاما ، بأنها تتيح كشف القوى الفعلية التي يملكها كل طرف من المشاركين في الصراع ومدى جديته في خوض المعركة ، كما وأنها تدفع بمختلف الفرقاء ، بحكم تأزم الموقف ، الى اعلان مواقفهم الفعلية والمكشوفة التي كان ممكنا تمويهها قبل ذلك . ويتيح استعراض مواقف مختلف الفرقاء في الايام القليلة السابقة لـ ٢٥ أيار ، يتيح للطبقة العاملة التعرف الى العوامل التي جعلت من ٢٥ أيار مناسبة استسلام غير مشروط للقيادات النقابية بمختلف اتجاهاتها أمام الرأسماليين والنظام .**

### القيادات النقابية : فسح المجال امام الوعود

ولنبدأ بالقيادات النقابية . كان واضحا منذ مدة أن هذه القيادات بدأت تشعر بوطأةظاهرة جديدة نسبية : اتساع التذمر العمالي وامتداده الى مختلف القطاعات والمصانع . وقد تجسد هذا التذمر في اشكال مختلفة ابرزها الاضرابات الجزئية والحوادث شبه الفردية . وبرغم التباين في مطالب عمال المهن المختلفة فانها كانت تنصب في اتجاهين اساسيين : تدني مستوى معيشة الطبقة العاملة في السنوات الاخيرة خاصة نتيجة لارتفاع اسعار السلع الضرورية كالمواد الغذائية والايجارات والمواصلات واقساط المدارس .. ومن جهة اخرى ازدياد تحسس العمال بحالة الارهاب المنظم التي تسود المصانع بغرض اذلال العمال وتحطيم اية امكانيات نضالية لديهم . ويتمثل هذا الارهاب في الحسومات الاعتباطية ، والطرد من العمل دون مبرر ومنع العمال من الانتساب الى النقابات .. في كلا الحالين كان الصرف الكيفي الذي تنص عليه المادة ٥٠ من قانون العمل قاسما مشتركا بين مختلف المطالب: فهو يتيح التهرب من دفع زيادات غلاء المعيشة ومن رفع الاجور كما يشكل سلاحا فعالا يشهر في وجه العمال حال تذمرهم : اما السكوت والطاعة او الطرد من العمل .

بمواجهة هذا الوضع طلعت القيادات النقابية ببيان يدعو الى اضراب عام في ٢٥ ايار للضغط من اجل تحقيق مطالب عدة : الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل ، دفع زيادة غلاء المعيشة ورفع الحد الادنى للاجور ، تاميم استيراد الدواء ، مساواة العمال الزراعيين بعمال المصانع ... وكان واضحا منذ البداية ان هذه المطالب تعاني من تناقض لا حل له : اهميتها الحاسمة من جهة وارتكازها الى قيادات نقابية هزيلة القواعد ومرتبطة بالدولة ارتباطا نهائيا .

انطلاقا من هذا الوضع لا يعود التنبؤ بالنهاية امرا صعبا . كان كافيا ان تعرض الدولة عضلاتها — اجتماع مجلس الامن الداخلي الذي قصد منه افهام من يهمه الامر أن قوى القمع على استعداد — واصدار قانون الايجارات الجديد (تأكيدا لهيبة الدولة) واتهام كل نقابي على حدة بانه المسؤول عن « طرح الامور في الشارع » . كان ذلك كافيا ليدفع الاتحاد العمالي العام الى عقد جلسته الشهيرة مساء السبت في ٢٢ ايار التي تقرر فيها « تاجيل » الاضراب دون قيد ولا شرط، فلم يعارض احد من أركان الاتحاد فكرة التاجيل — كما ذكرت جريدة النهار — « لان موقف الدولة الحازم سيكون له مغزى كبيرا بالنسبة الى مصيره الشخصي او الى نشاطه النقابي » !! وكان ذلك كافيا ايضا ليصرح الياس الهبر ، زعيم الجناح الشاوي في الاتحاد : « اننا اردنا ان نثبت لاعلى شخصية في البلاد بان القضية ليست شخصية وليست موجهة ضد أي شخص في البلد ، واردنا ان نفسح المجال مجددا امام الوعود » ..


AN-NAHAR — 23 Mai 1971 — 38e Année — No. 11055

... من الـدولـة والهيئات الاقتصادية

الاتحاد العمالي يعلّق الإضراب

ماذا بعد « ٢٥ أيار » ؟

ارتفاع الاسعار بالارقام

الزيادة منذ عام ١٩٦٨ وصلت الى ٨ر٥ بالمئة

دراسة خاصة حول ارتفاع الاسعار وفوائد العمال

### رد الرأسماليين : « الصرف الكيفي يعني الحرية »

كيف رد الرأسماليون على المطالب العمالية؟ تتحدث مذكرة الهيئات الاقتصادية التي نشرتها الصحف يوم السبت ٢٢ ايار عن « الازمة » التي شهدتها السنوات الماضية والاعباء التي رتبها تطبيق الضمان الصحي على أرباب العمل لتستنتج انهم عاجزون عن تحمل اعباء جديدة. بالطبع تنسى المذكرة تصريحات اطراف النظام في مناسبات سابقة تطمينات البنك المركزي والارقام الرسمية عن التطور الواضح في القطاع الصناعي والزراعي وارتفاع قيمة السلع الصناعية والزراعية المصدرة . وتتجاهل المذكرة أن ارتفاع قيمة الانتاج الصناعي قد تم دون ادخال استثمارات جديدة مما يعني أن زيادة انتاجية العمال — دون مقابل — كانت سبب مضاعفة ارباح الرأسماليين .

من جهة اخرى لا تنسى المذكرة « مبادىء الحرية والحوار » المحببة الى قلوب الرأسماليين . فاذا بها تعارض الغاء المادة ٥٠ لان هذه المادة « تضمن حرية التعاقد وحقوق المتعاقدين.. ومبادىء الحرية والحوار» واذا بقطع ارزاق العمال وتجويعهم يصبح مرادفا للحرية .

بالنسبة لزيادة غلاء المعيشة ورفع الحد الادنى للاجور تطالب مذكرة الهيئات الاقتصادية بدراسات « موضوعية» ( تكفلت باعدادها جريدة « اليوم » كما سنرى ) وتذكر « بالعلاقة الجهنمية » بين الاسعار والاجور اي بأن ارتفاع الاجور سيؤدي الى ارتفاع الاسعار .. طبعا لا تقول المذكرة من هم المسؤولون عن رفع الاسعار . وترد المذكرة على مطلب تخفيض الايجارات بان المهم هو « المحافظة على الثروة العقارية وقطاع البناء » . اما عمال الزراعة فان المذكرة « تطالب » الدولة ووزارة الصحة « برعايتهم » .

بالطبع لم يقتصر الحوار على الاطراف التي ذكرنا فكان صمت مجلس النواب بليغا لم تعكره سوى تصريحات « يتيمة » : تصريح النائب الكتائبي سعادة الذي اعلن معارضته تاميم استيراد الدواء .. باسم « الاقتصاد الحر » . الا ان الذين ثاروا لان المطلاب نعتوهم بـ « ٩٩ حرامي » لم ينسوا ان يصدقوا في عز الازمة ، على قانون زيادة معاشاتهم ٦٥٠ ليرة دفعة واحدة ( اي ما يعادل اجور ٤ عمال يقبضون الحد الادنى للاجور ) وذلك لتأمين البنزين لسياراتهم وثمنا للمخابرات الهاتفية !

### الصحافة « الحرة » : المصلحة « الوطنية » فوق العمال فقط

واذا كانت المناسبة « عامة » كان لا بد للصحافة « الحرة » من أن تدلي بدلوها هي الاخرى . اليوم « الوطنية — الناصرية » نشرت دراسة « بالارقام » حول موضوع غلاء المعيشة . تقول الدراسة ان ارتفاع الاسعار بلغ ٨ر٥ بالمئة منذ ١٩٦٨ ( هل تعتقد « اليوم » ان وزارة التصميم كانت منحازة للعمال حين اعلنت ان ارتفاع الاسعار بلغ ١١ بالمئة ؟! ) وفي المقابل « استفاد العمال حتى الان برفع اجورهم بنسبة ٥ر٥ بالمئة وذلك عن طريق دفع رب العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اقساطا متوجبة عن العمال » .. « وامام هذا الواقع ينبغي القول بان مطالبة العمال برفع الاجور لا يمكن أن تتعدى بمطلق الاحوال نسبة ٥ر٣ بالمئة . ولم تنس «اليوم» ان تهنىء النقابات لانها « امام مصلحة لبنان العليا ومصلحة العامل او فئات من العمال اختارت الاتحادات العمالية ما يمليه عليها الضمير والواجب .. الوطني » .

ويأتي التيار « الليبرالي » ممثلا بجريدة « النهار » ليثبت هزاله وافتقاره لاية مقومات فعلية للحياة . تذكر « النهار » النظام بخطورة مطالب العمال وضرورة حلها حلا جذريا ، ضمن اطار « الديمقراطية » اللبنانية . الا انها لا تلبث أن تتذكر الغياب الكامل لمجلس النواب وعجزه عن لعب اي دور فعلي ،فتطلب من رئيس الجمهورية فرض حل ولو على حساب .. الديمقراطية البرلمانية . والمأزق محكم : « ديمقراطية » لا تمثلها اي من مؤسسات النظام ودعوة لتطور « رأسمالي » يقوم به زعماء الاقطاع السياسي .

كيف واجه الحزب « الشيوعي » اللبناني معركة ٢٥ ايار ؟ تقول « النداء » في عددها الصادر في ٢٣ ايار : « منذ أن طرحت الطبقة العاملة مطالبها وارباب العمل يحاولون بكل الوسائل تشويه هذه المطالب وطمسها .. فراحوا يلجأون ، وبشكل يومي ومسعور ، الى الاسلوب الذي دأبوا على اللجوء اليه ... اسلوب الترغيب والترهيب .. وكذلك تشويه نوايا الطبقة العاملة وحركتها النقابية » . كيف رد الحزب الشيوعي على هذه الحملة ؟تضيف « النداء » : « لكن الطبقة العاملة وحركتها النقابية فضحت هذه الحملة المسعورة وادانت التحدي والترهيب .. واكدت تصميمها على متابعة النضال .. » كيف تاكد التصميم على متابعة النضال ؟ جواب « النداء » : بقرار تعليق الاضراب !



## تعديلات الحزب التقدمي الاشتراكي على القانون الانتخابي

# تكريس للتمثيل الطائفي ولسلطة الاقطاع السياسي

**مع بدايات المعركة الانتخابية — وما يرافقها من حديث عن عن احتمال تعديل القانون الانتخابي — اصدر الحزب التقدمي الاشتراكي مشروع قانون انتخابي جديد عرضه رئيس الحزب كمال جنبلاط في مؤتمر صحفي يوم ٢٧ من نيسان الماضي .**

هذه هي المرة الثالثة التي يتقدم فيها الحزب بتعديلاته على القانون الانتخابي اللبناني خلال السنوات السبع الاخيرة . والفروقات بين المشاريع اساسية احيانا . الا ان المشروع الراهن يتسم ، بوضوح اكبر ، بالسمة التالية : اذا كان مشروع القانون يضم عددا من القيود على شراء الاصوات واستغلال الوظيفة لاغراض نيابية او استغلال المقعد النيابي للانتفاع ، فانه يكرس رغم ذلك علاقات التمثيل الطائفي — السياسي التي تؤمن سيطرة الاقطاع السياسي .

هذا ما سوف نتبينه من خلال مناقشة الدائرة الانتخابية وطريقة التمثيل وشروط الترشيح ومواصفات النيابة نفسها .

### الدائرة الانتخابية والتمثيل النسبي

منذ ان كان النظام البرلماني اللبناني والدائرة الكبيرة ، التي كان يصل عدد مقاعدها الى الاثني عشر مقعدا احيانا ، هي الصيغة الملائمة لتمثيل الاقطاع السياسي . واذا كان قد ادخل عدد من التعديلات جعلت الحد الاقصى للمقاعد في الدائرة الواحدة ثمانية مقاعد ، فانها ادت الى ضرب احتكار بعض اسر الاقطاع السياسي ( وخاصة في البقاع والجنوب ) اكثر مما استهدفت تقييد تمثيل الاقطاع السياسي نفسه . المشروع الجنبلاطي يقترح زيادة عدد النواب الى ١٢٠ نائبا ( ٦٥ مسيحيا و ٥٥ مسلما ) يمثلون ٢٤دائرة، بدلا من ٢٦ دائرة الحالية . لكنه يرتضي بالحد الاقصى الراهن للمقاعد في الدائرة الواحدة — ثمانية مقاعد . وكل ما يقترحه بهذا الصدد رفع الحد الادنى من مقعد واحد الى ثلاثة مقاعد . اي انه يقترح الغاء الدوائر ذات المقعد الواحد ( صيدا ) والمقعدين ( بشري ، الكورة ، البترون ، قضاء طرابلس، الزهراني بنت جبيل ) .

هذا ويقترح مشروع القانون اعتماد صيغة التمثيل النسبي بدلا من صيغة الاغلبية المطلقة السارية المفعول . اذا كان عدد نواب الدائرة خمسة نواب مثلا وعدد المقترعين فيها ٤٠ الفا، تقسم الاصوات الى حصص انتخابية . فتكون الحصة هنا ٤٠٫٠٠٠ / ٥ = ٨٫٠٠٠ صوت . ولنفترض ان ثمة لائحتين تتنافسان في تلك الدائرة ، فنالت الاولى ٢٥ الف صوت والثانية ١٥ الف . اذ ذاك تفوز الاولى بثلاثة مقاعد على أساس ٢٥٫٠٠٠/٨٫٠٠٠ = ٣ ، بالاضافة لمقعد واحد على الكسور المتبقية لها ، لمجرد انها اللائحة الفائزة وبغض النظر عما اذا كانت كسور اللائحة الخاسرة اكبر من كسورها . وبذلك تفوز اللائحة الثانية بمقعد واحد ١٥٫٠٠٠ / ٨٫٠٠٠ = ١ ، رغم ان كسورها — ٧٫٠٠٠ صوتا — تزيد عن كسور اللائحة الاولى — الف صوت .

وراء هذه الصيغة سعي مشكور لكسر دكتاتورية الاكثرية في التمثيل النيابي وافساح المجال امام تمثيل الاقلية . لكن ذلك لا يعني شيئا محددا في المضمار اللبناني . ان صيغة التمثيل الطائفي — السياسي في لبنان ، كما تبلورت بعد ١٩٤٣ بشكل خاص ، قسمت الدوائر على اساس ان تتواجد في معظمها اقلية او اقليات تنتمي الى غير المذهب الطائفي لاكثرية السكان. وبما أن الاكثرية مقسومة عادة بين حزبين او اسرتين من اسر الاقطاع السياسي ، تلعب الاقلية دورا رئيسيا في تغليب هذا الطرف على ذاك . وكان المؤمل أن يسير تدخل الاقلية باتجاه ترجيح كفة اقل المرشحين تطرفا من حيث التعصب الطائفي . من هذا المضمار ، يبدو أن كل ما يسعى اليه مشروع اعتماد التمثيل النسبي هو المزيد من القوة للاقلية ، اي المزيد من الضوابط ، داخل كل دائرة ، ضد العناصر المتطرفة في صفوف الطائفة التي تشكل اكثرية السكان .

### احزاب طائفية

يشدد مشروع القانون الجنبلاطي على ضرورة الترشيح على أساس اللوائح الحزبية . لكنه يستدرك ضرورات الوضع الراهن ويعترف بالترشيح الفردي .

ما هي مواصفات الاحزاب التي يدعو الحزب التقدمي الاشتراكي الى تشكيلها وتنافسها على تمثيل المواطنين اللبنانيين ؟

يجيبنا مشروع القانون الجنبلاطي :

« لكي يكون الحزب سياسيا في المعنى القانوني ، ولكي يكون له الحق في ترشيح اعضائه للنيابة يجب ان يكون مجلس قيادته مؤلفا من اعضاء ينتمون الى طوائف متعددة وان لا تزيد نسبة اعضاء مجلس القيادة فيه المنتمين الى طائفة واحدة بجميع مذاهبها على ثلاثة ارباع مجموع اعضاء المجلس المذكور » .

بكلمة اخرى ، يكرس مشروع القانون الحزبية الطائفية لكنه يشترط عليها — شكليا — التنوع الطائفي على مستوى القيادة الحزبية . اذا كان مجلس القيادة من اثني عشر عضوا مثلا يرتكزون الى قاعدة حزبية مكونة من المسلمين مثلا بنسبة مئة في المئة ، توجب على قيادة هذا الحزب ان تضم ثلاثة مسيحيين ( والعكس بالعكس ) !! هل يعرف السيد جنبلاط اقطاعيا سياسيا واحدا او حزبا قائما — او مرشحا لان يقوم — يعجز عن تلبية هذا الشرط ؟!؟

### التحريمات الشكلية

يقوم القسم الاكبر من مشروع القانون على عدد من الشروط والتحريمات المتعلقة بالترشيح بالانتخابات النيابية . ينتظمها بالدرجة الاولى غياب اية شروط وتحريمات ضد الاقطاعيين السياسيين .

يشترط المشروع أن يكون المرشح قد بلغ الخامسة والعشرين من عمره وان يكون حائزا على الشهادة الثانوية.لنقل بادىء بدء ، ان السيد جنبلاط قد رفع متطلباته التعليمية .ففي المذكرة الشهيرة الى شارل حلو — عام ١٩٦٤ — كان جنبلاط يكتفي بالشهادة التكميلية شرطا للترشيح للنيابة !

ولم يكن هذا الشرط ليثير الانتباه لولا ان الحزب يستدرك داعيا الى اعفاء العمال من هذا القيد . ولكن ، اي عمال ؟ العامل المعفي من ضرورة حيازة الشهادة الثانوية هو العامل المسجل في نقابة منذ اكثر من خمس سنوات .

طبعا لسنا نعتقد أن البرلمان افضل وسيلة لتمثيل مصالح الطبقة العاملة ولا ان شرط تمثيل الطبقة العاملة يتلخص بان يكون الممثل عاملا بالضرورة . ولكن مسالة « تمثيل »العمال في المجلس النيابي شغلت وتشغل بال الحزب التقدمي الاشتراكي . فيجدر ان نلاحظ بهذا الصدد نقطة واحدة هي أن الحزب يسجل ، في مشروع قانونه الحالي ، تراجعا واضحا بالمقارنة مع مشاريعه السابقة . ففي مذكرته الى شارل حلو ، طالب جنبلاط بانتخاب نائب واحد عن كل الف عامل — . وتحول هذا الاقتراح على يد انور الخطيب — في مشروع قانون انتخابي قدمه باسم الحزب عام ١٩٦٦ — الى المطالبة بتخصيص ١٢ مقعدا للعمال والمزارعين . وها أن هذه المطالبة تتقلص الان الى مجرد اعفاء العمال النقابيين — وبعضهم على كل حال — من ضرورة نيل الشهادة الثانوية كشرط للترشيح . هل من الضروري أن نذكر أن أكثرية العمال ليست منضوية في نقابات وأن مئات الالاف من الفلاحين والعمال الزراعيين واشباه البروليتاريين والكسبة وغيرهم لا يحملون الشهادة الثانوية ؟!

بالاضافة للقيد التعليمي ، يضع المشروع عددا من القيود والتحريمات واضح ان المقصود منها منع استغلال الوظيفة والمهنة لاغراض انتخابية .

— يمنع ترشيح رجال الجندية — جيش ، قوى امن داخلي ، او امن عام — حتى ولو كانوا محالين على الاستيداع او الاحتياط .

— يمنع ترشيح الذين يشغلون المراكز التالية مدة شغلهم هذه الوظائف وخلال خمس سنوات تلي استقالتهم منها : موظفو الفئة الاولى والثانية، رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة ومديروها واعضاؤها ، ورؤساء مجالس ادارة المؤسسات الخاصة — مالية او تجارية او زراعية « اذا كان عدد عمال المؤسسة الخاصة من الدائرة الانتخابية التي ترشح عنها يفوق الـ ١٥٠ عاملا او موظفا » ..

ان القيد على ترشيح رؤساء واعضاء مجالس ادارة المؤسسات الخاصة يجب ان لا يفهم على انه قيد على تمثيل المصالح الرأسمالية في المجلس . فان اهتمامات الحزب بعيدة كل البعد عن ذلك . فكل ما تريده أن لا يستغل رئيس او عضو مجلس ادارة مؤسسة خاصة مركزه في المؤسسة للضغط على عماله ان ينتخبوه !! ومهما يكن من أمر ، فحتى هذا القيد — أن لا يكون المرشح رئيسا او عضوا في مجلس ادارة مؤسسة خاصة تضم دائرته الانتخابية اكثر من ١٥٠ من عمالها أو موظفيها — يصيب عددا من الرأسماليين في هذا البلد لا يتجاوز اصابع اليد الواحدة !

— منع ترشيح الموظفين التاليين في اي دائرة تدخل في نطاق اختصاصهم وخلال خمس سنوات من انقطاعهم عنها : القائمقامون ، رؤساء البلديات في مراكز المحافظات ، المحاسبون ، المهندسون ، رؤساء الدوائر والاقسام والاطباء ورؤساء المستشفيات الحكومية .

— أما سائر موظفي الدولة ، فلا يحق لهم الترشيح الا بعد مضي خمس سنوات على استقالتهم من الوظيفة . ويقضي المشروع بانتساب الموظفين للاحزاب السياسية كشرط لترشيحهم .

— وتنتهي سلسلة التحريمات بعدد من القيود على الجمع بين النيابة وعدد من المهن والوظائف اهمها المحاماة ( يستطيع النائب مزاولة المحاماة باسم شريك ! ) والمتعهدات الحكومية .

### خلاصات

لا بد من كلمة اخيرة حول الطابع الاصلاحي — الانتهازي للمشروع . ان توجهه للعهد يجعله لا يحتمل اي مطلب يعيد النظر في انماط التمثيل السياسي السائدة في هذا البلد . فهو ينص مثلا على ضرورة الترشيح على اساس اللوائح الحزبية . لكن الاحزاب — بما فيها الاحزاب الطائفية التي يدعو اليها مشروع القانون — ليست هي الصيغة الرئيسية للمساهمة السياسية في لبنان . لذا كان لا بد من الرضوخ للوضع الراهن والاعتراف بالترشيح على أساس فردي . ويتحكم المنطق ذاته بالموقف من الطائفية . في مشاريع سابقة ، طالب الحزب صراحة بالغاء الطائفية في التمثيل السياسي ، وفصل الدين عن الدولة ، حتى انه نادى ذات مرة بتحويل لبنان كله الى دائرة انتخابية واحدة . ماذا حل بكل ذلك ؟ تحول الحديث عن الطائفية مجرد « رفع عتب » . فمشروع القانون الراهن بات يكتفي بالتقديم لبعض البنود بعبارة « في حال عدم الغاء الطائفية ... » .

**اذا كانت وظيفة النظام الانتخابي السائد هي تأمين توالد الاقطاع السياسي عن طريق ربط القسم الاكبر من اللبنانيين باشد العلاقات الاجتماعية تخلفا — حتى تلك القاصرة عن مواكبة تطور نمط انتاج الخدمات الغالب — وفي الوقت الذي تشهد فيه احتداما للتناقض بين هذا الاقطاع السياسي وجماهير واسعة من سكان هذا البلد ، فان الوجهة الاساسية لمشروع القانون الانتخابي الذي تقدم به الحزب التقدمي الاشتراكي هي تكريس التمثيل الاقطاعي — السياسي — الطائفي ومعه كل ما يحضنه من مصالح وعلاقات .**

## اضراب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية

# مسألة الامتحانات الشفهية جزء من مسألة تصفية الطلاب قبل التخرج

**ان أزمة الخريجين وثيقة الصلة بأزمة الاقتصاد اللبناني منذ منتصف الستينات ، فلم يعد بمقدور النظام الاقتصادي الراهن استيعاب الاعداد المتزايدة من الخريجين ولم تستطع الرأسمالية اللبنانية فتح مجالات جديدة للعمل بسبب عجزها عن تنمية المرافق الانتاجية للحد من الازمة .**

للتخفيف من الازمة ، لجات الدولة الى سلسلة من الحواجز للحد من عدد الخريجين وفق سياسة « تنظيم التخرج بشكل يتناسب مع نمو الحاجات الوطنية » . أي الحد من عددهم . فعدا عن الكفاءة المفروضة للحد من عدد المحامين ، فان البرامج التعليمية وأنظمة الامتحانات تلعب دورا بارزا في تنفيذ سياسة الدولة .

فكثافة البرامج ، وطبيعة مضمونها ، لا تتيحان لطلاب الجامعة اللبنانية امكانية متابعتها . فالمضطرون منهم للعمل لكسب المعيش — وهم الفئة الغالبة من طلاب الجامعة — لا يحضرون الدروس باستمرار . فيبرز التناقض بين طموح ابناء البورجوازية الصغيرة ( التي تشكل السمة الغالبة لطلبة الجامعة اللبنانية ) والكادحين الى التعليم ، والسد المنيع الذي تشكله البرامج ، فيترك منهم الدراسة الجامعية العدد الكبير . اما الامتحانات فتكمل ما عجزت عن انجازه البرامج التعليمية . اي انها تكمل التصفية ، فعلى من يعمل على التخرج ، ان يمر بمصافي متلاحقة .

هكذا تبرز العلاقة بين التحرك الطلابي في كلية العلوم خلال الاسبوعين الماضيين وبين الاضراب الطويل الذي خاضه طلاب الجامعة اللبنانية لمدة ستين يوما هذه السنة . فاذا كانت قد طرحت في الاضراب الطويل ، قضية تعيين كل خريجي الجامعة — من بينهم خريجي كلية العلوم — بعد ازالة كافة الحواجز ، فان التحرك الحالي ياخذ وجهة تصب في الاطار العام للاضراب : ازالة العوائق التي تعرقل التخرج في كلية العلوم : تعديل نظام الامتحانات .

ومع التاكيد أن تعديل نظام الامتحانات يجب أن يتم على مستوى الجامعة باعتباره يخدم غرض الدولة في تصفية الطلاب ، فأن طرح المسالة — ولو جزئيا — في كلية العلوم يرتدي اهميته القصوى ، ذلك أن تحقيق التعديل في كلية ما سيكون حافزا لطلاب الكليات الاخرى من أجل التعديل .

● طرحت مسالة تعديل نظام الامتحانات ، انطلاقا من موضوع الغاء الشفهي . فما هو دور الامتحانات الشفهية ؟ ليست سوى وسيلة اضافية لاسقاط المزيد من الطلاب ، فعدا الامتحانات الخطية التي يواجه فيها الطالب صعوبات عديدة : اسئلة تشمل قسما معينا من البرنامج ، طريقة الاسئلة التعجيزية .. تشكل الامتحانات الشفهية المصفاة الثانية ، والامتحانات الشفهية ليست بذات فائدة : يتقدم فيها الطالب بنفس المواد التي يقدمها في الامتحانات الخطية ، تبرز دون ادنى شك كمجال لتصفية الحسابات مع الطلاب غير المرغوب فيهم . فلو كانت هناك مواد اخرى ( تفيد في ممارسة المهنة ) ينبغي امتحان الطالب فيها ، لكان الشفهي ذا فائدة نسبية . اما وانه حاجز اخر متعمد ، فان الغاؤه هو المطلب الوحيد . أما الادعاء أن الشفهي يتيح مزيدا من مراقبة نشاط الطالب ، فهو مردود ، لان تتبع نشاط الطالب يكون على امتداد السنة الدراسية وليس بامتحان لا تتعدى مدته الدقائق ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بتعديل البرامج وانظمة الامتحانات ، الذي يفترض بدوره تقديم التسهيلات للطالب ليتمكن من تامين تفرغه ( تعميم المنح الدراسية ، بيوت السكن .. )

### كلية العلوم والامتحانات الشفهية:

يفد الى السنة التحضيرية في كل عام عدد كبير من الطلاب ( حوالي ١٢٠٠ طالب ) يحملون بمجملهم الشهادة اللبنانية (البكالوريا القسم الثاني ) أو احدى الشهادتين المعربيتين: الموحدة ، التوجيهية ، ويتابعون برنامجا لا تربطه ببرنامج المرحلة الثانوية أية صلة على الاطلاق . عدا أن اعدادهم للمرحلة الجامعية غير كاف ، وتضاف اللغة الاجنبية التي تشكل عائقا كبيرا خاصة بالنسبة لطلاب التحضيرية . ثم أن طريقة التدريس تختلف عما يعرفه الثانويون : فلا كتب متداولة بين أيدي الطلاب ( باستثناء الكتب الاجنبية المطبوعة في الخارج والتي تكلف غاليا ) ومحاضرات الاستاذ لا تطبع ولا توزع على الطلاب ، فلا يجد الطالب أمامه مفرا من ان يتابع شرح الاستاذ الذي غالبا ما يكون غير كاف بالنظر الى كفاءة الاستاذ العلمية وأسلوبه في الشرح ( ٣٧ استاذا من أصل ٤٣ استاذا متفرغا في الملاك ، لا يحملون سوى الاجازة ولا يفون بالشرط المطلوب : دكتوراه ) .

هذا كله يشكل بحد ذاته عنصر اسقاط للطالب ، حتى أن حوالي الثلاثمائة طالب ينقطعون عن الدروس خلال السنة فلا يتقدم الى الامتحانات ( في التحضيرية ) سوى حوالي الثمانمائة طالب وهذا العدد بحد ذاته ضخم ولا يتناسب مع العدد الضئيل من الخريجين الذي تطمح الدولة لتعيينه كل سنة . من هنا فالامتحانات كفيلة بتحقيق رغبات دولة المصارف والسياحة ، لان المسالة بنظر هذه الدولة هي تطابق التخرج مع الواقع الحالي وحدود استيعابه للخريجين ، وليست قضية تطوير مجالات العمل ليصب فيها الخريجون ( تطوير القطاعات المنتجة في الاقتصاد ، توسيع ملاك التعليم الرسمي ، فتح مدارس جديدة.. )

وتاتي الامتحانات الشفهية في كلية العلوم لتتمم الدور الذي تبداه الامتحانات الخطية . فتشكل الحلقة الثانية من التصفية . فلا يتخرج من كلية العلوم سوى نسبة قليلة جدا في كل عام ، وهي أقل نسبة على الاطلاق بالمقارنة مع باقي الكليات ولا سيما الكليات التي تمنح اجازات تعليمية .

### مواقف القوى :

انطلاقا من الدور « التصفوي » الذي تلعبه الامتحانات الشفهية ، طالبت لجان العمل الطلابي بالغائها مع تحديد ما يتبع الالغاء : أن يبقى على علامة الاستلحاق ، لا سيما وأن أغلب الذين ينجحون يعتمدون على الاستلحاق .

● أن تحدد نسبة الاستلحاق من قبل لجنة مشتركة من الاساتذة والطلاب تضمهم مناصفة ، قبل المذاكرة اي اشراك الطلاب في لجان الامتحانات على طريق تحقيق مشاركة فعلية للطلاب في كل المجالات .

● أن يحدد تقسيم العلامة على ورقة الاسئلة كي يتصرف الطالب على أساس هذا التقسيم .

● أن تطرح الاسئلة في الامتحانات الخطية بشكل يشمل كل البرنامج .

ان هذه المطالب وان كانت جزئية ، هامة لان فيها ازالة لبعض الحواجز ، ولبعض التسلط .

### الادارة وأزلامها :

لادارة كلية العلوم تاريخيا ، صبغة « تقدمية » تستغلها في المناسبات لضرب التحركات الطلابية أو اجهاضها ، وهي تخفي وراء « تقدميتها » المزعومة تزلما مفضوحا لاحد أطراف الاقطاع السياسي ( جنبلاط ) . هذه الادارة بالذات عملت ما في وسعها لمنع اضراب العام الماضي من القيام ولكنها فشلت ، وهي نفسها حاولت هذه السنة ، وتحت نفس الستار ، تمييع التحرك وايقافه لا سيما في الاوساط التي تملك دالة عليها .

بالنسبة للامتحانات ، وقفت الادارة موقفين متناقضين : أولهما ، اثناء اضراب الستين يوما ، عندما وافقت « شفهيا » على الغاء الشفهي ، وثانيهما عندما رفضت ، بمذكرة ، الالغاء ، ونفت أن تكون وعدت به . هذا كله يؤكد صحة وجهة نظر لجان العمل عندما ترفض باستمرار انهاء اي تحرك ، بمجرد وعد ولو من ادارة « تقدمية » !.

لا بد من تفسير لاسباب رفض الادارة الغاء الشفهي :

● تنفذ الادارة سياسة الدولة . وبالتالي فان سياسة الحد من عدد من الخريجين تفترض ادوات ، والشفهي احدى هذه الادوات .

● ان ملاك كلية العلوم يفترض أن يملا خلال أربع سنوات . والادارة حريصة على ملئه من أزلامها ، وهذا ما لا تستطيع القيام به بسهولة ، لو ابقي على الامتحانات الخطية فقط ، وسمح لعدد اكبر بالتخرج .

● ان الادارة حريصة أيضا على اعطاء منح التخصص لمن يخضع لها من الطلاب . فهي مصرة على الشفهي للتلاعب كما تشاء بالامتيازات ( المانسيون ) .

هذه هي المبررات المنطقية لرفض الالغاء اما المعلن منها فهو ضحل للغاية ، واهمها ان الشفهي يتيح للهيئة التعليمية معرفة قدرة الطالب ومدى استيعابه لبرنامج السنة الدراسية .

على أن الادارة التي تحدت الطلاب ، ان هي تساهلت والغت الشفهي ، اعتمدت على ازلامها في صفوف الحركة الطلابية ليميعوا الموقف ، فاصدر « اتحاد الشباب الديمقراطي » بيانا ينضح تبعية للادارة ، ويفصح عن هروب أصحابه من العمل — ولو في سبيل مكسب جزئي — من أجل المصلحة الطلابية يقول البيان : « .. وحشو البيان بمطالب تمت الموافقة عليها يستهدف تضليل الحركة الطلابية وجرها بقيادة الفرع الى معركة في ظروف غير ملائمة ابدا ، ومن أجل مطالب جزئية جدا » .

ما هي المطالب التي تمت الموافقة عليها ؟ من قال أن النضال الطلابي لا يجوز أن يتجه نحو تحقيق مكاسب جزئية ؟ ما هذه الحجة المهزيلة ؟ ان المطلب جزئي — وهذا صحيح — ولكن النضال في سبيل تحقيقه أمر ضروري للاسباب التي وردت اعلاه .

ويتابع البيان قائلا : « .. وتوجيه المعركة ضد الادارة بدل توجيهها ضد سياسة الدولة هو شكل جديد من التامر على الحركة الطلابية وعلى قضايانا ومحاولة للاجهاز على اخر أنفاس الحركة الطلابية وضرب امكانية نضالها بشكل سليم في المستقبل » ، هذا الكلام تكريس للاستزلام ، هذه المرة ، للادارة في العلوم ! الادارة شيء مفصول تماما عن الدولة ! كانما ادارة العلوم دولة قائمة بذاتها تنفذ فيها سياسة مختلفة ! او ليست الادارة تنفذ ما تخططه الدولة من سياسة ؟ واذا اتجهت المعركة ضد الادارة المنفذة لسياسة الدولة ، باعتبارها الخصم المباشر في التحرك ، هل هذا يعني اغفال سياسة الدولة واغفال ضرورة النضال ضدها ؟ ان هذا الكلام يخفي وراءه رغبة اكيدة في عدم خوض التحرك في سبيل الغاء الشفهي . ثم انه يريد ايهام الحركة الطلابية أن ادارة كلية العلوم ذات « طابع خاص » تعمل لمصلحة الطلاب : كيف ؟ متى ؟!.

اذا كانت الادارة تتحدى ، فان من يدير معركتها هم اولئك المتسببون زورا الى « التقدمية » . فقد شنوا حملة اعلامية كبيرة مضللة وقدموا مبررات تافهة : الظرف ليس مناسبا لطرح هذه القضية بعد الاضراب الطويل ، الامتحان الشفهي لا يسقط سوى واحد بالمئة البرامج ستعدل في السنة القادمة وبالتالي فان طريقة الامتحانات تتغير تبعا لذلك ..

لما بدا لكل من الادارة وازلامها ، أن اقناع الطلاب بهذه الحجج هو أمر صعب ، تنازلوا مقدمين اقتراحين اثنين :

● اقتراح مقدم من احد أفراد الهيئة التعليمية « التقدمية » ، بان يختار الطالب بنفسه : اما ان يقدم الشفهي ، أو لا يتقدم اليه ، وهذا المشروع يحمل الطالب مسؤولية فشله في حين تنفصل الادارة من تلك المسؤولية عدا أنه يبقي عمليا على الامتحانات الشفهية فلا يتقدم اليها سوى « أصحاب الحظوة » من الحائزين على عطف الادارة و « بركتها » .

● اقتراح مقدم من « اتحاد الشباب » يلغى الشفهي « لمن حاز المعدل المحدد للنجاح » ما هو المعدل المطلوب ؟ هل يبقى على الاستلحاق ام لا ؟

— البقية على الصفحة — ١٥ —





## تسابق الازلام على حساب مصالح الأهالي (العباسية - الجنوب)

# بناء المدرسة يتحول الى وسيلة لتمتين نفوذ الأسعد وصفي الدين

**عام ١٩٦٤ رصدت الدولة مبلغا كبيرا ( حوالي ٣٠٠٫٠٠٠ ليرة ) لبناء مدرسة في العباسية — قضاءصور وطلبت من أهالي البلدة تعيين قطعة أرض وكان ذلك بواسطة البلدية التي كان يرأسها أحد مفاتيح كامل الاسعد ( وزعيم تكتل آل فردون ) ويقال أنه لم يعلن عن الموضوع الا قبل انتهاء المدة بيومين . فتقدم هو بقطعة أرض تخصه في ( خلة معركة ) وطلب لجنة للكشف . وطبعا وافقت عليها . فقبض ثمنها ١٨٠٠٠ ليرة علما أنها لا تساوي هذا المبلغ .**

وعندما علم الوجيه الاخر ( زعيم تكتل آل فواز ) أحد مفاتيح محمد صفي الدين ، المرتبط يومها بالمكتب الثاني ، طعن بصلاحية قطعة الارض المقدمة وعرض بناء المدرسة على بيادر القرية ( وهي مشاع لدرس الحبوب يستعمله أهل القرية ) ، واستخدم كل من الوجيهين ، تسانده كتلته العائلية ، نفوذه مع رؤوس الاقطاع السياسي في المنطقة لتعطيل بناء المدرسة الا في المكان الذي يناسبه . وحلت بلدية العباسية يومها على يد مساندي تكتل آل فواز واستلم البلدية قائمقام صور .

وابتدأت المشكلة بشكل حرب عرائض . فالاول يكتب عريضة يحملها تواقيع بعض أفراد عائلته ، والعائلات الصغيرة التي تسانده انتخابيا ، تطالب ببناء المدرسة في ( خلة معركة ) أو ترفض بناءها على البيادر ، لان البيادر لا يمكن الاستغناء عنها في درس انتاج القرية من الحبوب . والاخر يفعل الشيء نفسه ويذيل عرائضه بتواقيع تقول بان ( خلة معركة) بعيدة وغير صالحة ، وأن منافسه قد استغل مركزه في البلدية لبيع قطعة ارض تخصه أو تخص أخوته بمبلغ أكبر بكثير من قيمتها الفعلية . أما الدولة فقد كانت لا تحرك ساكنا ، وتربط مصير المدرسة بمصير النزاعات العائلية ، وتطلب موافقة كلا الوجيهين للمباشرة بالبناء . وأكثر من مرة أصبح مفروغا من أمر استرجاع المبلغ المرصود الى الخزينة .

### ست سنوات من التاجيل

ظلت مسالة المدرسة تراوح مكانها طوال أعوام حكم شهاب — شارل حلو . أي في المرحلة التي كان فيها نجم كامل الاسعد آفلا . وكان كامل الاسعد طوال الفترة يساند أحد الطرفين في تعطيل بنائها ، وصفي الدين يساند الطرف الاخر . فكل منهما يحاول تمرير مشروع المدرسة بواسطته هو ، لان في ذلك تدعيما لمفاتيحه في اعادة بناء قاعدة انتخابية امتن له . بعد مجيء فرنجية ، وتقليص نفوذ المكتب الثاني وبدء التلويح بانتخابات البلدية ، عادت القرية لتشهد اجتماعات مغلقة ، واتصالات بين وجهائها يقوم بتحضيرها احد رجال الدين المنافسين لموسى الصدر ، الشيخ موسى عز الدين ، ومؤيدي كامل الاسعد ، في عملية توفيق بين الوجيهين المتنافسين وكان واضحا من اي موقع تتم هذه الاتصالات: فكتلة فواز في موقع ضعف لا شك فيه بعد تقليم أظافر مسانديها ومحاولات زعيمها صفي الدين لف ذيله للانضواء من جديد تحت لائحة من لوائح كامل الاسعد .. وكتلة فردون في موقع قوة بعد انتعاش ممثليها في السلطة ، كامل الاسعد والحلف .

وقد حاول تكتل فواز الخروج من المعركة الاخيرة بماء وجهه وأقل قدر من الخسائر ، معرض على فردون — أنه اذا كان يخاف أن ينتزع منه ثمن قطعة الارض الذي قبضه — فهو مستعد أن يعطيه اياه سرا مقابل قبوله ببناء المدرسة على البيادر . وكان جواب هذا الاخير بالرفض ، لان القضية كما قال ليست قضية المبلغ بل قضية النفوذ ( هلق بقبض المصاري ، وبكره بيقولوا بيت فواز ، أنو لو ما أجرنا ما تعمرت المدرسة وغصبن عن الما بريد تعمرت على البيدر ) .

وتبعا لما يجري بين صفي الدين وكامل الاسعد من تقارب ، كان يتم التوفيق بين الوجيهين باشراف طرف أسعدي عريق ، عز الدين . وتم انتقاء قطعة ارض ثالثة وقع كل الاطراف على موافقة عليها وسط اجتماع عام عقد في القرية ، كان يحمد كامل الاسعد « سيد الجنوب وحافظ النعم » !

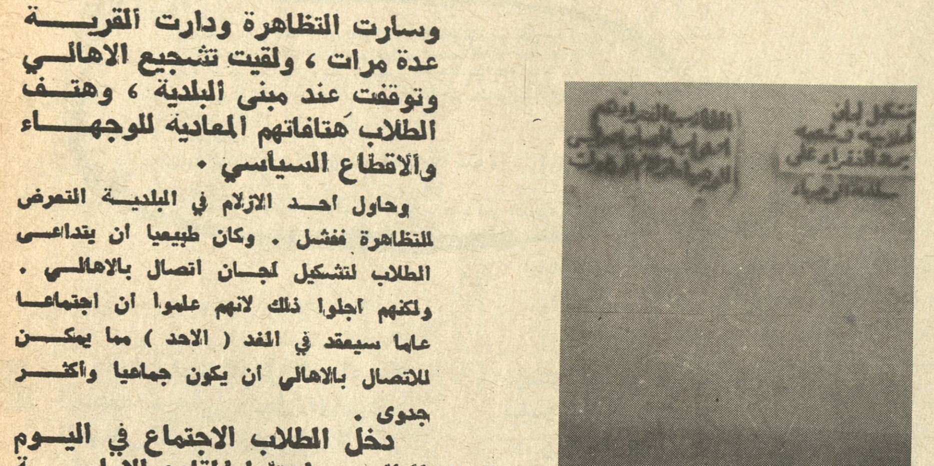
وهكذا بقيت مسالة بناء المدرسة معلقة ٦ او ٧ سنوات ، ولم يتم بناؤها تبعا لمصالح أهل البلدة الفقراء ، بل بمنطق: « بواسطة من تم بناؤها ؟ » أي تم بناؤها أخيرا لصالح اعادة نفوذ كامل الاسعد ومفاتيحه على أعتاب معركة بلدية ونيابية .

خلال الست سنوات كان أهل البلدة يتذمرون ، ولكنهم ظلوا عاجزين عن التحرك باستقلال عن الوجهاء . فقد كانت كل المحاولات التي جرت تتم باطار التكتلات العائلية نفسها وليس ضدها ، وكان ذلك طبيعيا . اذ أن العناصر المبادرة كانت غالبا من المغتربين أو من ( جمعية أهل العباسية في بيروت ) ، أي من عناصر لم يكن لها موقع ثابت ضمن السياسة القروية ، فجاءت محاولاتها دائما توفيقية ، تحاول جمع الطرفين المتنافسين وحل المسالة . وطبعا كانت تفشل كل هذه المحاولات لان المتنافسين ، على عكس هذه العناصر المبادرة ، لهم موقعهم المحدد ضمن السياسة القروية ، وكل تحركهم هدفه بسط الهيمنة السياسية الكاملة .

لكن ضمن هذه التحركات ، وأثناء الاجتماعات المغلقة الاخيرة التي كان يعقدها الوجهاء ، تم تحرك طلابي من نوع جديد حاول ، أن يتلمس طريقا مستقلا عن الوجهاء ولكنه ما لبث أن اصطدم بحدود هذه الاستقلالية وشروطها .

### تدخل الطلاب والاهالي

في بداية أيار ١٩٧١ بادرت عناصر طلابية — شعبية متقدمة لتشكيل لجنة مؤقتة تشرفعلى نوع من تحرك طلابي ، وأخذت تتحرك بين الطلاب الذين تلقفوا المبادرة بسرعة ، وانتشرت فكرة الاضراب سلفا قبل اي نقاش . ولكن اللجنة أصرت على امور تنظيمية واعلامية لا بد منها كشروط لاي تحرك . فاشرفت على تشكيل لجان منتخبة من الصفوف التكميلية الاربعة . وتم عقد جمعيات عمومية كانت تصطدم في كل مرة بعدم موافقة الادارة عليها وعدم رغبة الطلاب في تفتيت التحرك حاليا بصدامات مع الادارة . ورشقت على جدران المدرسة والقرية نوعين من الشعارات : أ — شعارات تفضح حالة المدرسة الحالية وتبين فوائد البناء الموحد ( لمصلحة من نحمل المظلات داخل الصفوف .. بناء موحد — ملعب — مختبر — حصة كاملة ) نريد مدرسة لا زريبة .



وشعارات تفضح تاريخ القوى التي تحكمت ببناء المدرسة ، وعرقلة الوجهاء لها . وتركز على ضرورة تحرك طلابي شعبي منفصل عن الوجهاء ورفض لواسطتهم وسلطتهم :

( الطلاب ضد العائلية : بتشكيل لجان طلابية وشعبية يرد الفقراء على سلطة الوجهاء الخ .. ) ووزعت بيانا يشرح المسالة ويركز على ضرورة :

١ — رفض اجتماعات الوجهاء ، ورفض وصايتهم .

٢ — تشكيل لجان قروية بديلة تتابع المسالة وباشكال تحرك مختلفة .

٣ — المطالبة بلجنة كشف حيادية تبت في بناء المدرسة .

٤ — دعوة الى تظاهرة واضراب طلابي نهار السبت الماضي .

**وأعلن الاضراب نهار السبت في ١٤ — ٥ — ١٩٧١ . ونظمت المظاهرة التي تحمل لافتات تحمل المطالب وتدعو أهل القرية للمشاركة واتصل الطلاب بالادارة والمعلمين وطلبوا منهم المشاركة . فتحمس قسم من الهيئة التعليمية ، وخاصة المعلمات ، للمشاركة في التظاهرة، بينما تراجع قسم اخر خاصة بعد أن ركز المدير على ضرورة اعلام القائمقام وما يمكن ان يحمله هذا على المعلمين من عقاب . ودخل شباب القرية في التظاهرة ، وبادرت عناصر أخرى من أهل القرية لرفع عريضة تأييد للطلاب في تحركهم ، وساهم بعض المعلمين في تطيير برقية تأييد لمطالب الطلاب وأهل القرية .**

**وسارت التظاهرة ودارت القرية عدة مرات ، ولقيت تشجيع الاهالي وتوقفت عند مبنى البلدية ، وهتف الطلاب هتافاتهم المعادية للوجهاء والاقطاع السياسي .**

وحاول احد الازلام في البلدية التعرض للتظاهرة ففشل . وكان طبيعيا ان يتداعى الطلاب لتشكيل لجان اتصال بالاهالي . ولكنهم اجلوا ذلك لانهم علموا أن اجتماعا عاما سيعقد في الغد ( الاحد ) مما يمكن للاتصال بالاهالي ان يكون جماعيا واكثر جدوى .

**دخل الطلاب الاجتماع في اليوم التالي ، واحتلوا المقاعد الامامية ورفضوا التخلي عنها للوجهاء .**

والعناصر المتذمرة من اهل القرية كانت قد دخلت الاجتماع وفي نيتها نقاش الموضوع ، في محاولة لاشاعة تقليد المحاسبة للاطراف المسؤولة عن اعاقة بناء المدرسة . لكن ذلك لم يحصل . فقد افتتح الشيخ موسى عز الدين الاجتماع باعلان الاتفاق بين الوجيهين الذين وقعا الاتفاق ، وتم تشكيل وفد للاتصال بكامل الاسعد ، وابلاغه أن الاتفاق قد تم ، وسوف تتبعه المباشرة ببناء المدرسة . وطالب الطلاب بممثل لهم في اللجنة لمراقبة اعمالها ، فكان لهم ذلك . بعد أن اعتلى المنبر أحد الخطباء واثنى على وعي الطلاب وايد البيان الذي أصدره الطلاب وانفض الاجتماع .

اذن انتهى الاجتماع ولم يشر من قريب أو بعيد للست سنوات الماضية ، ولم يتحول الاجتماع الى محاسبة فعلية للوجهاء . ونتيجته النهائية كانت طمس المسالة الاساسية : وهي خضوع المصالح العامة لحرتقات ونفوذ الوجهاء .

اذا كان الوجهاء قد طمسوا القضية الاساسية خلال الاجتماع ، فافتتحوه وانهوه باعلان الاتفاق ، فان العناصر المتقدمة والطلابية لم تتحسب لهذا . فلم تتصل بالاهالي سلفا لحضهم على فرض المحاسبة على الاجماع ، ولم تطرح عليهم احتمالات تحرك بديل . هنا يبرز التفاوت بين الشعارات التي طرحتها الحركة ، والمتابعة الفعلية لها ، لاعطائها قاعدتها الشعبية .

ما هي ؟

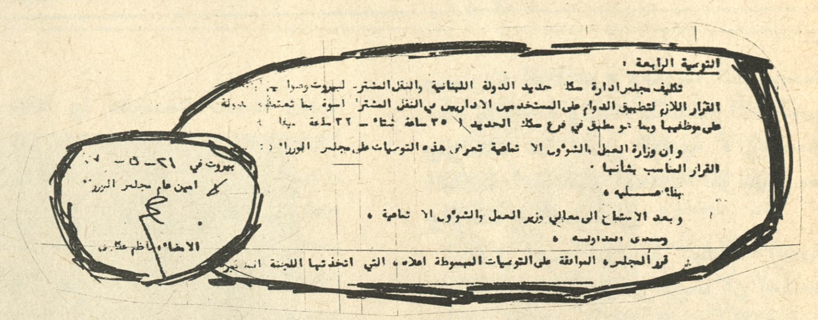
— لا شك أن اتفاق الوجهاء لا يعفيهم من مسؤوليتهم في التحكم ست سنوات بمصلحة أهل القرية العامة .

— وبناء المدرسة بواسطة كامل الاسعد بعد عملية توفيق لمصلحته الانتخابية ، لا تعفيه من كونه مسؤولا عن تعطيل بناء المدرسة خلال ست سنوات ، وذلك بدعمه بقوة لاحد أطراف النزاع طوال هذه المدة . وأن صفي الدين لا يشذ عن هذه القاعدة .

**ان أمام العناصر المتقدمة ، ولو استطاع الوجهاء طمس المسالة في اجتماع عام ، درسا مستخلصا من التجربة ، تستعمله في مجال التحرك اليومي ، واجتماعات بلدية ونيابية قادمة لطرح مسؤولية الوجهاء والاقطاع السياسي أمام أهل القرية من جديد .**

# الاعداد للاضراب العام في مصلحة الكهرباء

## مجلس النقابة يستعد للاضراب .. بالصمت


التوصية الرابعة :
تكليف مجلس ادارة سكك حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك لبيروت وضواحيها القرار اللازم لتطبيق الدوام على المستخدمين الاداريين في النقل المشترك اسوة بما تعتمده الدولة على موظفيها وبما هو مطبق في فرع سكك الحديد ( ٣٥ ساعة شتاء — ٣٢ ساعة صيفا ) .
وان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعرض هذه التوصيات على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
بناء عليه ،
وبعد الاستماع الى معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،
وبعد المداولة ،
قرر المجلس الموافقة على التوصيات المبسوطة اعلاه ، التي اتخذتها اللجنة


■ كانت ردود الفعل العمالية الباهتة ، على حل الاضراب العمالي العام ، من قبل الاتحاد رغم تنازله عن مطالب حيوية للطبقة العاملة ، مقابل لا شي ، ( حتى الوعود التقليدية ! ) ابرز أحداث الاسبوع المنصرم لفتا للنظر .

وهذا ، لا يعكس فقط غياب القاعدة العمالية عن مراكز التقرير ، بل أيضا نوع الممارسة الفوقية ، والهيمنة والسيطرة التي تفرضها القيادات ، بسبب موقعها الممتاز وارتباطاتها المشبوهة .

ولم تشذ نقابة مصلحة كهرباء لبنان عن هذه القاعدة ، رغم أن المجلس التنفيذي ومندوبي النقابة الى الاتحاد ، كانا من أكثر المتحمسين لهذا الاضراب ، والداعين له .

ولكن ، كيف استعدت النقابة للاضراب ؟ وكيف حضرت العمال له ؟ وما هي الاساليب التي اتبعتها لمواجهة الاحتمالات الطارئة ؟ وخاصة على ضوء التعبئة العامة التي أعلنتها الدولة وأرباب العمل لمواجهة الاضراب ؟

لم يحرك مجلسي النقابة ساكنا ، واعتمدا حكمة ( الصمت من ذهب ) . اذ بالرغم من وجود لجنتي اعلام ، واتصالات داخلية وخارجية في مجلس المندوبين ، وبالرغم من وجود نص في النظام الداخلي يجيز للمندوبين عقد جمعيات محلية كل ثلاثة أشهر ، وبالرغم من التأييد العام للاضراب من قبل المجلسين ، لم يصدر أي عمل أو أي اشارة تدل على نية مجلسي النقابة في طرح موضوع الاضراب العام أو تهيئة الاجواء استعدادا له .

— فلم يظهر أي بيان من أي من المجلسين يدعو الى الاضراب ، ويشرح المطالب .

— أضافة الى البيانات هناك نشرة تصدرها النقابة موسميا . لم يظهر لها هي الاخرى أي أثر .

— أما لجان الاتصال ، فلم تبادر للقيام بواجباتها في التهيئة للاضراب لا على صعيد العمال والمستخدمين في المصلحة ولا على صعيد الاتصال بالمصالح الاخرى .

— كذلك الحال بالنسبة للمندوبين بقيت أصواتهم خافتة ، فلم تصل شروحاتهم واقتراحاتهم ، عبر الجمعيات العمومية المحلية التي من واجبهم عقدها ، الى اسماع العمال والمستخدمين .

— أما المجلس التنفيذي فليس بمعرض جولات انتخابية ليقوم بالاتصال بالقواعد العمالية ، شارحا الموقف داعيا الى الاضراب فهذه المهام ليست من اختصاصه .

كل هذه الوسائل هي مضيعة للوقت . اذ أن عمل المجلس التنفيذي ، يقتصر على ارسال مندوبين الى الاتحاد العمالي ، ويكتفي بتأييد القرارات المتخذة في القيادة العليا ، اذ أن عمله هناك في القمة ، ووراء الكواليس وليس بين العمال والمستخدمين . اذ ان عليه أن يأمر وهؤلاء عليهم السمع والطاعة .

وهذا الموقف ليس عن جهل المجلس التنفيذي بضرورة اشراك العمال بما يقوم به من أعمال ، وما يتخذه من قرارات . بل هو سياسة مقصودة لابقاء القاعدة العمالية بعيدة عن مركز التقرير والمراقبة والمحاسبة ، ليتسنى للقيادة ، المساومة وفقا لمصالحها وأهوائها .

هذا الموقف ليس مقتصرا على نقابة أو اتحاد اذ أنه القاسم المشترك لها جميعا ، أثبتته احداث الاشهر الاخيرة ، والاعمال التي قام بها المجلس التنفيذي في المدة السابقة للاضراب هي خير شاهد على ذلك .

كان المجلس التنفيذي قد أعطى لنفسه أجازة راحة واستجمام ، امتدت شهرا ، أو يزيد ، توقف خلاله عن الاجتماع وامتنع عن حضور جلستين مشتركتين ، دعا اليهما مجلس المندوبين لبحث مطاليب الكهرباء (راجع التفاصيل في عدد الحرية السابق ) . ولكن اقرار الاخير لسلسلة من المطاليب والزامه المجلس التنفيذي العمل على تحقيقها ، وتعيين أول حزيران موعدا نهائيا للبت فيها ، أيقظه من سباته العميق ، فبادر الى عقد جلسة بحث خلالها المطالب المقدمة ، ودعا الى جلسة مشتركة مع مجلس المندوبين في ١٤—٥—٧١ لاعادة النظر بالمطالب وبحثها انطلاقا من فهم المجلس التنفيذي القائم على تجزئتها ، وعلى ضوء الاضراب المقرر في ٢٥ أيار ، الذي يضم بعض المطالب المشتركة ، منها مطلب زيادة بدل غلاء معيشة ، وتخفيض الايجارات . هذا الموقف لا يعكس غيرة على الاضراب العام ، وخاصة أن المهلة المعطاة بعد موعده بقدر ما هو محاولة لتمييع المطاليب الخاصة بالكهرباء ، وتجنب أي عمل يضع النقابة في مواجهة الادارة مباشرة .

فعمد بواسطة اعوانه في مجلس المندوبين على كسر قرار المجلس السابق بالنسبة للمطالب بحجج واهية ، منها أن بعض المطالب مشتركة ، وتدخل ضمن مطالب الاتحاد العام فلا داعي لاثارتها ، مع العلم أن ضرورة التاكيد عليها من قبل مجلس المندوبين ( ممثل الجمعية العمومية ) يكسبها صلابة وقوة في مواجهة الدولة .

ومنها أن المطالب جديدة وبحاجة الى اعادة الدرس ، مع العلم أن معظمها قديم وقد

— البقية على الصفحة ١٥ —



# كيف أفشلت النقابة إضراب مستخدمي الضمان ؟

■ بتاريخ ١٨—٥—٧١ أعلنت نقابة مستخدمي الضمان الاضراب لتحقيق مطلب تعديل الدوام وتخفيض ساعات العمل من ٤٢ الى ٣٥ ساعة اسبوعيا تمتد على فترة واحدة يوميا مع تامين ماوية بعد الظهر .

ولهذا المطلب مبررات عديدة — اولها — ان الدوام مرهق دون ان تستوجبه ضرورات العمل ، عدا ان الانتقال يوميا مرات من والى الصندوق يهدر وقتا ونفقات كبيرة حوالي ١٢ ساعة بدل ٧ ساعات ونصف يوميا .

من اجل هذا المطلب العادل تحرك مستخدمو الضمان ، فما هي الاسباب المباشرة والبعيدة التي ادت الى انتكاس هذا التحرك ( لانه انتهى دون ان يحقق شيئا « حتى ولا وعدا » بتحقيق المطلب ) ، والمعروف ان الدولة سخية بالوعود وهي بالنسبة للنقابة حاجة ضرورية لتحقيق انسحاب منظم يشكل مظلة واقية تجاه القاعدة .

لقد انتهى التحرك دون ان تستطيع النقابة الحفاظ على ماء الوجه ، لماذا ؟ للاجابة على ذلك لا بد من تشخيص مراكز الضغط ووجهة تحركها وتداخلها — وهي — النقابة — الادارة والدولة طبعا — القاعدة او المستخدمون . قد يتبادر الى الذهن تساؤل هام لماذا الفصل بين النقابة ومن يفترض بان تمثلهم .. ان هذا الموضوع هو محور الخلل والانتقاص الذي حكم التحرك وشكل اساس تخلف الحركة المطلبية ككل ، وفهمه لا بد منه شرطا للخروج بنتائج ايجابية من دروس هذا الاضراب .

### اعلان الاضراب

لقد اتى اعلان الاضراب في ظرف واضح ، الانتخابات النيابية المقبلة بلبلول والنقابة لا تملك سوى حد ضئيل يؤهلها لكسب ثقة المستخدمين بعد ان يفرض نفسه ، كما ان التوقيت للاضراب جاء قبل اربعة اسابيع من بدء العمل بالدوام الصيفي فقد ايده كل المستخدمين .

### سير الاضراب

لقد حكم تحرك اكثرية اعضاء النقابة طيلة مدة التحرك استقلال عن القاعدة في اتخاذ المواقف والقرارات وعقد الاجتماعات .. كيف تم ذلك ؟

لقد تصورت « النقابة » ان حسن استغلال الصراع بين مدير الصندوق ووزير العمل واستجلاب تاييد من رؤوس الاقطاع النقابي الذي يوجد اربعة منه اعضاء في مجلس ادارة الضمان كفيل باخضاع الادارة خلال ايام قليلة . وما عدا هذه العوامل الخارجية لم تكن اكثرية النقابة تتصور اي عنصر اخر لنجاح الاضراب . فمن اعمال التنظيم الاولية التي سبقت اعلان الاضراب — قيام لجان اضراب ببعض المراكز — تمت بتجاوز النقابة .

وفي اليوم الثالث بدا ان هذه العناصر الخارجية التي تراهن عليها النقابة لم تعد واردة ، سحب الوزير حمدان عرضه للنقابة ( قدم مشروعا كان يمكن ان ينصف المستخدمين يقضي بدوام ٤ ايام قبل الظهر و ٢ قبل وبعد الظهر ) . اضطر الوزير لسحب مشروعه بعد تصلب رضا وحيد والمراجع العليا .

اما موقف الاتحادات فكان محكوما بعاملين ١ : خلافها مع وزارة الشؤون ( الوزارة صاحبة مشروع الهيكلية التي تحد من سلطة الاقطاع النقابي — الوزارة جمدت المساعدات المالية للاتحادات ) .

٢ — تناقضات رؤوس الاقطاع النقابي : حارس قفالي ايد المستخدمين لاحراج غبريال خوري ولكسب نفوذ ، تويني الذي كان ضد الاضراب سارع لتاييد المستخدمين لقطع الطريق على مناورة قفالي ، الياس الهبر حاول ترهيب النقابة بحجة ان رئيس الجمهورية ( محضر ضربة ) ولتفويت الضربة يجب حل الاضراب وهذا يعتبر انتصارا ( وعلى هذه الحال كل الاضرابات يجب ان تحل لان رب العمل يهدد بضربة ) ، والهبر بهذا الموقف ليس بجديد على نقابي عمل على حل عدة اضرابات . فينيسيا — غازية — الريجي .

هكذا وفي اليوم الثالث انهارت امال مجلس النقابة بحل سريع للمشكلة ، وبدا مواجها بالامكانية الوحيدة الحقيقية وهي تنظيم المستخدمين وتعبئتهم ، والقدرة على كسر طوق العزلة الذي نجم عن المواقف المتخاذلة لرؤوس الاتحادات ، وذلك عن طريق الاتصال المباشر بمستخدمي المصالح المستقلة وممارسة ضغط عبر هؤلاء على القيادات النقابية ، كما اصبح ضروريا بالطبع تصور اسلوب لتصعيد الاضراب واجبار مجلس الادارة على الرضوخ .

### ما هو موقع النقابة :

في هذا المجال بالضبط كشفت اكثرية النقابة عن عجز وتخبط مريعين . فهي ليست فقط عاجزة عن اخذ المبادرة في التعبئة والتنظيم ، بل بالتفكير بتعليق الاضراب . لكن « جبن » المجلس تجاه الادارة لم يكن يعادله الا جبنه تجاه المستخدمين لقد ظل المجلس طيلة فترة الاضراب لا يجرؤ على المجاهرة برايه . لكنه عمليا كان قد تخلى عن موقعه الطليعي فتخلى عن الاضراب تماما ، بحيث سار الاضراب في هذه الايام بصورة عفوية . تجاه وضع كهذا لم تكن الادارة بحاجة لاكثر من بداية تهديد حتى تتراجع هذه الفئة الى اتخاذ توصية بتعليق الاضراب . حصل هذا مساء الاحد مع توصية بجمعية عمومية ظهر الاثنين لتتخذ التوصية الطابع الشرعي .

— الاثنين : تسرب الخبر الى المستخدمين فعمت النقمة والسخط مما دفع بالاتجاهين الى سحب التوصية وعدم طرحها في الجمعية العمومية بالرغم من مطالبة رئيس النقابة بتبنيها امام الحضور متشددا بوضوح على ان الطريق مسدود . بالرغم من ذلك كانت اغلبية المستخدمين الساحقة مع تصعيد الاضراب ، وامام هذا الواقع عاد رئيس النقابة والقى خطابا « ناريا » ختمه بكلمة ( لن نركع ) .

### خاتمة الاضراب

لقد طرح موضوع التصعيد بصورة عفوية خارج موضوع الاعتصام . وبالفعل اعتصم حوالي ٦٠ مستخدم ليل الثلاثاء . ولكن —

— البقية على الصفحة ١٥ —



# احصاءات جديدة عن الوضع الاقتصادي في مصر وسوريا

## انظمة بورجوازية الدولة :

## ■ استمرار العلاقة مع السوق الراسمالية العالمية
## ■ الحفاظ على الهيكل الاقتصادي للتخلف

احصاءات جديدة نشرت في مصر وسوريا عن الاوضاع الاقتصادية في البلدين . وأهمية هذه الاحصاءات أنها تقدم أدلة جديدة على السمات الاقتصادية للنظامين من حيث الهيكل الاقتصادي القائم ( العلاقة بين الزراعة والصناعة ونسب العمالة بينهما — التنمية الاقتصادية ) ومن حيث العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية .

اذ في هذه المجالات تبرز أكثر ماتبرز العوائق النهائية التي تقف أمام النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة .

وهذه العوائق النهائية ليست مسائل فنية أو صعوبات طارئة يمكن التغلب عليها ، انما هي في الاساس مسألة الطبيعة الطبقية للانظمة القائمة .. أي بيد من السلطة الاقتصادية على الانتاج ، وما هي حقيقة علاقات الانتاج القائمة ؟.

أن البورجوازيات الجديدة التي حلت محل الطبقات القديمة في ما سمي « بالانظمة التقدمية » لم تستطع ، ببنيتها الطبقية ، أن تتجاوز هذه العوائق .. فمصالحها تشدها الى الحفاظ على نفس السمات الاقتصادية لعلاقات الانتاج الرأسمالية التي ورثتها ، وكل ما فعلته أنها سمحت لنمو رأسمالي جديد ومحدود بعد أن أنحبس في اطار التبعية المطلقة للسوق الامبريالية العالمية على يد الطبقات القديمة ، ولكن هذا النمو الرأسمالي يظل في اطار العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية من ناحية ، ويحافظ على الهيكل الاقتصادي الموروث من ناحية أخرى :

### احصاءات عن القوى العاملة في مصر لعام ١٩٧٠

■ **لا تزال الزراعة (١) تستوعب ما يقرب من ٥١٪ من قوة العمال. وتعتمد قوة العمل أساسا على الذكور .. وفي الريف يعمل ٦٠٪ من قوة العمل وعدد الاميين الداخلين في قوة العمل تبلغ نسبتهم ٦٢٪ من اجمالي تلك القوة .**

هذه هي الملامح الاساسية للقوى العاملة في مصر لعام ١٩٧٠ وفقا لاحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن قوة العمل التي تناولت السكان الذين تراوحت أعمارهم بين ١٢ سنة وأقل من ٦٥ سنة .

وتعود هذه الظاهرة الى أن الزراعة لا تزال النشاط الرئيسي للسكان وهي تزاول في حيازات صغيرة الحجم نسبيا .

هذه الاحصاءات الجديدة تدل على أن الهيكل الاقتصادي للتخلف لم يزل على حاله لم يطرأ عليه أي تغيير فعلي بعد ١٨ عاما من الناصرية . والسبب يعود الى أن الجهود التي بذلت في التوظيفات الصناعية لم تؤد الى امتصاص العمالة الفائضة في قطاع الزراعة .. كما أن الاصلاح الزراعي الذي أدى الى توزيع الملكية الفردية الصغيرة وسمح بنمو رأسمالية ريفية من الفلاحين الاغنياء ، وترك القسم الاكبر من السكان في الريف دون أن يمسهم اي تغيير ( وهم الفلاحون الفقراء بدون ملكية الذين يأتي منهم العمال الزراعيون — عمال التراحيل — ) ان الاصلاح الزراعي المذكور لم يؤد الى نمو حقيقي في الانتاج الزراعي اذ لم يتجاوز ٢٪ فقط . فالزراعة رغم أنها تستوعب أكثر من نصف القوة العاملة الا أنها لم تسهم في الدخل القومي الا باقل من ٣٠ر٧٪ ( بلغت قيمة الدخل من الزراعة في عام ١٩٧٠ حوالي ٧١٧ مليون جنيه بينما بلغت قيمة الدخل الاجمالي حوالي ٢٤٣٦ مليون جنيه ) .. ومعنى ذلك أن هناك اعدادا زائدة عن العمل في قطاع الزراعة ، وأن كانت لم تظهر في شكل بطالة سافرة ، الا انها تمثل في الواقع بطالة مقنعة ومستترة ، تتمثل في انخفاض انتاجية العمل الزراعي وعدم استغلال طاقات العاملين فيها بشكل كامل .

أي ان مشكلة اليد العاملة الفائضة ، وهي مشكلة البلدان المتخلفة ، لم تحل .. اذ أن حلها يتطلب تصنيعا على المدى الطويل لا المدى المتوسط والقريب الذي تفرضه مصالح البورجوازية الجديدة — أن الشروط التي تفرضها البورجوازية الجديدة على التصنيع ، كما سنرى في الاحصاءات السورية ، تضع عائقا نهائيا أمام مشكلة اليد العاملة ، فلا تمتص منها الا قسما ضئيلا ، ومن هنا فأن البطالة سرعان ما تزداد مع زيادة عدد السكان .

وأخيرا فأن الاحصاءات الخاصة بتقدير قوة العمل توضح بأن عدد الاميين يبلغ ٥ر٢ مليون فرد أي بنسبة ٦٢٪ من أجمالي قوة العمل . وهي نسبة مرتفعة جدا مما يثبت بوضوح أن الخطة التعليمية لم تنجح في حل مشكلة اختلال العمالة .

### احصاءات عن التجارة الخارجية في سوريا

ان النسب التي وجدناها في احصاءات القوة العاملة في مصر لعام ١٩٧٠ نجد مثلها في سوريا .. فالاقتصاد السوري (٢) لم يزل زراعيا ، يساهم القطاع الزراعي بـ ٢٦٪ من الدخل الوطني ، بينما يشغل حوالي ٦٠٪ من القوة العاملة السورية ( تعداد ١٩٧٠ يقدرها بـ ٥٥٪ ) . اما الانتاجية في هذا القطاع فقليلة جدا .

تقول دراسة ( مشكلات التجارة الخارجية في سوريا ) :

منذ عام ١٩٦٣ بشكل نهائي ، ومبدئيا منذ عام ١٩٥٨ ، تسير سوريا في مرحلة جديدة تتسم بمحاولة القضاء على الاقطاع واحلال الملكيات الصغيرة محله من ناحية ، ومن ناحية أخرى ظهور رأسمالية الدولة وازاحة الرأسمال الخاص الى الدور الثاني في مجالات أهمها الصناعة والصيرفة والتجارة الخارجية. لقد كان لهذا التطور تبعات في جميع مجالات الحياة السورية .. فقد كثر عدد الموظفين والمستخدمين في جميع وزارات ومؤسسات الدولة كما زاد عدد العمال وعدد المالكين الزراعيين . ونشأت طبقة واسعة متباينة تسمى عادة بـ « البورجوازية الصغيرة ».

تتميز هذه الفئات بأنها تحول أية زيادة في الدخل الى استهلاك فخلال الفترة من ٦٣ — ١٩٦٨ كانت زيادة الاستهلاك أكبر من زيادة الدخل ( باستثناء عام ١٩٦٧ ) .. وهذا يعني زيادة الطلب النقدي على البضائع في حين أن الانتاج يزداد بنسب أقل .. وزيادته لا تتوافق مع زيادة الطلب على البضائع التي ترضي أذواق البورجوازية الصغيرة .. ( من الاصح هنا اطلاق بورجوازية الدولة على الطبقة المسيطرة اقتصاديا ، كما فعل محمود حسين في كتابه عن الصراع الطبقي في مصر ، فالنخب البورجوازية الصغيرة تحولت الى بورجوازية جديدة بعد التأميمات ) .

ما هي هذه البضائع ؟

**أنها بضائع مستوردة على الغالب مثل الراديوهات والتلفزيونات والبرادات والغسالات وغيرها من أدوات كهربائية أو غير كهربائية تأتي مركبة أو تركب في سوريا .**

وهذا ما يحدد جانبا رئيسيا من مشكلة التجارة الخارجية .. فالتركيب السلعي للمستوردات يبين أنها للاستهلاك الوسيط ( تحتاج الى بعض التصنيع ثم تذهب الى الاستهلاك النهائي ) .

### العلاقات مع دول العالم الرأسمالي :

**وحتى الان ما زالت علاقات سوريا الاقتصادية مع دول العالم الرأسمالي على أقوى ما نتصور . فحجم التبادل مع هذه الدول يساوي حوالي ٤٠٪ من قيمة تبادل سوريا التجاري .**

ان تطور التجارة الخارجية مع «البلدان الاشتراكية» ، كما تكشف الدراسة المذكورة لم يؤد الى التقليل من ضخامة التجارة الخارجية مع العالم الرأسمالي ، فحتى عام ١٩٦٧ كانت لا تزال تساوي ٣٩ر٨٪ . ومن بين دول العالم الرأسمالي تبدو السوق الاوروبية المشتركة ليست أهم كتلة فحسب بل اهم الدول التي تتعامل معها سوريا تجاريا ، ان كان هذا من جهة حصتها من مجموعة المبادلات التجارية السورية أو من جهة العجز التجاري الناجم عنها .

### ألمانيا الغربية .. في المرتبة الاولى !

ومن أهم دول السوق الاوروبية المشتركة هي المانيا الغربية .. لقد كانت المانيا الغربية أول بلد مصدر لسوريا أعوام ( ٦٣—٦٤—٦٥—١٩٦٦ ) ، وفي عام ١٩٦٧ احتلت كبلد مصدر الى سوريا المرتبة الثالثة . وكذلك الامر في عام ١٩٦٩ . ان المبادلات التجارية مع ٣ دول امبريالية رئيسية ( أميركا بريطانيا ، وألمانيا الغربية ) ظلت قائمة حتى بعد عام ١٩٦٧ . ، والجدول المرفق يبين العلاقات التجارية مع ثلاث دول امبريالية هي الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وألمانيا الغربية .

**لماذا ظلت العلاقات التجارية مع السوق الرأسمالية العالمية قائمة ؟ .. لان التصنيع اتخذ وجهة محدودة انعكاسا لمصالح البورجوازية الجديدة الاستهلاكية — : تصنيع للمواد الاستهلاكية لا للمواد الاستثمارية.. وتصنيع المواد الاستهلاكية يعتمد على استيراد الالات الوسيطة من السوق الرأسمالية العالمية ، بالاضافة الى استيراد البضائع الاستهلاكية الاخرى مباشرة منها .**

### جدول المبادلات التجارية مع الدول الامبريالية

( ملايين الليرات السورية )

| السنة | الولايات المتحدة تصدير | الولايات المتحدة استيراد | بريطانيا تصدير | بريطانيا استيراد | المانيا الغربية تصدير | المانيا الغربية استيراد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٧ | ٥ر٧ | ٣٦ر٢ | ٥ر٢ | ٦٤ر١ | ١٧ر٩ | ٧٦ر٥ |
| ١٩٦٨ | ٣ر٧ | ٧٨ر٥ | ٢ر٨ | ٤٧ر٧ | ٢١ر٤ | ٦٨ر٥ |
| ١٩٦٩ | ٥ر٠ | ٥ر٩ | ٨ر٩ | ٦٤ر٩ | ٧ر٦ | ٩٩ر٤ |

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية لمديرية المجمارك العامة

١ — « الاهرام الاقتصادي » عدد ( ٣٧٧ ) بتاريخ أول أيار ( مايو ) ١٩٧١ .

٢ — دراسة عن مشكلات التجارة الخارجية في سوريا — مجلة المعرفة : دمشق — عدد ( ١١١ ) بتاريخ أيار ( ١٩٧١ ) .

## نظرة على الوضع في موريتانيا

# ماذا يجري في الجمهورية "الديغولية"؟

**بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الاستعمار مضطرا الى تغيير شكله من استعمار قديم الى استعمار جديد .**

ولقد كانت الامبراطورية الفرنسية ابان انتهاء الحرب العالمية الثانية تشمل مناطق واسعة في أفريقيا واسيا ولكن ما أن وصل الجنرال ديغول الى السلطة في فرنسا حتى بدأ في رسم خطة لسحب القوات الفرنسية من المستعمرات وتسليم زمام الامور فيها الى عملاء مخلصين يقومون بحراسة المصالح الفرنسية وقمع الحركات التحررية التي بدأت تنمو داخل هذه المستعمرات .

وقد فشلت هذه الخطة الديغولية الى حد ما في بعض بلدان أفريقيا الفرنسية ( غينيا والجزائر ومالي ) الا انها أحرزت نجاحا كبيرا في غالبية هذه البلدان حيث أعلن سنة ١٩٦٠ عن قيام الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، وجمهورية السينغال وجمهورية الداهومي وغيرها من الجمهوريات التي أسسها ويقودها أذناب الامبريالية الفرنسية في افريقيا .

وما يهمنا هنا هو الحديث عن واحدة من أكثر هذه الجمهوريات الديغولية تخلفا وأشدها بؤسا وتعاسة الا وهي جمهورية موريتانيا الاسلامية .

لقد كان المجتمع الموريتاني قبل الاحتلال الفرنسي مبنيا على نظم وعلاقات اقطاعية صرفةحيث كانت الطبقة الاقطاعية بكافة فصائلها ( امراء ، شيوخ الخ ) تحكم سيطرتها على الطبقات الاخرى ، وذلك أما بقوة السلاح أو باستغلال النفوذ الديني ، وقد فرضت هذه الطبقة نظاما اجتماعيا يوجد على رأسه الامراء وكبار الشيوخ أما البقية الاخرىمن الشعب فكانت تنقسم الى عدة طبقات كلها مستغلة ومضطهدة من قبل الاقطاعيين ، الا انها بدورها تضطهد وتملك هي الاخرى طبقة من العبيد الارقاء .

وخلال حكم الاستعمار الفرنسي لبلادنا بدأت تتكون طبقة جديدة قوامها المترجمون والكتبة وغيرهم من المساعدين الذين كونتهم الادارة الاستعمارية للقيام ببعض مهامها الادارية . ولم تزل هذه الطبقة المتوسطة تتسع وتقوى بصفة تدريجية حتى جاء عام ١٩٦٠ .

ولقد كانت التطورات التي سبقت سنة ٦٠ وعلى راسها بروز الحركات التحررية في المستعمرات وتصاعد نشاطها الثوري ، كفيلة بدفع الفرنسيين للاسراع بتطبيق استراتيجية الاستعمار الجديد لكي لا تنهار امبراطوريتهم في آن واحد ، ذلك أن الهزيمة التي كانت قد لحقت بهم في فيتنام ( ديان بيان فو ) والضربات التي كانوا يتعرضون لها انذاك على يد الثورة الجزائرية والمظاهرات الشعبية العارمة التي شاهدها بطل الاستعمار الجديد الجنرال ديغول ابان رحلته في أفريقيا، كل ذلك أظهر للامبريالية الفرنسية بوضوح أن شعوب المستعمرات مصممة على التخلص من السيطرة الاستعمارية .

وقد «فهم» ديغول هذه الحقيقة فهما جيدا ، لذلك اسرع في تحويل السلطة الى عملائه قاصدا من وراء ذلك تهدئة الشعوب وايهامها بأن ذلك استقلال حقيقي وحفاظا في نفس الوقت على جميع المصالح الاستعمارية وعلى التبعية « الدائمة » لهذه المستعمرات للامبريالية الفرنسية .

وقد كانت موريتانيا احدى المستعمرات التي طبقت فيها هذه الاستراتيجية تطبيقا تاما حيث منحت « استقلالا » صوريا ، الهدف منه تضليل وخديعة الجماهير الموريتانية وتمييع نضالها التحرري ، ولتحقيق ذلك الهدف ولتأمين الاحتكارات الفرنسية قامت فرنسا باختيار المختار بن داداه وتهيئته وتنصيبه رئيسا على هذه الدولة الجديدة .

ترى كيف استخدم ابن داداه سلطته الجديدة ؟ ولمصلحة من ؟ وضد من ؟

لقد كانت أول خطوة قام بها هي دعوته الى مؤتمر ديسمبر عام ٦١ ذلك المؤتمر الذي كانت أكثرية وفوده من الامراء والوجهاء ورؤساء القبائل وقد اسفر هذا المؤتمر عن تأسيس حزب جديد يدعى « حزب الشعب الموريتاني » وحل جميع الاحزاب والتنظيمات التي كانت موجودة في البلاد واعتبارها منظمات محظورة لا يحق لها أن تمارس أي نشاط . لقد كان بن داداه يهدف من وراء هذه الخطوة الى اقناع السادة الغربيين من جهة بالاطمئنان السياسي في البلاد والحصول من جهة أخرى على ولاء وتأييد الطبقة الاقطاعية الموريتانية وعلى تبعية بعض المرتزقين السياسيين من الطبقة الوسطى ( الاعوان السابقون للاستعمار المباشر ) بايهامهم انه يشاطرهم السلطة .

## الحالة الاقتصادية :

ان الوضع الاقتصادي في بلادنا مسير من قبل الامبريالية بصورة عامة والفرنسية بصورة خاصة ، ذلك ان التحالف الحاكم يشكل حماية اساسية للمصالح الامبريالية ومن هذا الواقع ينتج ان كل متطلبات بلادنا من الابرة الى الطائرة هي بايدي الامبريالية ( لا تنتج موريتانيا اية سلعة ) هذا بالاضافة الى أن جميع ثرواتنا الطبيعية من حديد ونحاس وذهب وتربة نادرة الخ هي عرضة للسلب والنهب من قبل الشركات الامبريالية ( ميفرما ، صوميما ، ساسير ، كولاسوشركة بناقة الخ ) .

**ان هناك ظاهرة جديدة آخذة في الوضوح هي تغلغل الرأسمال الامريكي بوسائله المشبوهة بغية الاخذ بنصيبه من الغنيمة ( شركة أرامكو تنقب عن البترول الموريتاني منذ أربع سنوات ) وتجدر الاشارة هنا الى أن كل الامبرياليين الغربيين مشتركون في نهب الثروات الموريتانية بصفة مباشرة ، فشركة ميفرما ، على سبيل المثال لا الحصر تضم رؤوس أموال امريكية واخرى فرنسية والمانية غربية وهولندية وايطالية بالاضافة الى الرأسمال الصهيوني « روتشلد يملك حوالي ٢٥٪ من رأسمالها كما تملك جنوب أفريقيا حوالي ٧٪ » .**

ان كل هؤلاء الامبرياليين متحالفين على نهب حديدنا واستعباد عمالنا في المناجم بواسطة شركتهم ميفرما ( شركة الحديد الموريتانية ) التي هي بمدنها الخاصة وخطها الحديدي الخاص ومواننها الخاصة وطائراتها الخاصة وحرسها الخاص وجماركها « الخاصة » تشكل دولة داخل الدولة الموريتانية. ولا يفوتنا هنا أن نشير الى أن هذه الشركة وغيرها من الشركات التي تعمل في بلادنا لا يعرف أحد شيئا عن الاتفاقيات التي تعمل بموجبها ما عدا رئيس الدولة وقد اعترف بذلك وزير المعادن الموريتاني نفسه في مدينة القوارب سنة ٦٩ وبحضور رئيس الجمهورية .



مختار ولد داده

ديغول

**بقلم : ظافر**

## الحركات التقدمية والعمالية

لقد ادركت الجماهير وطلائعها الثورية حقيقة هذا النظام منذ الايام الاولى لميلاده وبدأت تقاومه وتتصدى له بعنف الا ان هذه المقاومة كانت تتسم في السنوات الاولى بالعفوية وعدم الدقة في التنظيم وغيرها من العيوب التي ترافق الحركات الثورية في مراحلها الاولى . لكن ما أن جاءت سنة ٦٨ حتى بدأت الحركات التقدمية الموريتانية تاخذ طابعا جديدا يتسم هذه المرة بالالتزام الثوري والدقة التنظيمية والصلابة والتفاني في النضال .

**وقد كان السبب المباشر لهذا التحول السريع في مسار الحركة الثورية الموريتانية هو تلك المذبحة التيقام بها الحكم العميل فيانواكشوط ضد الطبقة العاملة الموريتانية في صيف عام ٦٨ حماية لاسياده الامبرياليين ودفاعا عن مصالحهم التي أصبحت مهددة بسبب التمرد العمالي في مدينة أزويرات ضدالشركة الامبريالية الصهيونية « ميفرما » . لقد راح ضحية هذه المذبحة أكثر من ٩٠ قتيلا و ٣٧٠ جريحا ومئات السجناء من العمال البائسين .**

ان هذه المذبحة تعتبر نقطة تحول في تاريخ بلادنا ومنعطفا تاريخيا كبيرا في مسيرة شعبنا النضالية ، حيث فجرت الصراع الطبقي بشكل العنف وفتحت افاقا جديدة امام الحركة الوطنية واعطتها دفعة قوية الى الامام ، مكنتها من تخطي بعض الرواسب والسلبيات التي كانت تعيق نضالها وتشوهه وحولت الصراع من واقعه الشوفيني المهترىء الى واقعه الطبقي الصحيح .

ولا بد من الرجوع الى الوراء قليلا حتى نلقي نظرة قصيرة على خلفيات هذه الحركة العمالية العظيمة التي اغرقتها السلطة في بحار من الدماء . ففي هذه الاثناء قامت حركة مايو ٦٨ الجبارة في فرنسا ، كما استفحل النضال في شبه المستعمرات الفرنسية ضد الامبريالية وعملائها في هذه البلدان ومن ذلك الثورة التي قام بها العمال الموريتانيون في ٢٧ مايو ضد شركة الحديد الاحتكارية «ميفرما» ، ثاروا ليعلنوا رفضهم البات للاستغلال البشع الذي تمارسه عليهم « ميفرما » وللظروف اللاانسانية المفروضة عليهم ، الى جانب التفرقة العنصرية حيث ان العامل الموريتاني ولو كان يتمتع بالكفاءة العملية التي يتمتع بها الاوروبي ويقوم بنفس العمل الذي يقوم به فان راتبه لا يبلغ سوى خمس راتب الاوروبي ، وتخلق الشركة والحكومة تبريرات زائفة لذلك مثل « الغربة » « المخاطر » و « الحر » كما لو كان العامل الموريتاني ليس معرضا هو الاخر لمثل هذه الاشياء . كذلك فان ميفرما تطبق السياسة العنصرية المتبعة في الولايات المتحدة وافريقيا الجنوبية فهناك احياء ومطاعم ومدارس وسيارات نقل الخ خاصة بالاوروبيين ، كما أن لهم الاولوية في المستشفيات . من هنا كان واردا وطبيعيا جدا أن يتمرد العمال على هذه الظروف البشعة واللاانسانية التي تفرضها عليهم الشركة بالتعاون والتنسيق مع الحكومة الموريتانية .

ففي الفترة ما بين ٢٧—٢٩ مايو انفجر الوضع وخرج العمال الى الشوارع للتظاهر والمطالبة برفع اجورهم وبشروط مناسبة للعمل ، فانفزع التحرك الشركة واطلعت السلطات على الموقف فقامت هذه الاخيرة بمحاولة للقضاء على الحركة العمالية في المهد ، قبل أن تتضخم ويسري عداؤها في المنطقة الا ان العمال رفضوا مناورة السلطات واصروا على مواصلة الاضراب والتظاهر حتى تلبى مطالبهم ، وعلى الفور اتخذت اجراءات لعزلهم في معسكرات خارج المدينة ومنع وصول اي شيء اليهم من المدينة حتى الخبز منع عنهم فكاد ردهم الحاسم على هذا الاجراء أن كسروا الحصار المضروب عليهم بعد أن كاد الجوع يقتلهم وهاجموا السوق المركزي للشركة ومخبزها فما كان من سلطات انواكشوط الا ان ارسلت قوات ضخمة عن طريق الجو الى ازويرات تحت امرة السفاح فياه بن المعيوف . وما كادت شمس ٢٩ مايو تغيب حتى بدأت هذه القوات تمطر رصاصها على العمال والمواطنين الجياع بدل الخبز تحت ستار حماية الاجانب الاوروبيين . وعلى الرغم من حالة العمال الصحية السيئة للغاية من جراء الجوع وعدم استعدادهم لمواجهة مثل هذا الموقف نظرا لعدم تبلور الوعي السياسي بين صفوفهم وجهلهم بعدوهم الطبقي ، فقد ابدوا مقاومة عنيفة وتلقوا الرصاص بصدورهم في صمود يزعزع قوات العملاء .

وردا على هذه المجزرة صبت الجماهير كراهيتها على العتاة المحليين ، وقد تجسد ذلك في أكثر من مظهر : تظاهرات شعبية كبيرة في انواكشوط وروصو ولعيون وانواذ يبو وابي تلميت وغيرها من المدن الاخرى ، بيانات وبرقيات احتجاجية من طرف المنظمات الديمقراطية والكتابة على الجدران الى غير ذلك من أساليب التعبير المختلفة .

وبعد هذه المذبحة ، وفي الفترة ما بين أواخر ٦٨ و ٧٠ تدهورت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسرعة فائقة ، نجم عنها خلال السنتين الماضيتين الكثير من الاحداث العنيفة المزمنة التي قوبلت من طرف السلطة بالقمع الوحشي والحصار الاعلامي الشديد والتي كانت احداث هذا العام ذروتها .

**ومهمة هذا المقال هي محاولة كسر الطوق الحديدي المضروب على الاحداث في موريتانيا من طرف أجهزة الاعلام الحاكمة ووكالات الانباء الغربية الاستعمارية المتحالفة معها ، والذي يهمني فيما يلي هو الاحداث التي شهدتها البلاد مع نهاية العام الماضي وبداية السنة الحالية .**

## أسباب الازمة الحالية

بعد وقوع مذبحة ٢٩ ايار العمالية كان طبيعيا جدا — كما رأينا — أن تقابل الجماهير اجراء السلطة الفاشية بالسخط والاستنكار الشديدين الا ان طبيعة النظام لم تتغير ... فمن قتل العمال رميا بالرصاص لا يتردد في اعتقال نقابيين وعمال وطلاب ثانويين وسجنهم لمدة شهرين وطردهم من العمل والمدارس مع غرامة مالية ونفيهم فيما بعد الى مناطق نائية عن مقر اعمالهم السابقة لا لسبب سوى انهم أبدوا تعاطفا مع عمال ازويراتواستنكروا تقتيلهم .

وجاءت سنة ٦٩ لتصب على النار وقودا يزيدها اضطراما ولتتمخض لنا عن أوضاع أشد تعقيدا طالما حبلت بها ، فلقد عرفت البلاد — وخاصة الريف الذي يعيش فيه أكثر من ٩٠ بالمئة من شعبنا — حالة من الجفاف والمجاعة خطيرة نتيجة قلة الامطار التي يعيش السكان تحت رحمتها وارتفاع اسعار المواد الغذائية وتزايد الضرائب الحكومية على الحيوانات والاراضي الزراعية ( علما بأن القسم الاكبر من الحيوانات راح ضحية الجفاف والامراض المتفشية في البلاد وان الزراعة تتوقف على المطر ..!! ) .

وفي هذه الاثناء انفجر الوضع في المدارس بحيث ادى الى اغلاقها بعد طرد المئات من طلابها على اثر موجة اضرابات ومظاهرات اجتاحت البلاد على امتداد النصف الاول من العام الدراسي .. كما انفجر الوضع في الفترة نفسها على الصعيد النقابياثناء المؤتمر العادي لاتحاد العمال في أوائل فبراير حيث وقفالعمال ضد قيادة الاتحاد العميلة للسلطة وللشركات الاجنبية ( فال مالك وعصابته ) ، وطالبوا بانتخاب قيادة وطنية الا ان الحكومة تدخلت واصرت على التمسك بعملائها فانسحب ممثلو عشر نقابات ، من اصل ١٤ نقابة وواصلوا عقد مؤتمرهم وانتخبوا قيادة وطنية لم تعترف بها السلطة . ومن هذا التاريخ ولدت الازمة النقابية القائمة حتى الان .

وامام اصرار العمال على النضال حتىتتحقق مطالبهم بدأت السلطة لعبة تحت ستار « ديمقراطي » فكونت لجنة التصالح النقابي ( من بين اعضائها وزيرا الداخلية والشغل والشؤون الاجتماعية والكاتب الدائم للحزب ورئيس اتحاد العمال العميل .. ) وحلت التنظيمات النقابية القائمة لتشكيل نقابات جديدة ..

وبعد اشهر بدأت الانتخابات تحت اشراف لجنة التصالح وفاز النقابيون التقدميون في الانتخابات وسيطروا على الاكثرية الساحقة من النقابات .

ولكنه ما أن جاءت المؤتمرات العامة في اكتوبر الماضي حتى عادت الازمة الى الظهور ، فقد حاولت الحكومة تمرير قرارها القاضي بدمج النقابات في الحزب الذي كان قد اقر في مؤتمر تجكجه ولكن المحاولة باءت بالفشل على الرغم من الامكانيات الضخمة التي جندت من أجلها . فلقد رفض القرار رفضا باتا في المؤتمر الاول وتم فضحه وتعريته أمام الجماهير وكذلك الحال بالنسبة للمؤتمرات الثلاثة التي عقدت قبل توقيف مؤتمر المعلمين.

هذا المؤتمر الذي كانت الحكومة تضع له حسابا خاصا وجندت له كل امكانياتها بغية ترجيح كفة عملائها ، وعندما اخفقت مساعيها اصدرت قرارا بتوقيفه .

وعلى امتداد سنة ١٩٧٠ تردى الوضع أكثر فأكثر وظل التعبير عن السخط يأخذ اشكالا متعددة تمثلت اساسا في اضرابات ومظاهرات طلاب المدارس الثانوية الذين كان نصيبهمدائما الطرد الجماعي والسجن والتعذيب الوحشي، واضراب عمال ساسير ( شركة الطرق ) الذي انتهى بطردهم من العمل بدون حقوق ،وقضية عاملات مركز النسيج في نواكشوط اللواتي يعشن أقسى الظروف واشدها بؤسا .

تمردت عاملات المركز طوال السنة الماضية وطالبن الدولة بالتحسين من اوضاعهم وخلق ظروف معقولة للعمل ، الا ان ردها كان التهديد والشتائم القذرة المتكررة من طرف كبار مسؤولي الدولة والحزب ( خيار ) .

وفي بداية الصيف الماضي اخذ نضالهن يتزايد ويقوى ، فلقد قمن في ٢٨ اغسطس بمظاهرة ضخمة على قصر الرئاسة حاملات ابناءهن على الاعناق في الحر الشديد ، فقابلتهن قوات القمع بالعنف وحاولت تفريق المظاهرة بهمجية ( سيارات ، ضرب الخ ) .

وعلى أثر هذه المظاهرة واعلانهن الاضراب اللامحدود عن العمل ، اتخذت الحكومة قرارا بطرد جميع العاملات ( ٦٠ عاملة ) وغلق المركز .

وأثناء زيارة بومدين لانواكشوط في سبتمبر الماضي قمن اثناء تواجد الوفدين في « فندق مرحبا » بمظاهرة على الفندق مطالباتبحقوقهن المشروعة فقمعن بوحشية وسجن اربع من بينهن .

ولم يقتصر الارهاب والبؤس على عاملات المركز وانما شاطرهن فيه عمال الميناء بنصيب الاسد ... كما أن عمال شركة النحاس في اكجوجت .. « صوميما » يتعرضون لابشع انواع الاستغلال والاضطهاد من طرف الشركة والدولة التي عذبت وسجنت لفترة طويلة مجموعة منهم قبل اشهر لا لشيء سوى انهم تقدموا بمطالب للتحسين من ظروفهم المادية اثناء زيارة قام بها رئيس الجمهورية للشركة فاعتبر ذلك عملا عدائيا .. وهكذا تصاعد المد الثوري الجماهيري في بلادنا خلال الفترة الاخيرة بفعل تصاعد الارهاب والعنف اللذين تمارسهما السلطة العميلة على شعبنا العظيم .

## الازمة الجديدة

ومع مطلع العام الجديد ، وفي وضع كهذا ، ومع اشراقة فجر يوم ٥—١—٧١ الذي جرت فيه محاكمة الرفيق محمد عبد اللهالزين عضو الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا ، الذي كان قد اعتقل في أواخر شهر ديسمبر ٧٠ عندما كان يحمل دراسات مؤتمر الاتحاد الاخير الذي عقد بصورة سرية في البلاد وفي ظروف بوليسية رهيبة خلال الصيف الماضي وانهى اعماله بنجاح ، شهدت البلاد احداثا دامية بدأت في الاساس بمظاهرة واضراب طلابيين في انواكشوط احتجاجا على اعتقال الزين ومحاكمته الصورية التي لم يسمح له اثناءها بالدفاع عن نفسه واستنكارا لحظر السلطة للجان الثقافة للطلاب الثانويين بحجة انها احزاب سياسية ، ما لبثت أن شاركت فيها جميع القطاعات الشعبية الاخرى وخاصة العمال ، وانتشرت بسرعة كبيرة حتى شملت جميع البلاد وجعلت نهايةلاسطورة الحكم القائلة بأن كل التحركات الجماهيرية وكل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي صار الطابع المميز للسنتين الماضيتين ناجم عن تحركات طلابية ونقابية « متطرفة » فيالعاصمة وكبريات المدن، وان بقية البلاد لم تمتد اليها ألسنة اللهب ..

انطلقت هذه المظاهرة أمام « قصر العدالة » في نواكشوط عند خروج الرفيق الزين ورفعت شعارات وهتافات تدين وتستنكر اجراءات السلطة التعسفية وتطالب بافساح المجال للحريات الديمقراطية ورغم عدالة مطالبها تعرضت لابشع انواع القمع ..

وفي يوم ٦ يناير جرت المعارك الضارية بين قوات القمع الشرسة والطلاب المتمركزين في مدرسة المعلمين التي تحولت ساحاتها الى اعاصير غازية نتيجة القصف بقنابل مسيلة للدموع شديدة الفاعلية ( روسية الصنع ) .

وفي ٧ من نفس الشهر ، الذكرى الاولى لاستشهاد الرفيق المناضل سيد محمد سميدع على يد سلطات نواكشوط الفاشية وفي ظروف غامضة في ٧—١—٧٠ ، قامت مظاهرات عنيفة وزعت اثناءها مناشير حول الفقيد وتاريخه النضالي ، وقوبلت بنفس الاسلوب المعهود . وتلت هاتين المظاهرتين احداث ٩ و ١٠ التي امتازت بعنفها وخطورتها اثناء عقد مهرجان عمالي لشرح الحالة النقابية واحتجاجا على زيارة الرئيس السنغالي : العميل سينغور لبلادنا ، عقبتها حملة اعتقالات واسعة النطاق بين صفوف النقابيين والطلبة وخاصة نقابة المعلمين .

واذا كان هذا شأن الاحداث نواكشوط فان المدن والقرى الموريتانية الاخرى قد اخذت نصيبها من هذه الاحداث ، ففي نواذ يبو قام اضراب شامل في الفترة ما بين ٧—١٣ يناير وفي تجكجه قامت مظاهرة احتجاجا على ما يجري في البلاد وتخليدا لذكرى الرفيق سميدع، وتم بعدها استجواب عشرات المتظاهرين واعتقال عشرة اخرين من بينهم ثلاث سيدات واعلان الاحكام العرفية ومصادرة الكتب التقدمية ومنع الاناشيد الوطنية . كما قامت مظاهرات في كل من روصو ، بوغي ، مقطع لحجار ، المجرية والنعمه الخ .. ومما لا شك فيه أن هذه الانتفاضات تشكل خطوة الى الامام بالنسبة للجماهير الموريتانية المسحوقة حيث ولدت عندها شعورا وايمانا متزايدين بالثقة بالنفس وادراكا لمدى قوتها وصلابتها مما يمكن هذه الجماهير ، خاصة العمالية ، من الثبات والاستمرار في نضالها من اجل انتزاع حقوقها المغتصبة .

وفي ١٨ يناير كان اضراب النقابات المهنية الذي بدأ في ١٥ من الشهر قد امتد بصورة متزايدة في عموم البلاد كما أن حملة التعليق والطرد الجماعي في القطاعين العام والخاص، فقد تضاعفت الى جانب طرد من كان يتمتع بسكن من عائلات السجناء والمضربين من سكنه وتركه في الشارع اللهم من حظي منهم بالاعتقال . وفي غمرة هذه الاحداث وفي خضم هذه الثورة الجماهيرية العارمة التي لم تشهد البلاد مثلها طوال تاريخ نضالها الطويل ، قامت السلطة — كما هي عادتها — بحملة اعتقالات واسعة في صفوف المناضلين الشرفاء وفي جميع القطاعات وتركزت بالذات على النقابيين والعمال وطلاب المدارس الثانوية . ومن بين الذين اعتقلوا وجوه نقابية بارزة سبق أن تعرضت للسجن اكثر من مرة امثال الرفاق: محمد المصطفى بدر الدين ، باه عثمان ، محمد الناجي ، محمد احمد ، احمد عبد القادر ،سي ممادووبا ، محمود الى اخر القائمة الطويلة .

## زيارة بومبيدو

وفي ٣٠ يناير اصبح الوضع يتفاقم اكثر فأكثر على الرغم من محاولة السلطة لتهدئته والسيطرة عليه — ولو نسبيا — استعدادا لزيارة الرئيس الفرنسي القريبة للبلاد . فلقد كلفت الجيش « بالمحافظة على النظام » واعلنت حظر التجول في العاصمة ، بعد منتصف الليل ، واخذت دورياتها تجوب شوارع المدينة بصفة متواصلة ، واغلقت الثانويات وابعد طلابها الى معسكرات في « بيلة » و « اجريد » وحبستهم في زرائب للماشية لمدة ايام ، واحاطت المدينة من الجهات الاربع بالجيش ( تجدر الاشارة الى أن عدة الاف من جنود القاعدة الفرنسيةالموجودة بدكار لنجدة الحكام في افريقية الغربية قد جاءت الى نواكشوط في هذه الاونة ) ، الا انه على الرغم من كل ذلك فقد كانت الحركة الجماهيرية متصاعدة وتعمل بانتظام ، ففي كل يوم تستيقظ العاصمة على سحابة منالمناشير والشعارات على الجدران . دون أن تتمكن قوات الامن من ضبط اي شخص اثناء هذه العمليات .

وفي ٢ فبراير وصل بومبيدو الى نواكشوط واتخذت اجراءات امن مشددة وحاولت السلطات تفادي خطورة الموقف الا ان ذلك كان مستحيلا ! فقد انطلقت مظاهرات عنيفة عند وصول الموكب الرئاسي الى مدخل المدينة واخذ المتظاهرون يرمون الرئيسين بالحجارة والبيض المتعفن ويرددون شعارات منها«بومبيدو خارج موريتانيا ، خارج افريقيا ، فليسقط نظام داداه الفاشستي ، ولتسقط الامبرياليةوعملائها العتاة المحليين ، اطلقوا سراح رفاقنا السجناء ، عاشت وحدة الشعب الموريتاني » ..

على اثر الحادث تصاعدت موجة الاعتقالات من جديد حيث تم اعتقال ١٩ شخصا اثناء المظاهرة وعدد اخر من بعدها ، وقد تعرض جميع المعتقلين في الاحداث الاولى والاخيرةالى الوان بشعة من التعذيب الوحشي ( كهرباء مغاطس مائية ، ضرب ، خنق الخ ) ..

وفي نواذ يبو استانف عمال ميفرما العمل في ٤ فبراير تحت قوة السلاح وباكثر الوسائل وحشية وبربرية كما تم مؤخرا اعتقال رئيسي نقابتي البريد والجمارك في نواذ يبو . وهكذا تفاقم الوضع من جديد حتى وصل الى التناقض في جهاز الدولة فاستنكر التكنوقراطيون (خريجو الجامعات) وبعض كبار مسؤولي الدولة الاخران القمع والارهاب الذي قامت به السلطة ضد الجماهير وطالبوا بايقاف حملة الارهاب والتجويع والتشريد ضد الوطنيين واطلاق سراح المعتقلين ، كما وصل التناقض الى صفوف قوات القمع فامتنعت مجموعة من الدرك الشبان عن تنفيذ اوامر التعذيب ضد المعتقلين ووقفت ضد القمع ، واستقال عدد من الحرس . واذا كان هذا هو الرد على الاحداث في الداخل فان الرد عليها في الخارج

— البقية على الصفحة — ١٥ —

# النظام الديمقراطي في تركيا

- حالة حصار في مناطق التمركز العمالي وفي مناطق سكن الاكراد في الشرق وفي المدن الكبرى حيث توجد المراكز الجامعية والمراكز الاستراتيجية الاميركية والتركية
- مئات من الموقوفين في اوساط اليسار ومصادرة الصحف والمجلات اليسارية

ان حملات القمع والارهاب الاخيرة التي شنتها السلطات التركية ضد العناصر الوطنية والديمقراطية والعمالية بحجة اختطاف القنصل الاسرائيلي على يد مناضلي «جيش التحرير الشعبي» قد اثارت حملات الاستنكار الواسعة . وراء هذه الحملات تنظم حكم برجوازي آخذ بالانزلاق نحو تسليم الجيش الحكم واقامة حكم عسكري غاشم ، وكانت بدايته قيام حكومة «الوحدة الوطنية» في آذار الماضي .

**لم تتأخر حكومة «الوحدة الوطنية» التركية الجديدة في تطبيق «النصائح» التي وجهها الجيش اليها على انها مهمتها في مذكرة ١٢ آذار التي رفعت الى رئيس الجمهورية — وهي المذكرة التي أدت الى استقالة الحكومة السابقة التي كان يسيطر عليها حزب العدالة ، الحزب الذي يمثل البرجوازية الكومبرادورية وفئة «الاغوات» .**

والحكومة الجديدة ( انظر «الحرية» عدد ١٩—٤ ) وقد تشكلت على الخط الكمالي ، اي على الافكار الاصلاحية والقومية التي تحملها الفئات البرجوازية المتوسطة والجيش والمثقفون، حددت لها مهمة القضاء على الفوضى والنشاط المتطرف التي تهدد النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية والامن والنظام في تركيا» .

والتدابير الاستثنائية التي اعلنت في ٢٦ نيسان وفرضت عليها الحكومة الوطنية بعد ذلك بيومين تفرض حالة الحصار على احدى عشرة محافظة . والمناطق التي تطالها هذه الاجراءات تشير الى مراكز الاضطراب التي تهز تركيا وتعرف حالة من الازمة المستمرة التي لا تزال قائمة منذ العامين . فحالة الحصار قد فرضت على مدن انقرة واسطنبول وازمير وفي قطاع اضنه ( وهي مراكز صناعية وجامعية في غرب البلاد وجنوبها ، تقوم فيها قيادات الحلف الاطلسي وقيادات مختلفة للجيش التركي ) ، وفرضت ايضا على المنطقة القريبة من الحدود السورية ( لواء الاسكندرون ) واخيرا على المناطق الكردية في الاناضول الشرقي .

بموازاة ذلك قامت رقابة مشددة منعت كل تعليق في الصحافة ينتقد هذه الاجراءات . وفرض حظر التجول على انقرة وسائر المدن الكبرى ومنعت جميع اشكال التجمع واغلقت مقار المنظمات التي تعتبر من اقصى اليسار ومن اقصى اليمين ( الحركات الدينية ) ، ومنح مشروع القانون الذي نص على حالة الحصار سلطات واسعة جدا للقيادات العسكرية ، فسمح لها بتفتيش البيوت وباقرار منع التجول وباقامة محاكم عسكرية .

في الوقت نفسه كان مشروع تعديل الدستور المستوحى من قانون «قمع المخربين» الفرنسي بعد أيار ٦٨ ، يقدم الى الحكومة وكان يجري الاتفاق مع الحكومة الفرنسية على ارسال مشترعين فرنسيين الى تركيا . وغاية هذا المشروع هي اقامة مؤسسات من نوع محكمة أمن الدولة الفرنسية للحكم في « الجرائم ضد الهيئة الاجتماعية » وهي أيضا تقوية قانون الجزاء بحيث يتصدى بمزيد من الشدة لاي تحرك او « تخريب » .

وفي ٢٨—٤ اعلنت الاذاعة التركية توقيف ٧٥ مدنيا وعسكريا على اثر عمليات تفتيش . واتهم الموقوفون « بمحاولة انشاء جمعيات سرية هدفها احداث تمرد مسلح وتدمير النظام السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي الذي اعتمدته الامة » . وفي ٢٩ اوقفت صحيفتان يساريتان لمدة عشرة ايام : « الجمهورية » و « اكسونو » ( وهي جريدة نقابية ) . منذ حينها تمت مئات الاعتقالات في اوساط الطلاب وجرت مصادرة صحف ومجلات اخرى .

كانت الحكومة اذن تملك ثقة الجيش وكانت مهمتها انهاء الازمة التي نشأت من التردي المستمر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي التركي . وهو ترد نشأ من جراء قبضة الامبريالية المتزايدة الاحكام ( الاميركية خاصة ) على البلاد منذ عشرين عاما . أمام هذا الوضع الكارثي ماذا تستطيع حكومة اصلاحية وان سارت على هدي المباديء « الكمالية » ؟ هل تستطيع القيام باصلاح زراعي فعلي والبدء بتنمية الثروات الهائلة في الريف التركي بينما تقوم سلطة البرجوازية المرتبطة ( مباشرة أو غير مباشرة ) بالمصالح الامبريالية على الطابع الشديد التخلف لعلاقات الانتاج في الريف ( سلطة الاغوات الاقطاعية ) ؟ الواقع ان مسألة « حفظ الامن » في البلاد لا تحل الا بالتصدي لاثار التردي الاقتصادي—الاجتماعي:

من التحرك العمالي والطلابي في المدن ( الاضرابات غير المؤطرة واحتلال مراكز العمل والجامعات وحوادث العصيان الدامية عام ١٩٧٠ والنضالات التي خاضها الطلاب اليساريون في مدينتي انقرة واسطنبول منذ بداية العام وأعمال النسف في المؤسسات الصناعية كمعامل الصلب في زنكيدق في شمال البلاد ) الى التحرك الفلاحي في الريف ( الاستيلاء « غير المشروع » على الاراضي البور في حزيران ١٩٧٠ ) الى علامات التحرك المؤيد للاكراد في المناطق الشرقية حيث تتعرض الجماهير الكردية لابشع أنواع الاستغلال القومي والاجتماعي .

اذا كانت حركة القمع في المدن قد اتخذت الشكل الذي بات تقليديا في المجتمعات الرأسمالية الغربية منذ أواسط الستينات وفي امتداداتها المتخلفة ( أمريكا اللاتينية واليونان وتركيا الان ) وهو شكل قمع « العناصر المخربة التي تريد انشاء نظام ماوي » ، فأن قمع بداية التحركات الفلاحية في تركيا يحاول في مواجهة الاكراد أن يتخذ لنفسه مضمونا وطنيا ، فاخترعت السلطات حكاية تدخل الاقطار المجاورة ( العراق وسوريا ) « التي تريد أن تشق تركيا الى قسمين » ، وقمع الاقليات القومية الذي يهدف الى تغطية العجز أمام المشكلات الناجمة عن التخلف يكاد يصبح تقليدا في التاريخ التركي المعاصر . لكن هذه النقطة ليست احتكارا تركيا على أي حال .

غير أن القمع المتزايد الذي يتجلى منذ بداية الشهر في عدد الموقوفين ، لم يتمكن من وقف موجة الهجوم على المصارف والانفجارات وعمليات الاختطاف والاعمال العنيفة .

ان اختطاف القنصل الاسرائيلي ، في ١٧ أيار ، باسطمبول ، على يد مناضلي جيش التحرير الشعبي التركي ثم مقتله بعد ذلك باسبوع ، على أثر رفض الحكومة التركية أن تطلق المناضلين المعتقلين من هذا التنظيم ، ليس الا حادثة واحدة — لعلها الاكثر بروزا — من قتال العصابات المدينية الذي ما برح يهز تركيا منذ بعض الوقت .

لكن لهذا الحدث دلالته المحددة لانه قد أتاح تشديد اجراءات القمع . فأن مئات من الموقوفين الجدد قد اختيروا بين رجال السياسة القريبين من اليسار « المعتدل » وفي أوساط اساتذة الجامعات والمثقفين والقادة النقابيين المتصلين بالحزب العمالي التركي . وتضاف هذه الاعتقالات للحملة الاولى التي اعقبت اعلان الاحكام العرفية في ٢٦ نيسان والتي كانت موجهة بالدرجة الاولى ضد الطلاب اليساريين والصحفيين . وكان عدد المعتقلين في مدن تركيا الغربية يقارب الالف شخص ، كلهم متهمون بتهديد أمن الدولة مما يعني أنهم سيمثلون أمام المحاكم العسكرية . غير أن ما يميز الاعتقالات الاخيرة هي أنها تعرضت لاناس معروفين بمواقفهم الديمقراطية والليبرالية أو بانتمائهم الى اليسار المعتدل المناهض لانصار الكفاح المسلح. هل أن التعرض للاوساط الديمقراطية المعروفة بمعارضتها لفرض السيطرة العسكرية المتزايدة على المجتمع التركي يشكل تمهيدا من قبل العسكريين — القابعين وراء الحكومة الواجهة التي يرأسها نيحات اريم — للعودة الى الحكم في حال تدهور الامور وعجز الحكومة المدنية عن فرض سيادة الامن والنظام البرجوازيين .

مهما يكن من أمر ، فان تركيا تشهد الافلاس المتسارع للافكار والمواقف الاصلاحية الرامية الى تحقيق « العدالة الاجتماعية » على أساس المباديء الكمالية ، هذه الافكار والمواقف التي حملتها حكومة أريم الجديدة للحكم . وان القوانين الجديدة التي تقدمت بها الحكومة للبرلمان تبين بوضوح كاف الاتجاه نحو تدعيم جهاز القمع الموضوع تحت تصرف السلطات المسؤولة عن الاحكام العرفية.

هذا وباتت حكومة أريم تعتبر دستور عام ١٩٦٠ « ترفا » لا يتلاءم مع الاوضاع التركية — هذا الدستور الذي وضع بعد انقلاب ١٩٦٠ على يد حزب الشعب الجمهوري والضباط الاصلاحيين الشباب ، حاملي التقاليد الكمالية ، الذين ما لبثوا أن اسقطوا حكومة ديميريل . ليست التعديلات التي طرأت على هذا الدستور مجرد تعديلات مؤقتة ترمي الى التعزيز المباشر لاجهزة القمع. وانما تمس تركيب الدستور بمجمله . اذ تنزع نحو زيادة صلاحيات الجهاز التنفيذي والحد من الحرية النسبية التي تتمتع بها « أجهزة الدولة الايديولوجية » كالجامعة والاذاعة والتلفزيون ، وزيادة الرقابة على القضاء .

وتريد منا الحكومة التركية ان نصدق ، بعد كل ذلك ، أنها تسعى لتامين افضل الظروف لـ « تطبيق الديمقراطية » !! وهو الاعتقاد الذي يكرسه المجلس الاوروبي الذي يشدد في تقرير اخير له على أن « تعلق تركيا بالديمقراطية لا يثير ادنى شك » رافضا أي مقارنة بين الوضع في تركيا والوضع في اليونان . هذا في حين تشير كل الدلائل على العكس . على سير تركيا الحثيث نحو نظام حكم يتربع على رأسه الجنرالات ، لان الحل « العسكري » بات الحل الوحيد الذي تستطيع البرجوازية التركية أن تقدمه لمعالجة قضايا التخلف .



حملات التفتيش والاعتقال في تركيا الشرقية

## القضية الكردية

ان الضجيج الذي اثارته الحكومة التركية حول خطر « تمرد تركي » في المقاطعات الشرقية من البلاد تقابله سياسة الصمت التي كانت تتبعها السلطات التركية ليس حول وجود قضية كردية في تركيا وحسب وانما حول وجود الاكراد انفسهم أيضا . ان الموقف التركي الرسمي — الذي تحدد منذ عام ١٩٢٤ — يطلق على السكان الاكراد في تركيا البالغ عددهم أربعة وخمسة ملايين نسمة تسمية « الاكراد الجبليين » . واذا بالجنرال غورسيل يعلن لاحد الدبلوماسيين الاجانب — على اثر تسلمه الحكم عام ١٩٦٠ — بأنه لا يوجد في تركيا اكراد ولا قضية كردية .

وقد تجسدت هذه السياسة باوضح ما تجسدت في رفض منح الاكراد الحقوق الممنوحة للاقليات حسب اتفاقية « لوزان » . ان استخدام اللغة الكردية محرم رسميا وتمارس السلطات حملات قمع منظمة ضد المثقفين والقادة الوطنيين الاكراد .

الا ان سياسة الدمج والاستيعاب القسريين هذه اثارت انتفاضات عدة هزت الاناضول الشرقية بين ١٩٢٣ و ١٩٣٨ ، اضطرت الحركة الوطنية الكردية بعدها الى اللجوء للعمل السري . الا ان انبعاث الحركة الوطنية الكردية في العراق عام ١٩٥٨ سمح باستعادة النضال من اجل الحقوق الثقافية للشعب الكردي في تركيا .

واتسعت الحركة الكردية بشكل خاص عام ١٩٦٧ بعد أن تبنى حزب العمال النضال من اجل حقوق الشعب الكردي معلنا « انه يستحيل حل القضية الكردية الا ضمن اطار نضال الطبقة العاملة من اجل الاشتراكية ». وتأسست ابتداء بعام ١٩٦٩ « المراكز الثقافية الثورية » في معظم المدن والقرى الكردية بهدف اعلام الرأي العام التركي والعالمي حول القضية الكردية والقمع الذي يتعرض له الاكراد في تركيا . وهذه المراكز على صلة وثيقة بحزب العمال .

ان الصلة العضوية بين النضال التحرري للشعب الكردي وبين الصراع الطبقي في تركيا يتجسد ايضا في الحركات اليسارية الثورية ، حاملة لواء الكفاح المسلح .

في نيسان ١٩٧٠ بلغت حملات القمع ضد الاكراد ابعادا فظيعة . شنت قوات خاصة من الدرك حملات قمع وحشية ضد التجمعات السكانية في شرق البلاد باسم البحث عن مخازن الاسلحة . كما اعترفت الصحافة ، ولو متأخرة ، بأن اجهزة القمع نظمت جلسات تعذيب جماعية .

**والظاهر حاليا سعي السلطات التركية لاستغلال الاحكام العرفية من أجل تصفية الحركة الكردية ، فتغطي بذلك قمعها للاتراك انفسهم وتحرف الانظار عن هذا القمع في آن معا تحت رداء « وطني » .**

**غير أن الشعب الكردي الباسل ، الذي تصلب في آتون النضال في العراق وايران وتركيا ، يعرف كيف يرد على هذه الحملات ويحقق الالتحام بالجماهير الشعبية التركية من فلاحين وعمال للنضال ضد العدو المشترك : الطبقة الحاكمة التركية .**



# مفاوضات دخول بريطانيا في السوق المشتركة

**وقع اتفاق السوق الاوروبية المشتركة ، في روما ، بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥٧ . وكانت مشاريع وحدة جمركية اوروبية قد طرحت أكثر من مرة ، دون الشروع بتنفيذها ، الى أن كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .**

برز دافعان رئيسيان : الاول ، هو استحالة أن يقوم كل بلد بمفرده بتأمين وسائل دفاعه ( في جو الحرب الباردة ، يومذاك ) ، والثاني هو ضيق السوق الداخلية الذي لا يسمح بنمو مؤسسات صناعية ضخمة تستطيع الوقوف في وجه منافسة مؤسسات الامم الكبيرة .

لكن السوق الاوروبية المشتركة ليست وليدة افكار اقتصادية ، فهي ثمرة اتجاه سياسي . وكان الموقف المعلن هو أن السوق الاوروبية تحد من الاتجاهات القومية الشوفينية التي ساهمت في ازكاء الحرب العالمية الثانية . لكن السبب الفعلي مختلف : كانت اوروبا اخذت تفقد مكانتها العالمية ، وذلك أمام تقدم الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي. وبدت السوق وسيلة استرجاع للمكانة المفقودة ، لا سيما وان هذه المكانة ليست سياسية فقط ، بل تجارية واقتصادية ايضا. وزاد الموضوع الحاحا تراجع الامبراطوريات الاستعمارية وبدء اندثارها .

لهذه الاسباب ، لم يكتف مؤسسو السوق المشتركة بالتوحيد الجمركي ، بل عملوا على تجاوز استقلال الاسواق الوطنية في وحدة اوسع . ولم تحظ فكرة الوحدة السياسية ، في البدء ، بعطف كبير ، فكان تقدمها بطيئا ، مع فترات تراجع . ويعود ذلك الى أن كل من الاقطار التي تتكون منها السوق تحاول ان تحتل مكان الصدارة ، يضاف الى ذلك الخوف من نمو المانيا الغربية ونزعتها الى السيطرة . ولم تلق الوحدة السياسية تشجيعا من الولايات المتحدة الاميركية ، ولا من الاتحاد السوفياتي ، بالطبع . فقد كان بروز قوة اوروبية كبيرة يهدد ، وان بصورتين مختلفتين ، مصالح الدولتين الكبيرتين .

يشكل دخول بريطانيا في السوق الاوروبية المشتركة عنصرا جديدا قد يؤدي الى تغيير الوضع الحالي بصورة عميقة .

كانت بريطانيا قد رشحت نفسها لعضوية السوق عام ١٩٦٣ . منذ ذلك التاريخ ، والموضوع يطرح بصورة مستمرة ، دون أن يلاقي القبول ، بسبب الفيتو الفرنسي . وتشكل محادثات هيث وبومبيدو الحدث الذي لا شك سوف يكون فاتحة عملية الدخول البريطاني .

لماذا انقلب الموقف الفرنسي بعد عشر سنوات من الرفض ؟

أشرنا الى أن الهدف الاول من انشاء السوق المشتركة هو تكوين وحدة تستطيع مواجهة السيطرة الاميركية . لكن من البين ان السيطرة الاميركية في اوروبا الغربية لم تتراجع. واخر دليل على ذلك هو ازمة الدولار، والطريقة التي حلت فيها. فقد اضطرت المانيا الى تبني حل لا يلحق الضرر بالمصالح الاميركية ، لكنه قد يؤدي الى تعطيل الاقتصاد الالماني ، واقتصاد السوق المشتركة .

وهذا ما حدث في شان طلب الدخول الذي قدمته بريطانيا .

قبل ١٩٦٣ ، كانت بريطانيا تعلن احتقارها التام لمحاولات التوحيد الجارية في أوروبا ، وبقيت بعيدة عنها . وكانت تقدم على علاقاتها مع بلدان القارة ، علاقاتها الخاصة مع بلدان امبراطوريتها الاستعمارية ، ومع الولايات المتحدة الاميركية . لكن ذلك ادى بها الى تخفيض عملتها ، والى تزايد اهتمامها بالسوق المشتركة . وقد تم ذلك وفق الخطوط العريضة التالية :

ادت استفادة بريطانيا من توزع الاقتصاد العالمي الى مرافق انتاجية مختصة ، الى ايلاء الصناعة المكانة الاولى ، بينما اعتمدت في تمويلها الزراعي على انتاج مستعمراتها السابقة ، بصورة اساسية . فكانت بلدان الكومنولث تصدر الى اسواق بريطانيا الحليب والسكر . — بالاسعار التي تحددها بريطانيا نفسها . وكانت الليرة الانكليزية هي العملة المتعامل بها . مع نشوء السوق الاوروبية ، وتوحيد التعرفة الجمركية ، تضطر بريطانيا — عند دخولها — الى رفع التعرفة المفروضة على السلع الزراعية المستوردة . مما يجعل بريطانيا تخسر شروطا مؤاتية لصناعتها . وقد أدى ، من جهة مقابلة ، عجز بلد الكومنولث عن استيعاب المنتجات البريطانية الى أزمة حادة نتج عنها تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني، وتبعية متزايدة للولايات المتحدة التي ساعدت في انقاذ الاسترليني بواسطة احتياط الدولار — صندوق النقد العالمي — والسحوبات الخاصة.

لذلك كان على الاقتصاد البريطاني أن يجد أسواقا اخرى تستطيع استيعاب صادراته . ولما كانت المنافسة الاميركية قوية جدا في الاسواق الخارجية ، وسوق الكومنولث غير كاف ، بدا الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة حلا لا مناص منه . فهي تؤمن حماية جمركية للسلع الانكليزية ، عدا أنها سوق بلدان غنية ، ذات امكانيات واسعة تستطيع الاستجابة للانتاج الانكليزي . هذا الواقع يفسر العناد الذي طرحت به بريطانيا ترشيحها للسوق المشتركة ، رغم الرفض الطويل ، والفيتو الفرنسي .

تتلخص اسباب الرفض الفرنسي في العلاقة العضوية التي تربط بريطانيا بالولايات المتحدة . منذ استلام ديغول السلطة ، ولحمة السياسة الفرنسية الخارجية مواجهة الولايات المتحدة ، وذلك لاغراض رأسمالية محض ، من المنافسة على الاسواق الى الاستقلال الاقتصادي والسياسي . ولكن رغم كل محاولات الادارة الديغولية فقد امتدت السيطرة الاميركية الى فرنسا واوروبا . كان الخوف من اتساع هذه السيطرة هو سبب وقوف فرنسا في وجه قبول العضوية البريطانية في السوق المشتركة . واذا كانت السياسة الفرنسية ، مع بومبيدو ، قد انعطفت فلأن فرنسا ، وبلدان السوق الاوروبية ، ما عادت تستطيع مقاومة الولايات المتحدة ، وهي تابعة لها اكثر فاكثر .

ولهذه التبعية وجوه ثلاثة :

— وجه اقتصادي : وهذا هو وضع الصناعة الفرنسية جزئيا ، ووضع العملات الاوروبية ( اليورو — دولار ) ، وموارد الطاقة .

— وجه سياسي : بسبب حلف شمال الاطلسي ، والجيش الاميركي في المانيا الغربية، واحتكار السلاح الذري المتنوع .

— وجه تكنولوجي : فقد حاولت فرنسا مرارا الاستغناء عن التقنية الاميركية في المولدات الذرية ، لكنها عادت واضطرت لشراء مولداتها من الولايات المتحدة .

هذا يعني ان اوروبا لا تستطيع التصرف دون أن تأخذ المصالح الاميركية بعين الاعتبار .

أما المسائل التي بدا انها كانت ستحول دون دخول بريطانيا في السوق الاوروبية ، فقد تضاءلت تجاه الدوافع المعاكسة . المسألة الزراعية مستمرة ، وان كان من غير المحتمل ان يستمر تموين بريطانيا الزراعي من المستعمرات السابقة . أما بشأن الاسترليني ، فكما لاحظ مؤخرا اقتصادي فرنسي ، لا يتجاوز التداول بالجنيه ٥ مليار دولار ، بينما تئن اوروبا تحت وطأة ٥٠—٦٠ مليار « يورو — دولار » .

ان دخول بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة سوف يؤدي الى الاوضاع التالية :

مقابل استفادة السوق الاوروبية من التقنية الانكليزية المتقدمة ومن « اتساع السوق » هناك نقاط مواجهة .

— اذا احتفظت بلدان السوق بالتعرفة التشجيعية لاعضائها ، فان الولايات المتحدة سوف تخسر السوق الانكليزية ، وتلقى منافسة متزايدة من قبل المؤسسات الانكليزية والاوروبية. لكن من الارجح الا تقبل الولايات المتحدة بهذا الوضع ، وبالتالي سوف تبذل جهدها للحيلولة دون ذلك ، وهي تملك وسائل فعالة في هذا السبيل .

— ان بريطانيا مرتبطة ديلوماسيا وعسكريا بالولايات المتحدة ، عبر الحلف الاطلسي . ولا يعني دخول بريطانيا انفكاك هذه الروابط . وهذا ما لا تستطيع السوق المشتركة معارضته .

**— أما الكومنولث ، فهو معرض للتلاشي . وسوف تفقد البلدان المنتجة للسلع الزراعية سوقا هامة لن تستطيع استبداله ، لان بريطانيا لن تضحي حتما بدخولها في السوق الاوروبية المشتركة لتنقذ اقتصاد مستعمراتها السابقة .**




## الثورة الثقافية في الصين ٢

# نموذجان للتخطيط الاشتراكي

■ ننشر فيما يلي الجزء الثاني من سلسلة الثورة الثقافية في الصين . وهو يدور حول المقارنة بين نموذجين للتخطيط « والتراكم »(١) : النموذج السوفييتي والنموذج الصيني:

**هناك افتراضان يحكمان المفهوم السوفياتي للتراكم : اولهما هو الاعتبار أن مجتمع الانتقال الى الاشتراكية يحتاج الى أسس مادية تؤمن له نموه الاقتصادي في الوقت الذي تمكنه من الدفاع عن ذاته ضد العدو الرأسمالي .**

أما الافتراض الثاني فهو اعتبار العلمحيادي وغير مشوب بالسياسة ، مما يفرض على الثورة ان تأخذهعلى ما هو وانتعتبر «عقلانية» الصناعة الرأسمالية صحيحة ووحيدة ..

هكذا فالمحرك السوفياتي للتراكم هو التصنيع ، والتصنيع الثقيل بالدرجة الاولى. ولم يكن على القطاع الزراعي الا ان يتحمل اعباء حاجات تنمية القطاع الصناعي الثقيل، مما أدى الى خلق هوة شاسعة بين تطور هذين القطاعين ، لم يعد من الممكن معهما توحيد الانتاج في البلاد . ولا بد من التذكير أن ستالين حمل الفلاحين ضريبة لا مفر منها نتيجة نموذج التصنيع الذي اختاره الاتحاد السوفياتي والذي كان يتطلب ما سماه بريو براجنسكي(٢): التراكم الاشتراكي الاولي . وكان لهذه الضريبة اثرا بالغا في تطور المجتمع السوفياتي الى درجة حملت شارل بتلهايم الى التساؤل ما اذا كان في الاتحاد السوفياتي استغلال فعلي للفلاحين .

نتج عن ذلك تفاوت في نمو قطاعات الانتاج من جهة ، وفي المستويات المعيشية من جهة اخرى ، كما أدى الى تقسيم المجتمع الى قطاع صناعي وقطاع زراعي ، والى تقسيم القطاع الصناعي نفسه الى فروع تقوم على العمل اليدوي واخرى على العمل الفكري. ( وهو تقسيم يتفاقم يوما بعد يوم ). فاذا بسلم الاجور وبالاعداد المهني ( اي نظام التعليم ) يعكس قسمة للعمل ليست تقنية فحسب بل هي اجتماعية ايضا .

ان النموذج المتبع في الاتحاد السوفياتي ، هو نظرية بريو براجنسكي « للتراكم الاشتراكي الاولي » : هذه النظرية سحبت ، بشكل ميكانيكي ، على المجتمع الاشتراكي ما قاله ماركس عن التراكم الرأسمالي الاولي . أي أن بريو براجنسكي لم يأخذ بعينالاعتبار خصوصية علاقات الانتاج الاشتراكية والامكانيات التي تتيحها هذه العلاقات لتطوير قوى الانتاج على اساس يختلف عن التراكم الماضي . هذا الاساس الجديد هو مبادرة الجماهير وحماسها واجتهادها للتجديد والتغيير ، وانكبابها على العمل . ذلك ان تطور علاقات انتاج جديدة يسمح بظهور قوى انتاجية خاصة بالمجتمع الاشتراكي . هذا ما ينساه نموذج بريو براجنسكي الذي اعتمده الاتحاد السوفياتي . ويؤدي هذا النموذج تدريجيا الى توفير الشروط التي تسمح للرأسمالية بان تستعيد انفاسها : سيطرة الدولة على كل الموارد ، الحد من مبادرة الجماهير ومن امكانية كل وحدة انتاج في تطوير قواها . مما ادى الى نخر الاساس الذي تقوم عليه دكتاتورية البروليتاريا ، لان امكانية ارساء الاسس المادية للاشتراكية لا تتوفر اذا لم تتوفر اولا علاقات اشتراكية تنمو ضمنها قوى انتاج اشتراكية .

ولا بد من التحذير هنا من اساءة فهم سياسة لينين الاقتصادية خاصة فيما يخص « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي لجأ اليها لينين سنة ١٩٢١ .

كانت هذه « السياسة » بالنسبة الى لينين سياسة مؤقتة ينبغي تجاوزها بسرعة وتتبين لنا اهمية هذا القول اذا ما نظرنا الى الظروف التاريخية التي فرضت على لينين اللجوء الى السياسة الاقتصادية الجديدة التي اطلقها لينين سنة ١٩٢١ اي بعد الحرب الاهلية في روسيا . كانت البلاد يومذاك تعيش أزمة خانقة : بنية اقتصادية متحطمة . صناعة تنتج كميا ٢٠ بالمئة فقط مما كانت تنتجه قبل الحرب ، ٦٠ بالمئة من القطارات و ٦٣ بالمئة من السكك الحديدية غير نافعة للاستعمال . مستوى معيشة سكان المدن ادنى من الحد الادنى للعيش . هجرة من المدن الى الريف . خلاصة القول ، كانت المجاعة تنهك البلاد وتقضي على السكان .

وتميزت السياسة الاقتصادية الجديدة باللجوء الى الضرائب التدريجية ، واستعادة حرية التجارة وانعاش السوق من جديد ، والعودة الى الاقتصاد المالي والسماح بصناعة صغيرة ومتوسطة ، والدعوة الى استثمارات اجنبية تحت رقابة الدولة . أي انها كانت محاولة للخروج من شيوعية الحرب وانعاش الفلاحين وتشجيعهم على الانتاج بغية التوصل الى انتاج صناعي يشكل الدعامة الاساسية للسوق . اذن كان هدف السياسة الاقتصادية الجديدة مزدوجا : كسب جماهير الفلاحين من جهة ، وتطوير الاسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام الجديد من جهة اخرى .

واذا ما فهمنا السياسة الاقتصاديةالجديدة كما أرادها لينين اتضح لنا طابعها المؤقت وضرورة الخروج منها للانتقال الى التأميم شرط ان يتم هذا التأميم على أساس التحاق ارادي من قبل الفلاحين الفقراء والمتوسطين. هذا ما لم يفهمه بريو براجنسكي ، الذي اعتمد النموذج الرأسمالي للتصنيع .

أما الصين فقد رفضت هذا النموذج ، اولا في ممارستها ثم في ثورتها الثقافية وفي مبادئها. لان ماو فهم ان هكذا نموذج يؤدي الى تكرار لا نهاية له للتقسيم الرأسمالي للعمل ، والى تعميق الهوة بين الريف والمدن ، بين قطاعات متقدمة واخرى متخلفة ، والى امتياز العمل الفكري والتقني على العمل اليدوي . وفهم الصينيون أيضا أن نموا غير متكافيء في قطاعات الانتاج يؤدي الى ترسيخ الاسس الاجتماعية لعدم المساواة . وقد قال ماو في هذا المصدد : « لا شك أنه يجب اعطاء الاولوية للتصنيع لكن اذا اردنا أن نطور الصناعة فعلينا أن نطور الزراعة . لا شك أن الاولوية يجب أن تعطى للصناعة الثقيلة ، لكن هذه مشروطة بتطوير الصناعة الخفيفة .

ان التصنيع الصينينموذج للتصنيعالاشتراكي في بلد زراعي.هذا التصنيع لا يتم على حساب مستوى معيشة الجماهير الذي ما برح يرتفع وهو يقرن التطور الصناعي بالتطور الزراعي والصناعة الثقيلة بالصناعة الخفيفة ويؤمن التوازن الصحيح بين استثمارات الدولة المركزة ، القائمة على التراكم الخاص بقطاع الدولة الصناعي من جهة ، وبين تصنيع لا مركزي قائم على تعبئة قوى وموارد المصانع والكومونات الشعبية والبلديات ، والمناطق الخ .. من جهة أخرى .

أما النقطة الاساسية في النموذج الصيني ، فهي الثقة في الجماهير خاصة جماهير الفلاحين الذين أتيح لهم اقامة مصانع صغيرة ومتوسطة جديدة بأن تتحول تدريجيا ، من خلال استيعابها لاساليب تقنية جديدة وأكثر فعالية. أي أن نموذج التطور الصناعي الصيني كان يختلف عن النموذج الرأسمالي الذي يتطلب تمركزا لوسائل الانتاج ، والذي يمنع الجماهير من اتخاذ المبادرات ، مما يؤدي حكما الى استمرار العلاقات التي سمحت بنشوء قوى الانتاج الرأسمالي ، والى التبذير وتقليص التصنيع في بلاد غير مصنعة أساسا . بالاضافة الى ذلك ، فان صناعة ممركزة على أساس اساليب تقنية حديثة لا تسمح الا بتجهيز عدد جد ضئيل من الاهالي بوسائل الانتاج الحديثة ، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الاستثمارات الضرورية لتجهيز كل عامل ، وهكذا يكون ١٠ أو ١٥٪ فقط من الاهالي قادرين على تحقيق انتاج مرتفع لكن هذا الارتفاع سرعان ما يتبدد بسبب تدني مستوى سائر فروع الانتاج ، أما لو ملك مجمل الاهالي وسائل انتاج متوسطة لكانت النتيجة العامة الاخيرة ، أفضل بكثير .

لم يتمكن الحزب الشيوعي الصيني من الوصول الى استنتاجاته هذه ، الا انطلاقا من رؤيته لحدود التصنيع السوفياتي ولعواقب هذا التصنيع الاجتماعية والسياسية ، وبناء على تنظيره للتجربة السوفياتية من ناحية اخرى ، فحتى سنة ١٩٥٧ كان الحزب الشيوعي الصيني متأثرا بالنموذج السوفياتي خاصة فيما يعني دور الصناعة الثقيلة والتقنية الحديثة . لكن بعد سنة ١٩٥٧ ، أطلقت شعارات طرحت البديل لما كان يعتبر النموذج الوحيد للتصنيع الاشتراكي : النموذج السوفياتي . وكانت « القفزة الكبرى الى الامام » قفزة على أصعدة عديدة : على صعيد الصناعة وعلى صعيد الريف والكومونات الشعبية التي شكلت اطرا اقتصادية وادارية ذات اهمية قصوى لانها سمحت للفلاحين بأن ينعموا بحرية التحرك . وكانت الكومونات وحدات اقتصادية وادارية وسياسية في آن معا ، تسمح للفلاحين بتدبير شؤونهم الخاصة تحت قيادة مجمل البروليتاريا . ولكن دون أن يكون هناك تدخل مفصل في الممارسة اليومية للكومونة .

كانت الكومونات اول تحويل جذري في الريف الصيني . واتت الثورة الثقافية لتدفع هذا التحويل الى الامام ، فأتاحت للفلاحين فرصة التخلص من العناصر الرجعية التي كانت تعارض الصناعة الريفية متذرعة بمقاييستقنية مغلوطة على الصعيدين الاقتصاديوالسياسي.

كذلك في القطاع الصناعي حيث تخلص العمال من دكتاتورية بعض العناصر الذين كانوا يقيمون معهم علاقات فوقية ( الكوادر ، القادة ، الاخصائيين ، الخبراء المخ ) وهكذا فالثورة الثقافية سمحت بتدمير البنية القديمة ( التي كانت تشبه في عدد من النواحي ، البنية السوفياتية ) واستبدلتها ببنية جديدة تضع العمال على رأس المصنع : اللجان الثورية ، العلاقات الجديدة بين الكوادر والتقنيين من جهة ، والطبقة العاملة من جهة اخرى .

وتجدر الملاحظةهنا ان ماو في رفضه للنموذج السوفياتي للتراكم اخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالصين وثقل الجماهير الفلاحية صانعة الثورة . لكن هذا الوضع كان بامكانه ان يؤدي بماو الى اختيار الوجهة المعاكسة تماما ، ذلك ان اختيار النضال الفلاحي قد يعني تشجيع الملكية الصغيرة . وهذا ما لم يفعله لانه كان يهدف الى توحيد عملية تحويل المجتمع كله الى موقع بروليتاري ، على الصعيدين النظري والعملي . لذا فانه لم يتخل يوما عن القيادة البروليتارية للثورة ، وبدلا من أن يؤكد على امتياز القضية الفلاحية ، فانه حاول حلها والقضاء عليها عن طريق صراع للطبقات غير منقطع في الريف ، وصراع حاد ضد الملكية ، وادارة الكومونات صناعية وزراعية .

أخيرا ثمة نقطة اساسية فيما يختصبالثورة الثقافية وبعلاقة البنية التحتية بالبنية الفوقية وهي أن النموذج الصيني لا يعتبر انالصراع يجب أن يتم في البنية التحتية دون غيرها ، لانها هي التي تحمل بذور الانحراف نحو الرأسمالية . ان النموذج الصيني قائم على العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية ، وهذا ما يفسر الثورة التي شنتها « الثورة الثقافية » على العلم والتقنية والمدرسة البرجوازية لان مهمة هذه الاجهزة الايديولوجية هي اعادة انتاج مقومات المجتمع البرجوازي وخاصة العلاقاتالاجتماعية البرجوازية القائمة على التفرقة والامتيازات والتراتب الهرمي .

**وهذا ما يسمح لنا بالقول ان الاختلاف بين النموذجين السوفياتي والصيني للتصنيع والتراكم ، ناجمعن فهمين متناقضين لتكوين المجتمع ، وللعلاقات بين بنيته التحتية وبنيته الفوقية . كما تبين لنا أن أية سياسة اقتصادية اشتراكية يجب ان تقوم على صراع للطبقات والا ، عبرتعن مصالح فئة معينة من المجتمع . ولا يمكن تفسير الانحراف السوفياتي انطلاقا من الظواهر فحسب( انتعاش السوق ، امكانية الربح الخ ) بل انطلاقا من القاعدة السياسية لهذا الانحراف وهي انزلاق الحكم من يد البروليتاريا .**

---

**هوامش :**

١ ــ ما هو تراكم رأس المال
ما هو التراكم الاولي ؟

● يحدد ماركس تراكم رأس المال على انه تحويل لقسم من فائض القيمة الى رأس المال واستعمال هذا الاخير،ليس لتأمينحاجات الرأسمالي بل لاعادة الانتاج .

● أما التراكم الاولي فهو فصل العامل عن وسائل الانتاج ، هو طرد الفلاحين من اراضيهم ، الاستيلاء على اراضي المشاع .. ان « التراكم الاولي »يخلقالبروليتاري «الحر» من جهة ، ومالك المال اي الرأسمالي من جهة اخرى .

٢ ــ هو مناضل بلشفي وعالم اقتصادي نادى بالتصنيع الثقيل على حساب الريف ، مناقضا بوخارين الذي كان ينادي بتشجيع الملكية الصغيرة ، اي بالنضال الفلاحي .





## تتمة الاعداد للاضراب العام في مصلحة الكهرباء

أشبعت بحثا ودرسا ، بالاضافة الى ان البعض منها يعمل به في مصالح اخرى ، والبعض الاخر فيه نصوص ادارية صريحة .

ومن الامثلة على ذلك مطلب الدوام . اذ ان هناك موافقة من قبل الادارة على اعطاء العمال دوام ٧ ساعات ( عند زوال الظروف الاستثنائية ــ وبشرط الغاء ساعات الصيام ٦٠ ساعة سنويا ) وقبول العمال بهذه الشروط ، بالاضافة الى عريضة وقعها المندوبون بصفتهم ممثلي الجمعية العمومية ، توافق على تطبيق الدوام مع الشروط المذكورة ، وبالنسبة للمستخدمين فهناك قرار من مجلس الوزراء يوافق على أن يطبق مستخدمو النقل المشترك دوام موظفي الدولة. والمطالب بتطبيقه على مستخدمي الكهرباء .

هذه الحيثيات بالنسبة للمطلب رفضها المجلس التنفيذي ممثلا برئيسه بحجة ضرورة توقيع جميع العمال على عريضة الدوام مع الشروط وانكر وجود قرار مجلس الوزراء بخصوص المستخدمين .

وانطلاقا من مواقف الشاويين الاخيرة المناهضين لمجلس المندوبين ، وبسبب صداقتهم لرئيس المجلس التنفيذي . فقد تبرعوا لتخليص الاخير من مأزقه ، باقتراح لتشكيل لجنة مشتركة لاعادة درس المطالب ، وابرزوا مستندات ناقصة لدعم موقفه بانكار وجود قرار مجلس الوزراء المتعلق بتطبيق دوام موظفي الدولة على مستخدمي النقلالمشترك.

**يتبين من كل ذلك عمق الهوة الفاصلة بين الاقطاع النقابي القائم وبين القواعد العمالية . التي ما زالت بعيدة عن مجالات المحاسبة والتقرير .**

## تتمة كيف أفشلت النقابة اضراب مستخدمي الضمان؟

هذا الاتجاه الى التقوقع داخل اطار الضمان كان بالفعل يتعارض مع الاتجاه الصحيح وهو التصعيد باتجاه تحطيم الحصار المفروض على التحرك فطرح موضوع الاتصال بالنقابات انسجاما مع هذا الفهم . طرح هذا الموضوع على النقابة ، ففهمته على انه استغاثة واستنجاد ، فكانت الدعوة الى كل من يعرف شخصياو... آنيتصل عله يصل الى ما يفيد الاضراب فمن اشخاص اتصلوا بنقابة الحدادين .. الى أشخاص ذهبوا الى المرقوب .. لماذا ؟ لا أحد يعرف !

الثلاثاء : علق الاضراب من وراء ظهر الجمعية العمومية بدون اي مكسب ولا اي وعد رسمي .

ــ ان التحرك المستقل لاكثرية اعضاء النقابة عن ارادة المستخدمين يطرح بالفعل مسالة العلاقات الديمقراطية التي من خلالها تستطيع القاعدة فرض رقابتها على النقابة ، وشرط ذلك هو وعي المستخدمين لمطالبهم المشتركة والتحرك على أساسها . ان اللجان المشكلة من الاقسام هي الجواب وبداية الطريق لبلورة هذا الوعي : اماالمطلوب بالحاح الان فهو وجود هيئة منبثقة مباشرة عن القاعدة تؤمن مراقبة ومحاسبة مستمرة على مجلس النقابة ، على غرار مجلس المندوبين في الكهرباء . وبواسطة هذا المجلس تستطيع اللجان ضبط تحركات النقابة التي لمسناها خلال الاضراب .

**وبلورة المطالب التي تهممستخدمي الضمان ومستخدمي المصالحالمستقلة لكي تتوفر للتحرك قاعدة واسعة كفيلة باحباط اية محاولة لاجهاض الاضراب .**

## تتمة اضراب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية

### مجلس الفرع :

لقد أعلن الاضراب ، بصورة فوقية دون الرجوع الى القاعدة الطلابية ، تماما ، كما أعلنت اللجنة التنفيذية اضراب الستين يوما ، وكانما النتيجة التيتوصل اليها الاضراب الاخير ، لم تجد نفعا ، كان احد اسباب الفشل الرئيسية اغفال القاعدة الطلابية ورفض مشاركتها ، فاذا بمجلس فرع الاتحاد في كلية العلوم يكرر الموقف ذاته .

ان الاضراب في هذه المرحلة ( نهاية السنة الدراسية ، في أعقاب الاضراب الطويل ) هو غير ممكن لان الحركة الطلابية غير مستعدة للقبول فيه ، ولكن هذا لا يعني أن لا وسيلة اخرى غير الاضراب : فاحتلال الكلية بمشاركة القاعدة قد يشكل خطوة نضالية متقدمة .

ان طبيعة المرحلة التي طرحت فيها مسالة الغاء الشفهي ( عدم استعداد القاعدة .. ) أتاحت للانتهازيين فرصة المزايدة بالحرص على مصلحة الطلاب ، والحرص على عدم الغاء السنة الدراسية ، وكان الغاء الشفهي لا يتحقق الا بالغاء السنة الدراسية ، وهذه انتهازية فاضحة : استغلال ظرف معين لكسب رخيص .

وقطعا للطريق على الانتهازيين ، طرحت لجان العمل استفتاء القاعدة بموضوع الشفهي : اما الغاؤه واما ابقاؤه ، وذلك كخطوة على طريق اشراك القاعدة الطلابية بكل المواقف ، ولتكون الحركة الطلابية كلها بمواجهة خصم واحد ، وقد جاءت نتيجة هذا الاستفتاء تعطي اكثرية ساحقة لصالح الالغاء، وقد امتنع الانتهازيون « الديمقراطيون » عن التصويت لحرصهم على عدم احراج الادارة ، ولرغبتهم في عدم تسجيل موقف صريح ضد رغبات القاعدة . وهذا الموقف ياتي ليؤكد انتهازيتهم المعلنة .

### الاستفتاء :

اكد الاستفتاء أن هناك مصلحة واحدة تجمع الطلاب. الغاء كافة الحواجز، وانطلاقا من وحدة المصلحة هذه يجب أن تتحدد الخطوات في النضالات المستقبلية .

ان المعركة الكبرى هي معركة تطوير وتعزيز الجامعة الوطنية والدفاع عنها ، وفي اطار المعركة الكبرى تندرج معارك جزئية لا بد من خوضها لتحقيق المكاسب للطلاب . لذلك تبرز معركة الغاء الشفهي ومن ثم معركة تعديل نظام الامتحانات ، معركة لا بد من خوضها مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة الظرف الحالي للحركة الطلابية ، واختيار الطريق السريع والناجع : الاحتلال .

## تتمة نظرة على الوضع في موريتانيا

تجسد فيما يلي :

في دكار : قام الطلاب والمتدربون الموريتانيون بمظاهرة عنيفة على السفارة واحتلوها وحطموا ما بها وارغموا السفير على ارسال برقية احتجاج الى نواكشوط يعلنون فيها شجبهم للاعمال الوحشية التي قامت بها حكومة المختار الرجعية .

وفي باريس : تظاهر طلابنا وعمالنا على السفارة ورموها بالحجارة بعد ان منعهم البوليس الفرنسي من احتلالها ، واعتقل منهم جماعة لمدة ٤٨ ساعة واصدروا بيانات بالتعاون مع المنظمات الطلابية والتقدمية في فرنسا حول الاحداث ، وكذلك الحال بالنسبة لموسكو والجزائر .

اما في القاهرة والكويت وبغداد فقد اصدر الطلاب بيانات يستنكرون فيها اجراءات السلطة القمعية واطلعوا الراي العام في هذه البلدان على ما يجري في موريتانيا . وبعد تحرك الطلبة هذا قامت السلطات في موريتانيا باجراءات تعسفية همجية ضد طلابنا في دكار فقطعت منح ٢٦ طالبا بالاضافة الى ٩ كانت تتمنع عن منحهم كلهم من مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا ومنظمة الطلاب والمتدربين الموريتانيين . وأمام هذا الوضع الصعب قرر الطلاب العودة الى الداخل بصفته الارضية الملائمة لمواصلة النضال حيث أن ظروفهم المادية لم تعد تسمح لهم بالبقاء في دكار . وبعد العودة الى الداخل رفض وزير التعليم الفني وتكوين الاطارات والسلطات المختصة مقابلتهم بحجة انهم ليسو طلابا .

وردا على هذا التحدي قام الطلاب بمبادرة سليمة فشكلوا لجنة مشتركة للمدرسين مع الطلاب الثانويين الذين يتعرضون بدورهم لابشع انواع الارهاب والتشريد ، وبدأت هذه اللجنة تعمل في دمج نضالها بنضال الحركة الديمقراطية المتصاعدة في البلاد ، وشرعت في التنسيق مع العمال وبعض القطاعات الشعبية الاخرى خاصة الموظفين خريجي الجامعات .

وفي أوائل ابريل ( نيسان ) حاولت الحكومة من جديد اعادة فتح المدارس الثانوية بعد أن حولتها الى ثكنات ومخافر للجيش والشرطة ، الا ان صمود وصلابة الطلاب احبط هذه المحاولة . وهنا لا بد من أن نلفت الانتباه الى ما تعرض له طلاب المدارس الثانوية من قمع وارهاب حيث انه طرد منهم اكثر من ٧٥٠ طالبا بعد أن اخذوا نصيبهم من التعذيب وغسل الادمغة في مختبرات التعذيب المجهزة من طرف المانيا الغربية ، وحبسوا اسابيع في شمس الصحراء المحرقة وزرائب المواشي المكتظة بالقاذورات . وفي الازمة الاخيرةاتخذت السلطات الرجعية قرارا بطرد كل المغربيين الاطاريين ( اكثر من ٧٠٠ موظف وعامل ) بعد ان طردت زملاءهم المندوبين في بداية الاضرابات وارسلت الى فرنسا وبعض دول افريقيا الغربية تطلب الموظفين خاصة في ميادين الطب والتعليم والاشغال العامة ، بعد أن اصبحت دوائرها مشلولة من جراء الاضرابات. هذا في الوقت الذي توجد فيه البلاد على ابواب مجاعة من نوع مجاعة سنة ٦٩ المشهورة .

**ان قمة الارهاب بشتى وسائله تمارسه سلطات الاستعمار الجديد في موريتانيا ضد جماهير شعبنا ومنظماته الديمقراطية وتقوم بحملة ارهاب واعتقالاتومطاردة لطلائعه التقدمية .**

« ظافر »


## لماذا كتاب من كومونة باريس الى مجازر عمان ؟

**تأليف العفيف الاخضر ــ مصطفى الخياطي ــ حكيمة برادة ــ صالح المتلوتي .ناجي علوش . اصدار دار الطليعة . السعر ٤ ليرات ل.يرسل لمن يطلبه بالبريد مع اعفائه من تكاليف البريد .**

شكلت الدولة البرنابارتية البيروقراطيةالعسكرية نموذجا عالميا ملهما لكل الدول القمعية السائدة سواء في العالم الصناعيأو المتخلف كما شكلت الكومونة ، نقيضها الثوري المباشر ، نموذجا امميا ملهما لكل ثورةبروليتارية حقا تشعر فيها الجماهير بانها فعلا سيدة مصيرها ويشعر فيها كل انسان بانهحقا انسان .

وكما يحدث في كل حقبة تسود فيها منوعاتأيديولوجيا الثورة المضادة فان المثقفين الارديا يتطوعون بتقديم انفسهم بديلا نحساللتاريخ ليفرقوا الاسواق والعقول بطوفان من الفكر المغرور ونماذج الثورات المضادة للثورة.اي المضادة للكومونة .

لرد الاعتبار التاريخي للكومونة لنفض غبارالصمت الذي امتد ١٠٠ عام في الوطن العربي ولجعلها مثلا ملهما لكل ثورة شعبية حقا .وطنية حقا واممية حقا صدر هذا الكتاب الذي هو الاول من نوعه في اللغة العربية . معملحق برسائل ماركس وانجلز ومقال لينين عن الكومونة تترجم لاول مرة .

« لم تكن الطبقة العاملة تنتظر المعجزاتمن الكومونة . الطبقة العاملة لا تملك طوباوية جاهزة تدخلها بمجرد مرسوم شعبي وهي تعرفانها من أجل تحقيق تحررها وتحقيق شكل الحياة الارقى الذي يتجه اليه بقوة الاعصارالمجتمع الراهن بفضل تطوره الاقتصادي ذاته. وتعرف ان عليها أن تجتاز ضروبا من النضالالطويل ، وسلسلة كاملة من العمليات التاريخية التي ستغير تغييرا كاملا الظروفوالناس معا وجميعا . ليس على الطبقة العاملة ان تحقق المثال ، بل ان تحرر وحسبعناصر المجتمع الجديد الهاجعة في صلب المجتمع البرجوازي الذي ينهار . »

كارل ماركس

« انظروا الى الكومونة . هذه هيديكتاتورية البروليتاريا »

انجلس

« الكومونة هي شكل الثورة البروليتاريةالذي « عثرت عليه اخيرا » للتحرير الاقتصادي والعملي ( ... ) الكومونة هي اول محاولةقامت بها الثورة البروليتارية لتحطيم الة الدولة البورجوازية ، انها الشكل السياسي الذيتم العثور عليه اخيرا والذي به يمكن بل يجب تعويض الدولة المحطمة » .

لينين

« اننا نقطع كل العلاقات مع الانتهازيينوستكون البروليتاريا الواعية كلها معنا في النضال ، لا في سبيل « تحريك »علاقاتالقوى،بل في سبيل قلب البورجوازية ، تحطيم البرلمانية البرجوازية وفي سبيل جمهوريةديمقراطية من طراز الكومونة ، او جمهورية مجالس العمال ومندوبي العمال والجنود فيسبيل الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا » .

لينين




## التراجع عن إضراب ٢٥ أيار :

# بينما يَزداد وزن الطبقة العاملة مازالت القيادات هزيلة والتركيب النقابي متخلفاً

لم يقع اضراب ٢٥ أيار العام بعد أن أعلنت اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي العام ، تعليق الاضراب . ولا يعني التعليق أن الاضراب ممكن ، في مدى قريب . فمجلس المندوبين لا يملك أن يكسر قرار اللجنة التنفيذية : فالانظمة الداخلية لكل النقابات تضع مجلس المندوبين ، وهو الهيئة ذات الصلة الوثيقة بالقاعدة العمالية ، تحت وصاية اللجنة التنفيذية المؤلفة من « أقطاب » المهنة المتمرسين بالعلاقات العامة مع موظفي وزارة الشؤون ، وممثلي أصحاب العمل . ثم أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سارعت الى عقد اجتماعات بين ممثلي القيادات النقابية وبين ممثلي أصحاب العمل أدى أولها الى تأجيل البحث في زيادة الاجور ورفع الحد الادنى الى يوم السبت ، في ٢٩ أيار ، بينما يكون مجلس مندوبي الاتحاد العام قد اجتمع في ٢٨ أيار . مما يسمح لقادة الاتحاد العام بطلب مهلة « للتفكير » والتدقيق في اقتراحات أصحاب العمل . أي لتأجيل موضوع الأضراب ، وبالتالي المطالب التي طرحت في الفترة التي سبقت الاضراب .

ليس في المصير المتوقع لمشروع اضراب ٢٥ أيار أي تجن أو رجم بالغيب . بل يكفي أن تتابع الاحداث العمالية ــ والنقابية ــ عن قرب ، حتى يبدو بوضوح أن طمر مشروع الاضراب ينسجم ، تمام الانسجام ، مع وضع القيادات النقابية ، وسياستها .

كنا قد ابرزنا ، في العدد الماضي من « الحرية » ، استكمال المطالب ، التي طرحتها مذكرة الاتحاد العمالي العام ، لمطلب تنفيذ الضمان الصحي في أول شباط من هذه السنة . فالغاء الصرف الكيفي حماية لعمال الصناعة والحرف من لجوء أصحاب العمل الى هذه الوسيلة كلما ارادوا التهرب من أعباء يرتبها عليهم استقرار العمال في عملهم . وأول هذه الاعباء ، وأهمها ، دفع أيام المرض للعمال الذين قضوا سنتين عند صاحب عمل واحد . والصرف وسيلة فعالة في وجه أية مطالبة بتصنيف الاجور ، وبربط الزيادات بمدة العمل ، وفي وجه العمل النقابي ونمو علاقات عمالية مستقرة ودائمة بين عمال المؤسسة الواحدة . ومطلب حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان ، حماية للصندوق من تلاعب تجار الدواء ، وحماية للعمال من أطباء المؤسسات الذين يصفون أدوية يرفض الصندوق تعويض العمال ثمنها . اما تطبيق الضمان على العمال الزراعيين فتوسيع للمطالب العمالية حتى تشمل كل العمال ، واغناء لصفوف الطبقة العاملة الصناعية بعناصر جديدة تكسب معركتها وزنا أكبر . وتشكل المطالب الاخرى : تخفيض الاسعار والايجارات ، ورفع الاجور ، دفاعا عن قوة الاجر ، ومحافظة على قدرته الشرائية . اي أنها ، هي الاخرى ، تلتقي مع مطلب الضمان الاجتماعي الذي يشكل انجازا في هذا السبيل .

ان مجموع هذه المطالب يطال تكتلات مصلحية قوية وواسعة . بل انها المرة الاولى التي تتصدى فيها المطالب العمالية لجبهة من المصالح الاستغلالية بهذه السمة ، وذلك منذ الضمان ، والمعركة التي أدت الى تنفيذ الفرع الصحي . فالصناعيون وملاكو البساتين وملاكو العقارات والتجار والوسطاء والدولة ، يقفون في الصف الذي تطالبه النقابات العمالية ونقابات المستخدمين ، بالحد من نهبه وأرباحه على حساب العمال والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة. والمطالب تحرم الصناعيين من سلاح حاد يستعملونه لارهاب الطبقة العاملة ، هو سلاح الصرف ، كما تحرم ملاكي الارض من الاستمرار في استغلال لا يطاله قانون . وهي تلقي على الحرفيين ، بصورة أساسية ، أعباء قاسية تنسف استغلالهم للاجراء .

لكن هذه المطالب لا تطال أرباح الرأسمالية اللبنانية في المدينة والريف ، فقط . بل تطال ، بصورة غير مباشرة ، جوانب أساسية في تركيبها وعلاقاتها مع السوق الاجنبية الامبريالية . فقد أصبح من الواضح أن ارتفاع الاسعار يعود الى احتكار بعض المستوردين للسلع المستوردة ، كما يعود الى استمرار انتاج صغير لا يستفيد من تناقص سعر الكلفة لضيق امكاناته . كما أصبح من الواضح أن العلاقات « المتميزة » التي تربط التجارة اللبنانية بالسوق الامبريالية تؤدي الى استيراد ارتفاع الاسعار المتزايد ، وهو ظاهرة عامة في الاسواق الامبريالية ، منذ الحرب الثانية . بالطبع ، لم تطرح المطالب العمالية هذه المشاكل ، ولم تتكلم عنها . ولكن التصميم على التصدي لمشكلة الغلاء ، لا يمكن أن يتجنب أسباب الغلاء الفعلية . وهي ، في النهاية ، أسبابسياسية. فالاحتكار يتمتع به أزلام السلطة ، ومن يدور في فلكها . وحماية الانتاج الصغير الطفيلي تقوم على مصالح انتخابية ضيقة . أما تبعية لبنان الرسمي للامبريالية فتعود الى مجمل الاوضاع التي تستفيد منها رأسمالية ملحقة ، ويدافع عنها نظام سياسي ما كان لولا المصالح الاستعمارية ، ثم الامبريالية ، في المنطقة العربية .

كانت الرأسمالية اللبنانية قد رضخت أمام اصرار الطبقة العاملة على تنفيذ الضمان الصحي في أول شباط لاسباب عديدة . فالفرع الصحي حلقة من سلسلة كانت الدولة قد شرعت في تنفيذها منذ ١٩٦٤ ، ويصعب بالتالي قطعها او تعليقها . ثم أن الضمان الصحي يشكل مساومة مكلفة من قبل أصحاب العمل ، على أمل ألا تشكل الطبقة العاملة طوال فترة ، مصدر اقلاق . يضاف الى ذلك سبب أخير وهو أن معركة الضمان صادفت مطلع عهد سياسي جديد لا يستطيع خنق مطلب اجتماعي بهذه الاهمية الا اذا لجأ ، بدون تحايل ، الى قمع مكشوف . وهذا ما يفضل اي عهد جديد الا يضطر الى اللجوء اليه ، بشكل واسع وواضح .

لكن المطالب الجديدة ، والتي ترسي مكسب الضمان على أسس صلبة ، تعرض الرأسمالية لما نجحت في التخلص منه في تسوية الضمان نفسها . فقد كان تعويض أيام المرض هو المشكلة التي رفض أصحاب العمل حلها لصالح العمال . فأتت التسوية على حساب العمال المؤقتين ، المتنقلين ، أي على حساب معظم عمال الصناعة والحرف . جاءت مذكرة الاتحاد العمالي العام تعيد النظر في التسوية ، وتضيف مطالب رأينا سمة المصالح التي تحد منها ، وتتعرض لها .

لماذا غامر الاتحاد العمالي العام بموقف مثل هذا الموقف ؟

لا شك أن السبب الاساسي هو تململ الطبقة العاملة اللبنانية . فالصحافة البورجوازية لا تنقل الصورة الفعلية لاوضاع العمال ــ وهذه مهمة من مهامها ــ لكن التحركات الجزئية منتشرة في كل القطاع الصناعي . فيكاد لا يمضي يوم الا ويشهد مشروع اضراب ، أو اضرابا جزئيا وفاشلا في قسم من أقسام مصنع ، أو اعدادا لاحتجاج .. ويدور هذا التململ ، غالبا ، حول انخفاض الاجور ، وارهاق العمل ( سرعة الوتائر ، أجور الانتاج .. ) . وطرحت في الاسابيع الاخيرة مشكلة صرف مئات من العمال ، في قطاع النسيج بصورة خاصة ( موقف النقابة التي يرئسها توفيق أبو خليل ، أحد أقطاب الاتحاد العام ، متخاذلا وكلاميا الى أقصى حدود التخاذل والكلام الفارغ ) . فما كان يستطيع الاتحاد العام أن يقف متفرجا تجاه التململ العمالي المنتشر ، والذي يعرفه عن قرب . كما أنه لا يستطيع الاغضاء الكامل عن الاسلوب الذي اتبعته مصانع العسيلي للنسيج في صرفها لمئات العمال . كان على الاتحاد العام ، كي لا يفقد مقدرته على ضبط الطبقة العاملة ، ان يغامر بموقف يتجاوز بكثير مقدرته التنظيمية الفعلية ، كما يتجاوز حساباته السياسية .

لقد طرح الاتحاد العام المطالب التي يعرف أنها تلقى صدى واسعا في صفوف الطبقة العاملة ، لانها تجيب على مشاكل حادة يعاني منها العمال . وهي ، في آن واحد ، تسمح لعدد من قادة الاتحاد أن يلوحوا بهذه المطالب أمام عمال نقاباتهم ، يدللوا بها ، أمام هؤلاء العمال ، على حسن تمثيلهم لمصالحهم وغيرتهم عليها . لا شك أن هذا هو وضع توفيق أبو خليل أمام عمال النسيج . وهذا هو وضع انطوان بشارة أمام الاتحاد العام كله ، وهو الذي خاض معركة علنية ، صحفية ، ضد مستوردي الدواء .

وهذا هو وضع حسيب عبد الجواد أمام سكان الجنوب الذي يمثل اتحاد نقاباته . وهذا هو وضع المهير أمام الاتحاد الوطني ولجان الدفاع عن المستأجرين . لذلك أدرجت ، بالتتابع ، المطالب التي أدرجت : الغاء الصرف الكيفي ، حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان ، تعميم الضمان على العمال الزراعيين ، تخفيض الايجارات ..

ان ايراد ما سبق لا يطعن في المطالب . هذا بديهي . وتستمد المطالب تماسكها من الاوضاع التي تفرضها ، ومن تململ الطبقة العاملة ، واصطدامها المتزايد بمصالح الرأسمالية التجارية والمصرفية ، بصورة اساسية ، لكن ما أوردناه ضروري لفهم هزال الرد الذي قابلت به القيادات النقابية هجوم الدولة وضغطها . فهل يعقل فعلا أن تطرح القيادات النقابية مطالب بخطورة المطالب التي طرحتها ، مطالب تتصدى لشبكة ضخمة من المصالح الرأسمالية ، وفي كل القطاعات ، مع الاعداد الهزيل الذي تم ؟ هل يمكن الاقتناع بأن هذه القيادات كانت جادة في المطالب التي طرحتها وفي متابعة هذه المطالب رغم نتائجها المتشعبة ، عندما تتراجع هذه القيادات أمام أول تهديد ؟ وبنوع « الاعداد » الذي تم ، ( والذي نقدم عنه صورة في مكان اخر من هذا العدد ) ؟ طبعا لا .

هذا هو الاستنتاج الاساسي الذي لا محالة سوف تستنتجه فئات متزايدة من الطبقة العاملة ، وهي التي قابلت قرار التراجع عن الاضراب بالاحتجاج والغضب . وهو استنتاج مزدوج :

ــ ان القيادات النقابية الحالية ، بلا استثناء ، تفتقد الى خط مطلبي تواجه به المشاكل التي يطرحها ركود الرأسمالية اللبنانية ، وتزايد التحاقها بالسوق الامبريالية . وهذا الخط ليس حاجة « فكرية » مجردة . انه حاجة عملية يسمح للحركة العمالية ان تقيس ردود فعل فئات الراسمالية على المطالب المطروحة ، وأن تجابه ردود الفعل بالتعبئة الملائمة . وما تم هو نقيض الخط بوجهيه : ردود فعل الفئات الرأسمالية وتعبئة الطبقة العاملة .

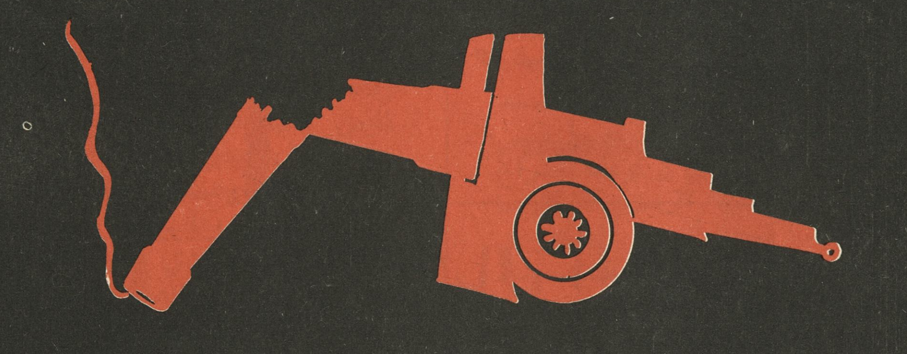
ــ كان التفاوت بين نتائج المطالب وبين رد القيادات النقابية فاضحا . بينما أصيبت البورجوازية اللبنانية ، وأصيب الحكم اللبناني ، بالذعر ، أمام خطورة المطالب العمالية وخطورة الوسيلة التي تملكها الطبقة العاملة ( الاضراب العام ) ، بدت القيادات النقابية قزمة أمام النتائج التي ترتبت على مبادرتها . فالمبادرة أبرزت ظاهرة كانت بدأت ترتسم منذ معركة الضمان : الوزن العام ، السياسي ، للطبقة العاملة . لكن هذا الوزن السياسي ، الطبقي ، هو بالذات ما لا تعترف به المؤسسات السياسية اللبنانية ، ولا تستطيع أن تعترف به الا اذا عرضت قواعد سيطرتها للخطر . لكن ، بالطبع ، لا يؤدي هذا التجاهل الى الغاء الوزن السياسي الفعلي . وهذا ما برز مع مشروع الاضراب الذي لم تقدر القيادات المزيفة على المضي به الى نهايته ، وكان من المغامرة أن تمضي به ، بتركيبها واعدادها وخطها . لكن ما سجلته التجربة هو توفر الشروط الموضوعية ــ في علاقات الاستغلال ، وفي الحاجات التي تنشأ عنها ــ لنمو تنظيمات نقابية عمالية تستطيع الاستجابة لما تطرحه مصالح الطبقة العاملة ، ووسائل الطبقة العاملة ، من مهام سياسية . لا شك ان ما بدأ مع تراجع ٢٣ أيار لن يكتمل الا طوال السنوات القادمة . لكن الامر الهام ، والحاسم ، هو انه بدأ .




عــدد خــاص
حزيران ١٩٧٠ - ٥ حزيران ١٩٧١

بيروت ٧/٦/١٩٧١ - العدد ٥٧٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل
AL-HOURRIAH - No. 570 - 7/6/1971 - BEYROUTH

# السنة الرابعة لهزيمة



# ٥ حزيران

- الحل السلمي في عامه الرابع
- الأزمة في مصر
- المقاومة الفلسطينية والاختيارات المؤجلة
- سلسلة التراجعات الوطنية والاقتصادية
- العراق : القمع ، الاستعمار النفطي ، تواطؤ أيلول .. ملامح الهزيمة على الحكم
- لبنان : تيار وطني يتأسس على قواعد صلبة